

العدد (٢٥)
السنة الخامسة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

تشرين ثاني
٢٠٠٧

ملف العدد:

مفاوضات السلام وحقوق اللاجئين

إقرأ في هذا العدد أيضا:

ساهم في هذا العدد:

١. د. عبد الله الحوراني (غزة)
٢. انغريد جرادات غاسنر (بيت لحم)
٣. د. ظفر الإسلام خان (نيو دلهي)
٤. عيسى قراقع (بيت لحم)
٥. تيسير نصر الله (نابلس)
٦. د. جبرا الشوملي (بيت ساحور)
٧. أنور حمام (نابلس)
٨. كارين ماك اليستر (بيت لحم)
٩. أحمد أبو غوش (رام الله)
١٠. ايزابيل همفريز (لندن)
١١. آشلينغ بيرن (بيروت)
١٢. محمد ثابت (غزة)
١٣. مهند صلاحات (عمان)
١٤. فايز أبو عون (غزة)

والأطفال..

١. محمد الهندي، (مخيم عقبة جبر)
٢. ياسمين عطية (مخيم طولكرم)
٣. شذا أبو عجمية (مخيم الفوار)
٤. مؤيد السمهوري (مخيم عقبة جبر)
٥. نهاية قرعان (مخيم طولكرم)
٦. عبد الرحمن سوالمة (مخيم الفارعة)
٧. أسيد نعجة (مخيم الفارعة)
٨. مجدي الدعاجنة (مخيم الفوار)

قرية العقبة، نابلس. ©آن باك

الافتتاحية

مشهد متكرر في أنابوليس

إن كان مؤتمر أنابوليس ليس لمجرد التقاط الصور كما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن، وكررته وزيرة خارجيته كوندليزا رايس، فإنه حتما لالتقاط الأنفاس ليس إلا. فالعلاقة بين سيرورة الأزمات وإدارتها والشروع بمؤتمرات سلام تبدو جلية للعيان، خصوصا في سياق فلسطين، حيث يبدو مشهد أنابوليس متكررا ومستهلكا. مشهد تتكرر فيه المقومات وأدوار البطولة والفلسفة. على هذا النحو، يأتي المؤتمر لتقديم الحلول لصراع تاريخ طويل على طريقة تقديم الوجبات السريعة الأمريكية. سياسة مجربة أثبتت فشلها في السابق، وهو ما يدفعنا الى الحسم بأن النتيجة ستكون واحدة، طالما خرجت عن نفس المقومات والأسباب والسياقات التاريخية. وطالما ظل مبدأ "بناء جسور الثقة" هو المركب الأساسي، وليس الخوض عميقا في جذر الصراع، وطالما ظل مبدأ استرضاء اسرائيل طاغيا، حيث ينظر الى موافقتها على المشاركة في هذه المؤتمرات على أنه الحدث أو الانجاز التاريخي، وطالما ظل يطلب من الضحية أن تقدم المزيد من التنازلات على حقوقها الوطنية الانسانية المشروعة فإن آفاق السلام تظل بعيدة عن التحقق في هكذا مسارات.

لقد أثبتت التجارب السابقة، وخصوصا مسار حقبة أوسلو، أن عدم تناول جذر الصراع، وخصوصا تبعات نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨، بكل افرازاتها وأهمها ما يتعلق بنشوء قضية اللجوء الفلسطيني ونشوء "أقلية" فلسطينية داخل اسرائيل، وتبني مبدأ تجزئة القضية الفلسطينية الى فتات من القضايا الصغيرة لن يدوم طويلا، والصدام مع الواقع يصبح حتمية تاريخية.

الوضع يزداد تعقيدا ووضوحا في الوقت ذاته، مع ادراكنا بأن قلب التعامل الاسرائيلي مع الشعب الفلسطيني لم يتغير يوما، وإن تغيرت وجوهه. فقضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضية مؤجلة بسبب انكار اسرائيل لتطبيق حق العودة للاجئين، بل أنها قضية تتعقد مع الوقت بسبب استمرار سياسة التهجير والتطهير العرقي الذي تمارسه اسرائيل الى يومنا هذا.

كما ان "الأقلية" العربية الفلسطينية داخل اسرائيل ليست قضية إسرائيلية داخلية كما أرادت اسرائيل أن توحي الى المفاوض الاسرائيلي في أوسلو وما تلاها، ولكن سياستها على الأرض تثبت ان المخاطر والعقبات التي تضعها اسرائيل في وجه هؤلاء هي كثيرة، منها هدم البيوت والتهجير والتمييز العنصري. في الواقع، لم تنظر اسرائيل الى الفلسطينيين "داخلها" على أساس مواطنتهم، بل على أساس كونهم جزءا من الصراع المفروض معالجته.

بيد أن التصريحات على حدة، وسياسات الأمر الواقع على حدة أخرى. وهذا التناقض والضبابية هي جزء مدروس من السياسة العامة. على النهج نفسه، تعلن اسرائيل مرارا وتكرارا عن رغبتها في الانفصال عن الفلسطينيين، ولكنها على الأرض تصادر المزيد من الأراضي وتضمها، وتبني المستوطنات، وتهجير المزيد من الفلسطينيين. وتعلن اسرائيل أنها مع تدعيم سلطة محمود عباس، ولكنها على أرض الواقع هي السبب المباشر والرئيس في إضعاف هذه السلطة الى الحضيض. في هذا السياق، تعلن اسرائيل عن تبنيها لحل الدولتين، ولكن سياستها على أرض الواقع، تقتل حل الدولتين وتقود الى حل "دولة الابارتهايد".

"هيئة التحرير"

في مذكرة للرئيس محمود عباس:

فعاليات اللاجئين ترفض بالمطلق تكليف ياسر عبد ربه بملف إحياء الذكرى الستين للنكبة

تلقت الفعاليات الوطنية ومنها فعاليات اللاجئين في الوطن والشتات باستغراب شديد ما ورد في البيان الصادر عن منظمة التحرير الفلسطينية بتكليف السيد ياسر عبد ربه برئاسة اللجنة الوطنية العليا لإحياء الذكرى الستين للنكبة.

وبهذا الصدد، رفعت لجان الدفاع عن حق العودة، واللجنة الوطنية لإحياء الذكرى الستين للنكبة مذكرة إلى رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية السيد محمود عباس، عبروا من خلالها عن رفضهم القاطع لهذا التكليف وذلك بالإشارة إلى المواقف السياسية لياسر عبد ربه، وباعتباره أحد مهندسي وثيقة جنيف.

وجاء في المذكرة: "أن كافة اللجان الشعبية للدفاع عن حق العودة على امتداد الوطن الفلسطيني واللجنة الوطنية لإحياء الذكرى الستين للنكبة لن تتعامل مع السيد عبد ربه لاعتبارات عدة من أهمها انه صاحب وثيقة جنيف، والتي تعتبر تنازلاً مجانياً عن حق العودة كما تكرسه الشرعية الدولية والأخلاقية والقانونية في القرار ١٩٤".

أيضاً حذرت المذكرة بأنه: "وعلى الرغم من الإيمان العميق بان حق العودة هو حق فردي وجماعي لا يمكن المساومة عليه، أو المقايضة به أو القفز عنه، إلا أن تكليف عبد ربه بهذا الملف يحمل إشارات غير طيبة لما سيؤول إليه حق العودة في المجال التفاوضي".

وقد أكدت فعاليات اللاجئين حرصها على إنجاح إحياء الذكرى الستين للنكبة، وإيمانها بضرورة التكامل والتنسيق بين الجهدين الشعبي والرسمي، وعلى هذا الأساس دعت اللجنة الوطنية لإحياء الذكرى الستين للنكبة ولجان الدفاع عن حق العودة الرئيس عباس، وباسم حق العودة وباسم ملايين اللاجئين الى التراجع عن هذا التكليف.

وفي بيان صدر عن اجتماع لجان الدفاع عن حق العودة واللجان الوطنية لإحياء الذكرى الستين للنكبة بتاريخ ٢٠ تشرين الأول الماضي، فقد تم التأكيد على "رفض تكليف عبد ربه بأية مهام لها صلة بقضية اللاجئين والنكبة كونه غير أمين على القضية وفق سلوكه المعروف وتعتبر هذا التكليف استهانة بإرادة اللاجئين وهيئاتهم التمثيلية". كما عبرت اللجان في بيانها الى أنها "لن تعمل ولن تتعاون مع عبد ربه وستقف معها فعاليات اللاجئين في الوطن والشتات وجماهير شعبنا في مواجهة أية محاولة لتزييف إرادتهم".

كما طالبت اللجان أعضاء اللجنة التنفيذية وكافة القوى الوطنية بتحمل مسؤولياتها لإلغاء هذا التكليف وإعادة الموضوع للدائرة المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية وهي دائرة شؤون اللاجئين لإرساء العلاقة مع فعاليات اللاجئين وفق أسس صحيحة وبما يضمن تضافر الجهود الشعبية والرسمية في هذه المناسبة. وهابت بكافة اللجان والأطر والفعاليات الوطنية الى التنبه "لإحباط أية محاولات لتسويق أوساط تفريطية ومحاولة توفير غطاء رسمي أو شعبي لها وفرض العزلة عليها وفضح مواقفها تجاه حق العودة".

في هذا الصدد، أكد السيد تيسير نصر الله عضو المجلس الوطني الفلسطيني وعضو اللجنة الوطنية لإحياء ذكرى النكبة في حديث خاص لجريدة "حق العودة" أن عدداً من أعضاء اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية فوجئوا بمثل هذا الإعلان (التكليف) ويعارضونه لأسباب سياسية. مشيراً إلى انه من غير المعقول ائتمان شخص يحمل المواقف السياسية التي يحملها ياسر عبد ربه على قضية وطنية كبيرة كقضية اللاجئين محذراً من العبث بهذه القضية.

بدوره أكد السيد عمر عساف المنسق الدوري للجنة الدفاع عن حق العودة لجريدة حق العودة أن موضوع تكليف عبد ربه قيد العلاج على طاولة اللجنة التنفيذية وسيتم اتخاذ القرار المناسب بهذا الخصوص، ومن المؤكد انه سيتم كف يد عبد ربة عن هذا الملف برمته.



الاحتفال بإطلاق مبادرة جنيف، ١ كانون الأول ٢٠٠٣ ©أ.ب

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الأخ القائد محمود عباس "أبو مازن" حفظه الله،
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
الأخوة أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
تحية الوطن والعودة،

الموضوع: تكليف ياسر عبد ربه بملف إحياء ذكرى النكبة.

تهديكم لجان الدفاع عن حق العودة أطيب تحياتها، وبالإشارة إلى البيان الصادر عن م.ت.ف. بتكليف السيد ياسر عبد ربه كرئيس للجنة الوطنية العليا لإحياء الذكرى الستين للنكبة، نود أن نعلم سيادتكم أننا في كافة اللجان الشعبية للدفاع عن حق العودة على امتداد الوطن الفلسطيني واللجنة الوطنية لإحياء الذكرى الستين للنكبة لن نتعامل مع السيد عبد ربه لعدد من الاعتبارات والتي أهمها أنه صاحب وثيقة جنيف، والتي تعتبر بنظرنا ونظر جموع اللاجئين تنازلاً مجانياً عن حق العودة كما تكرسه الشرعية الدولية والأخلاقية والقانونية في قرار ١٩٤.

كما أن تكليف السيد عبد ربه بهذا الملف يحمل إشارات غير طيبة لما سيؤول إليه حق العودة في المجال التفاوضي، رغم إيماننا العميق بأن حق العودة هو حق فردي وجماعي لا يمكن المساومة عليه، أو المقايضة به، أو القفز عنه، على اعتبار أن حق العودة جوهر وجودنا على هذه الأرض المباركة.

إننا ومن منطلق حرصنا على نجاح إحياء الذكرى الستين للنكبة، وإيماناً منا بضرورة التكامل والتنسيق بين الجهدين الشعبي والرسمي، فإننا ندعوكم باسم حق العودة وباسم اللجنة الوطنية لإحياء الذكرى الستين للنكبة ولجان الدفاع عن حق العودة في محافظات الضفة وباسم ملايين اللاجئين المتمسكين بحق العودة في الوطن والشتات اعتماد هذا التكليف وإحالة الموضوع للدائرة المختصة في م.ت.ف. (دائرة شؤون اللاجئين) وبما يساعد في إرساء العلاقة مع فعاليات اللاجئين على أسس صحية وبما يضمن تضافر الجهود الرسمية والشعبية في هذه المناسبة، هذا مع العلم بأن عدداً من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فوجئوا شأننا بمثل هذا الإعلان ويعارضونه لأسباب سياسية.

إننا ندرك تمام الإدراك حرصكم على حق العودة وعلى عدم الانزلاق في أية متاهات قد تعطي إشارات غير ايجابية ونتائج عكسية.

وإننا حتماً لعائدون

لجان الدفاع عن حق العودة في محافظات الضفة
اللجنة الوطنية لإحياء الذكرى الستين للنكبة
٢٠/١٠/٢٠٠٧

على أنغام السلام!

إسرائيل تواصل برنامجها في التطهير العرقي في وادي الأردن

القاهرة – التحالف الدولي للموئل: منذ بداية صيف ٢٠٠٧، سعَّرت الحكومة الإسرائيلية من جهودها لتطهير وادي الأردن من سكانه الفلسطينيين، حيث أضافت مؤخرًا قريتي الحديدية وحمصة إلى قائمة طويلة من القرى والبلدات التي ستقوم بإزالتها عن الوجود. فقد بدأت الحكومة الإسرائيلية منذ آب الماضي بتدمير قرية الحديدية وذلك بهدم منزلين، ينتميان إلى كل من السيد عبد الله حافظ يوسف بني عودة، والسيد عبد الله حسين بشارات، بما في ذلك الحظائر وغيرها. وقد منح الأهالي خمسة دقائق فقط لجمع أغراضهم. وبعد خمسة أيام من هذه الواقعة عادت قوات الاحتلال وقامت بتدمير أربعة منازل أخرى وصهريجين للمياه، وهما مصدر المياه الوحيد لسكان القرية.

وبعد أسبوعين، قامت ١٠ ناقلات عسكرية وبلدوزر بتمشيط الحديدية وتسوية كل شيء بالأرض تاركة السكان بلا مأوى، تحت شمس آب الحارقة، بمن فيهم الأطفال. فضلاً عن ترك السكان بلا مأوى، فقد سعت السلطات الإسرائيلية إلى إجبارهم على ترك أراضيهم الأصلية وذلك بمصادرة صهاريج المياه التي يعيشون عليها كمصدر وحيد لمياه الشرب. كما تعرض السكان إلى تنكيل وحشي في إطار حملة التطهير العرقي التي تسير الآن على أشدها. من جانبها، ذكرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في وادي الأردن أن القاطنين في الحديدية وحمصة كانوا يعيشون في مناطق "عسكرية مغلقة" ومن ثم، يجب إزالتهم من أجل تحقيق "الأمن لهم"، وهو ما يتناقض مع حقيقة وجود مستوطنة إسرائيلية غير شرعية تسمى "روعي" تحتل الجزء الخاص بأراضي الحديدية، ومن ثم، فهي تقع أيضًا داخل المنطقة العسكرية" المزعومة، وهي الحقيقة التي لم ينشغل أحد بالتعامل معها لا من قريب أو من بعيد.

وتعد خطة التطهير العرقي التي تتم حاليًا في وادي الأردن جزءًا من الجهود المتكاملة للحكومة الإسرائيلية للتوسيع غير القانوني للأرضي الإسرائيلي وتهويد الأرض وذلك بالمحافظة على أغلبية يهودية تحت تهديد واستخدام القوة. وكان رئيس الحكومةم الإسرائيلية إيهود أولمرت قد أعلن في حديث تلفزيوني تم تسجيله في السابع من شباط من عام ٢٠٠٦، أنه يخطط لرسم الحدود النهائية لإسرائيل من جانب واحد، وهو ما يشمل الضم الكامل لمنطقة وادي الأردن. ثم دعم وزير المواصلات الإسرائيلي، شاؤول موفاز هدف أولمرت، مصرحًا بأنه: "لو أصبحنا غير قادرين على التوصل إلى حدود متفق عليها، فسوف نعمل بطريقة مختلفة، وهو ما لا يصلح نشر التفاصيل حوله في الوقت الحالي. إننا لا نريد الانتظار لمن يفرض علينا مصيرنا. في السنوات القادمة، والحقيقة أنني أقصد السنوات القليلة القادمة، سوف يتم إرساء الحدود النهائية لدولة إسرائيل، وسوف يتم أيضًا تحديد مستقبل معظم المستوطنات في وادي الأردن خلال هذه السنة والسنة القادمة".



مساكن لعرب الجهالين جنوب-شرق القدس. ©آن باك

من الجدير بالذكر أن مساحة وادي الأردن تشكل نحو ٢٨ ٪ من مساحة الضفة الغربية، أي ٢٤٠٠ كيلو متر مربع، تعتبر اسرائيل منها نحو ٤٥٥ كم مربعا كـ "مناطق عسكرية مغلقة"، ونحو ١٦٥٥ كم مربع ستكون واقعة تحت سيطرة المستوطنين الاسرائيليين، و٢٤٣ كم مربعا على الحدود مع الأردن سيتم مصادرتها. **لا تترك هذه الخطط سوى ٤٥ كم مربعا أو ما يعادل ٢ ٪ من مساحة وادي الأردن إلى الفلسطينيين.**

منذ سبعينات القرن المنصرم، قامت إسرائيل بإنشاء ٢٦ مستوطنة وخمسة معسكرات بحرية، تتألف من ٧٥٠٠ مستوطن على هذا الجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد استثمرت إسرائيل نحو ٢٤ مليون دولار أمريكي في مشروعات "تنمية" في الفترة الواقعة ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٥ لوحدها، مع تخصيص نحو ١٩ مليون دولار أخرى للفترة الممتدة من ٢٠٠٦ الى ٢٠٠٨. تتواجد في هذه المنطقة أيضا سبعة نقاط تفتيش وحواجز دائمة، بالإضافة إلى نقاط تفتيش جوية يقصد بها جميعًا منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم ومصادر دخلهم. وهو ما أدى مجتمعا الى فرض حالة حصار مطبق على المكان وأهله.

في أيار من عام ٢٠٠٥، منع الجيش الإسرائيلي أي دخول لمنطقة وادي الأردن فيما عدا السكان المسجلين لبلدات وادي الأردن والعاملين الفلسطينيين بتصريحات تصدرها إسرائيل. **وامتدت سياسات الفصل الإسرائيلية لتمنع وسائل النقل الفلسطينية الخاصة من استخدام طريق رقم ٩٠، وهو طريق المرور الرئيسي الذي يجري عبر وادي الأردن ويربط الضفة الغربية بأريحا وجسر اللينبي، الذي يصل الضفة الغربية بالأردن. على المستوى الاقتصادي، تتسبب هذه الانتهاكات لحرية التحرك في حرمان الفلسطينيين من وسائل العيش، بالإضافة إلى وضع ٥٣٠٠٠ فلسطيني من سكان وادي الأردن في حالة فقر مدقع ومتزايد.**

التطهير العرقي في الحديدية/وادي الأردن: التسلسل الزمني

١٩٦٧ – ١٩٩٧: بعد احتلال الضفة الغربية في العام ١٩٦٧، شرعت إسرائيل في سياسات تهدف إلى ضم وادي الأردن وطرد سكانه الأصليين. ومنذ ذلك الحين، أعلنت إسرائيل أجزاء من سهل البقيع، حيث تقع قرية الحديدية وحمصة، كمناطق عسكرية مغلقة أو مناطق تدريب عسكرية، بينما ابتلع بناء المستوطنات الأجزاء الأخرى. وبالتالي، فقد تعرض الفلسطينيون إلى سرقة أراضي، وحرمان مواشيهم من مراعيها، وتدمير البيوت وآبار المياه، ومصادرة الأغنام، وكررت هذه الأوامر من أجل حملهم على هجر المنطقة.

١٩٩٧: أصدرت قوات الاحتلال أوامر إخلاء للعائلات التي تعيش في قرية الحديدية، حيث اعتبرتها القوات الإسرائيلية منطقة عسكرية مغلقة.

٢٠٠١: أصدرت محكمة إسرائيلية حكمًا يسمح ببقاء السكان الفلسطينيين. وقام مستوطنو "روعي" بنقض الحكم لإزالة العائلات الفلسطينية من الحديدية، زاعمين بأنهم يشكلون تهديدًا محتملاً لأمن المستوطنين الإسرائيليين.

أوائل تشرين الثاني ٢٠٠٦: أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية أمرًا بإخلاء جميع السكان بحلول العاشر من شباط ٢٠٠٧. وقد استأنف سكان الحديدية على الحكم وأسفر ذلك عن بقاءهم مؤقتًا لمدة شهرين إضافيين (حتى ١٠ نيسان ٢٠٠٧).

كانون الثاني ٢٠٠٧: أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية أمرًا بإخلاء سكان الحديدية في وادي الأردن بعد الحكم بأن سكان القرية يشكلون تهديدًا لأمن المستوطنين في مستوطنة "روعي".

٢٩ تموز ٢٠٠٧: صادر الجيش الإسرائيلي جرار وصهريج مياه تابعان للسيد أحمد عبد الحفيظ بني عودة من الحديدية، وأخبروه أنه سوف يعيدون إليه ممتلكاته إذا غادر القرية. وقد ذكر سكان الحديدية أن قوات الاحتلال قد حاولت دفعهم على الخروج من القرية عن طريق فرض القيود على إمكانية الحصول على المياه.

٣ آب ٢٠٠٧: أصدرت منظمة العفو الدولية مناشدة للتحرك العاجل حول التهديد الذي تتعرض له الحديدية.

٤-٦ آب ٢٠٠٧: أصدرت قوات الاحتلال أمرًا عسكريًا يقضي بترحيل سكان الحديدية وترك منازلهم، وإلا ستتم الإزالة بالقوة.

٨ آب ٢٠٠٧: بدأت موجة من هدم الخيام، وصهاريج المياه، وأبنية أخرى في وادي الأردن.

١٣ آب ٢٠٠٧: قامت قوات الاحتلال بهدم مبنيين بالبلدوزر في الحديدية.

٢٣ آب ٢٠٠٧: حوالي الساعة الثامنة صباحًا وصلت عشرة سيارات جيب عسكرية برفقة بلدوزر إلى الحديدية وقامت بتنفيذ الهدم لثلاثة حظائر تابعين للسيد عبد الله حسين بشارات بالإضافة إلى هدم منزله ومصادر صهريج المياه. كما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بمصادرة الجرار التابع لابنه صلاح عبد الله بشارات. وقامت القوات الإسرائيلية أيضا بتدمير منزل وكوخين تابعين لمواطن ثالث من سكان القرية يدعى عبد الله حافظ شارات.

للمرة الثانية عشرة!

السلطات الاسرائيلية تهدم كافة بيوت قرية طويل أبو جرول في النقب

بئر السبع: المجلس الاقليمي للقرى غير المعترف بها :تدور أحداث قرية طويل أبو جرول غير المعترف بها في النقب، بين تصميم السكان على البقاء والثبات على أرضهم من جهة، واصرار السلطات الاسرائيلية على تهجير سكان القرية من جهة أخرى. فقد أقدمت مؤخرا قوات كبيرة من الشرطة معززة بقوات خاصة على هدم جميع بيوت قرية طويل أبو جرول غير المعترف بها في النقب، وذلك للمرة الثانية عشرة على التوالي، وقد جاءت هذه الحملة بعد أعياد اليهود التي كانت مؤسسات الهدم في خلالها في عطلة.

وبعد ان تم هدم جميع البيوت والمعرشات التي كانت تأوي السكان، تم تحميلها على ثمانية شاحنات، وتم القاؤها في مزبلة قريبة. تنهج قوات الهدم الاسرائيلية منذ فترة اخفاء جرائم هدمها كي لا تمس بسمعة اسرائيل امام الرأي العام العالمي، وخاصة لدى الدول الاجنبية، كون الكثير من الزوار الأجانب من جمعيات اجنبية يزورون القرى غير المعترف بها. وقد تم احتجاز هوية ومفاتيح سيارة رئيس اللجنة المحلية في قرية طويل عقيل الطلالقه، والذي كان في مكان الهدم، ووصف عقيل المنظر وكأن قرية الطويل لم تحتل بعد، وناشد عقيل جميع المؤسسات الشعبية وغيرها بالوقوف الى جانب سكان الطويل ابو جرول، وبين مدى تمسك السكان بارضهم، حيث جاء على لسانه انه قال لرجال الشرطة اثناء الهدم: "اعلموا اننا سنعيد البناء فورا، وانكم لو هدمتم بيوتنا مليون مرة سيعاد بناؤها، لاننا نعيش على ارضنا". وحول ادعاء الشرطة الباطل بأن الاراضي التي تعيش عليها عائلة الطلالقه اراض تابعة للدولة، قال عقيل: "ان كانت كذلك فانتم تقولون اني مواطن هذه الدولة فلا يوجد لي ارض اسكن عليها، فلماذا لا تعترفون لنا بقرية على هذه الارض، أما انكم تقصدون ان هذه الارض لليهود؟". وأكد عقيل أن ابناء العائلة فور انتهاء القوات من الهدم بنوا لهم عريشه من الخيش لتقيهم من الحر، إلا أن القوات عادت وصادرت العريشه البسيطة.



مصدر الصورة: www.akhbarna.com

وأضاف السيد عقيل الطلالقة رئيس اللجنة المحلية في طويل ابو جرول: "أننا لن نتفاوض مع السلطات الاسرائيلية ما دامت تهدم بيوتنا، ونحن باقون على أرضنا لو هدموا بيوتنا مليون مرة، وإننا نناشد المؤسسات بدعمنا بالخيام ليتسنى لنا الاستمرار في العيش على أرضنا لنواجه سياسة التمييز التي تمارس ضدنا من قبل الدولة، ونناشد أهلنا في النقب بالتوحد لمواجهة هذه السياسة الظالمة".

وتجدر الاشارة الى ان القوات توجهت بعد مغادرتها قرية طويل ابو جرول، لمنطقة العراقيب حيث يسكن الشيخ صياح الطوري الذي يرابط على أرضه، لهدم بيت في المكان، الا ان اصحاب البيت تمكنوا من استصدار امر منع تنفيذ للهدم من المحكمة لمدة ١٠ ايام، مما أجبر القوات على مغادرة المكان بدون ان تهدم البيت المذكور.

وفي حديث مع حسين الرفايعه رئيس المجلس الاقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب حول عملية هدم اليوم، قال: "هذه سياسة هدّامة تتبعها الدولة للاستيلاء على أراض عربية، ومن هنا نؤكد على ضرورة اعادة بناء كل بيت يهدم ونحن سنعيد ان شاء الله بناء البيوت التي هدمت اليوم بالتعاون مع الأهل، كما ونؤكد لأهلنا أنه بفضل التعاون والتكاتف نستطيع كما استطعنا في السابق وقف هذه الهجمة الشرسة التي تقوم عليها الحكومة الاسرائيلية متعاونة مع اوساط يهودية متطرفة، فمثلا هناك ٢٢ الف دونم لعائلة الطلالقة ويقترحون لهم قطعة أرض لكل حامل هوية وهذا امر غير مقبول، ومن هنا نؤكد أن عائلة الطلالقة ستبقى صامدة على أرضها في طويل ابو جرول، ولتعلم اسرائيل انه لن تساعدها سياسة الهدم، وفقط بهذا التصرف الشنيع ستكون الدولة الخاسرة، وعليها ان تستغل الأموال التي تدفع على الهدم للتعمير والبناء في الوسط العربي، ونحن نؤكد أن مثل هذه السياسة تساهم بشكل كبير على الانفلات وسيقود الانفلات الى ما لا يحمد عقباه، وعلى حكومة اسرائيل تحمل المسؤولية، فالهدم والتخويف لن يحل اي مشكله وعلى الدولة الجلوس مع اصحاب القضية لا غير لحل اشكالاتهم وفق رؤيتهم وبموافقتهم، بعيدا عن الاملاءات الجبرية".

حين تصبح الحلول أوهاما

اللاجئون الفلسطينيون العالقون في العراق والفارون منه

بقلم كارين ماك أليستر*

تتوالى التقارير المرعبة في الصدور في بغداد فيما يحاول المزيد من الفلسطينيين تجنب التعرض للاختطاف وأسر الرهائن والتعذيب والقتل.[1] ويتعرض اللاجئون الفلسطينيون إلى الاضطهاد على أيدي القوات العراقية والقوات المحتلة "المعروفة أيضا باسم القوات متعددة الجنسيات". ومعظم اللاجئين الفلسطينيين المحتجزين من قبل القوات الأمريكية المُحتلة أو القوات العراقية لم يتم توجيه أي اتهامات لهم كما لم تتم محاكمتهم بعد. كما تعرض محامو اللاجئين الفلسطينيين في بعض الحالات إلى التهديد وأحيانا أخرى وصل الحد إلى القتل.[2]

كما يعتبر اللاجئون الفلسطينيون مستهدفين مباشرين من قبل الجماعات العراقية السياسية الطائفية ومليشياتها المسلحة، مثل جماعة الزعيم الشيعي مقتدى الصدر و"جيش المهدي" والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق و"منظمة بدر" التي تستهجن المعاملة التي حظي لها الفلسطينيون في حقبة الرئيس العراقي صدام حسين. ولا تبدي أي من الحكومة العراقية أو قوات الاحتلال بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أي استعداد لحماية هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين.

وتوجه المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة جل اهتمامها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، كذلك اللاجئين الأهواز الايرانيين، الذين أصبحوا مستهدفين بشكل كبير ويصعب الوصول إليهم بالأخص في الوسط والشمال".[3]

في ظل هذه الظروف، يصبح توفير المساعدات الأساسية والحماية داخل البلد من الأمور مستحيلة التطبيق. زيادة على ذلك، فمنذ العام ٢٠٠٤ حظر على معظم اللاجئين الفلسطينيين دخول الأردن وسوريا وتم نفيهم في مخيمات على طول الشريط الحدودي، ومن أحدثها مخيم الوليد على بعد ٣ كيلومترات من الحدود السورية. وقد تخطى عددهم ١٦٠٠ نسمة منذ تشرين أول الماضي. إن الوضع في مخيم الوليد مرعب كما نستطيع أن نتصور، فالناس يفتقرون إلى الماء والغذاء، وليس هناك عناية صحية أو نفسية (يبعد أقرب مستشفى عن المخيم نحو اربع ساعات، والرحلة إلى هناك محفوفة بالخطر)، واللاجئون هناك معرضون للهجمات والتهديد من قبل الجماعات المسلحة، حيث يجبر الأطفال على العمل في الدعارة من قبل الشيوخ المحليين فيما تتعرض الفتيات والنساء الى التحرش الجنسي. كما أن الخيام مكتظة بشكل كبير، والمنطقة مليئة بالعقارب والأفاعي السامة، فقد تعرض أكثر من ٧٠ شخص إلى اللدغ. في فصل الصيف قد تصل درجة الحرارة الى ٥٠ درجة مئوية. أما المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، فلديها إمكانية ضئيلة في الوصول إلى المخيم، فأحيانا قد تتمكن من الوصول مرة واحدة فقط في الشهر نظرا للضروريات الأمنية.

أما في مخيم الطنف، الذي قد يتمتع بظروف أفضل نسبيا، فإن ظروف المعيشة هناك لا تزال مشكوك في أمرها وتعد خطيرة نوعا ما. فمنذ بداية العام الجاري، أتت ثلاثة حرائق على المخيم مدمرة ما فيه، آخرها وقع في ٩ تشرين الأول وأدى إلى إصابة ٢٥ شخص وتدمير ٥٣ خيمة كانت تأوي ١١ عائلة. كما أتى الحريق على ما تبقى من وثائق الفلسطينيين وممتلكاتهم. ووفقا للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فإن الحريق الأخير قد "زاد من جو الإحباط واليأس المسيطر على المخيم".[4]

اما بعض الفلسطينيين الذين حاولوا دخول الأردن أو سوريا باستخدام جوازات سفر مزورة، فقد تم إرسالهم ثانية الى العراق، وهو ما يعد خرقا لمبدأ عدم الإكراه.[5] كما ظهرت كذلك ادعاءات بإعادة بعض اللاجئين الفلسطينيين من لبنان إلى العراق من قبل المنظمات الدولية للهجرة.[6] أما الذين تمكنوا من الفرار، فيقال أنهم لجئوا إلى شبكات التهريب للوصول إلى الدول الأوروبية والآسيوية. لكن تهريب البشر خطر بحد ذاته، إذ تم العثور على ٣٠ جثة على شواطئ إيطاليا من المرجح أنها لفلسطينيين غرقوا بعدما تحطمت مراكبهم التي كانت تحمل أكثر من ١٢٧ شخص ممن يبحثون عن الأمان.[7]

كما أن الأمر مكلف كذلك، فالرحلة من تركيا إلى إحدى الدول الأوروبية قد تكلف ما بين ٨٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ دولار أمريكي. أما اللاجئين الفلسطينيين الذين يتمكنون من الوصول إلى هذه الدول من دون مساعدة أو حماية من المفوضية العليا لشئون اللاجئين أو أية منظمة دولية، فغالبا ما يتركون في حالة ضياع وتعليق حال في ظل ثقافات وحضارات لا يعرفون سوى القليل عنها ودون حالة قانونية أو وسيلة لإعالة أنفسهم.[8] إن حقيقة لجوء اللاجئين الفلسطينيين والعديد من اللاجئين العراقيين إلى الطرق الملتوية والخفية إن دلت على شيء فإنما تدل على مستوى ونوعية الحماية المتوفرة لهم.

تعد نشاطات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمساعدات التي تقدمها محدودة بشكل أو بآخر. ولا يعود ذلك فقط الى القيود الأمنية في العراق بل يعود إلى نقص التمويل. ومما يزيد الوضع والعنف سوء، حدوث التهجير العشوائي للعراقيين الذين كان الخوف منه منذ عام ٢٠٠٣، – لكن دون القلق الدولي من كونها مستحقة.[9] فعلى سبيل المثال، تمكنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من تسجيل ١٧٧٠٠٠ لاجئ في سوريا والأردن من بداية تشرين الأول ٢٠٠٧، من إجمالي ٢،٢ مليون شخص تم تهجيرهم خارج العراق.[10] أما أماكن تواجد معظم اللاجئين الفلسطينيين فتعتبر مجهولة بالنسبة للوكالة.

وفي هذه الأحيان، تعترف المفوضية وتبحث عن جميع الحلول الدائمة والمؤقتة التي تستطيع العثور عليها. وتركز المفوضية بشكل خاص على الحماية المؤقتة وإعادة التوطين باعتبارها أكثر الحلول العملية في الوقت الحالي. إلا أن عدد قليل من الدول قد أبدت استعدادها لمنح الحماية المؤقتة وإعادة التوطين للاجئين الفلسطينيين. وعدد أقل من ذلك، أبدى استعداده للضغط على إسرائيل للسماح للاجئين بالعودة الى موطنهم الأصلي.



مخيم التنف على الحدود العراقية السورية. ©UNHCR

تعترف الأمم المتحدة والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وكذلك الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم الأصلية، إلا أن الدول تفتقر إلى الإرادة السياسية لتطبيق هذا الحق. ومن جانبها، قد تكون إسرائيل قد سمحت لحوالي ٣١ لاجئ فلسطيني بالعودة إلى الضفة الغربية المحتلة وإلا أن هذا لا يعد ممارسة لحق الفرد في العودة، إذ أن أصل هؤلاء اللاجئين يعود الى المناطق التي قامت عليها إسرائيل. ولا يزال تفاصيل العرض الاسرائيلي مبهمة لكن على ما يبدو سيطلب من اللاجئين العائدين الى الضفة الغربية التخلي عن أي حق في العودة. فيما لو صح ذلك فأن العرض الاسرائيلي سيعدا خرقا آخر للحقوق الأساسية لهؤلاء اللاجئين.

لقد تكرمت بعض الدول أمثال سوريا والأردن والبرازيل وكندا ووافقت على احتضان اللاجئين الفلسطينيين، أما تشيلي فوافقت على استقبال ١٠٠ شخص، وبعض الدول الأوروبية الأخرى أبدت استعدادها لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن أي من هذه الدول لم تعرب عن استعدادها لاستقبال جميع أو معظم اللاجئين الفلسطينيين القادمين من العراق.

في البرازيل، تم تسكين اللاجئين الفلسطينيين في أيلول وتشرين الاول في ولايتي ساو باولو وريو جاند دو سول، وتم تسليمهم مساكن مؤجرة وبعض الأثاث والمساعدات العينية لفترة تصل الى ٢٤ شهرا. كما تم إنشاء شبكة من المتطوعين والمجتمعات المحلية لتوفير الدعم المعنوي وتسهيل اندماجهم.

وفي تشرين الاول ٢٠٠٧، عرض الرئيس السوداني السيد عمر البشير احتضان اللاجئين الفلسطينيين العالقين على الحدود مع سوريا، على الرغم من أن تفاصيل العرض لا تزال غامضة. إلا أن هذا العرض قد تم رفضه في المقام الأول من قبل اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الطنف الذين احتجوا على أن السودان لا تعد بالحل الممكن، إذ أن السودان في حد ذاته قد ولّد ما يزيد عن ٢،٥ مليون لاجئ.

بشكل أو بآخر، فإن السودان لا يعد مكانا آمنا أو قادرا على إيواء اللاجئين الفلسطينيين في ظل توقع المزيد من النزاع بين الحكومة والجماعات المتمردة، كما أن مواردها لا تكاد تكفي اللاجئين السودانيين الذين يعد العديد منهم بحاجة ماسة إلى الرعاية الصحية. ونظرا إلى العقوبات العديدة المفروضة على الحكومة السودانية فمن الصعب على وكالات المساعدة الدولية العمل في المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة السودانية. وقد يصبح من الصعب على المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الوصول وحماية اللاجئين فيما إذا تدهورت الأوضاع الأمنية هناك. بالإضافة إلى أن السودان ليست طرفا في معاهدة عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، كما أن الحالة القانونية للاجئين الفلسطينيين في السودان غير واضحة، وبذلك يكون بقاءهم في السودان معتمد كليا على مزاج الحكومة.

أما في اليمن فقد نجد حلا واعد اكثر. وبالفعل فقد أبدت اليمن استعدادها بشكل غير رسمي لإدخال اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيها كحالة من الحماية المؤقتة و/أو في كمجطة عبور الى مناطق أخرى. على الأرجح فإن هذا الخيار سيلقى قبولا أكثر لدى أوساط اللاجئين وسيمنح المفوضية العليا لشئون اللاجئين والمنظمات الاخرى إمكانية الوصول الى اللاجئين. إلا أن اليمن تطالب بالدعم المادي والمساعدة في النقل والإيواء والتموين للاجئين من المفوضية العليا لشئون اللاجئين، كما تطالب بأن تقدم لها منظمة التحرير الفلسطينية طلب رسمي لفتح الحدود. ووفقا للمعلومات المتوفرة حاليا، لم تجري منظمة التحرير الفلسطينية أي محادثات مع الحكومة اليمنية بعد. ونرجو أن يتمكن اللاجئون الفلسطينيون من العراق من الحصول على الحماية في اليمن في المستقبل القريب.

تقديرات أولية حول توزيع الشتات الجديد للاجئين الفلسطينيين في العراق

تروٰاحت أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العراق، قبل بداية الاحتلال الامريكي للعراق ما بين ٣٤،٠٠٠ الى ٩٠،٠٠٠ لاجئ.

حاليا: يتواجد في العراق أقل من ١٥٠٠٠ لاجئ.
مخيم الوليد (العراق)، ١٦٠٠ لاجئ.
مخيم الطنف (العراق، الحدود السورية) ٤٠٠ لاجئ.
سوريا: حوالي ٢٥٠٠–٣٠٠٠ لاجئ في سوريا.
مخيم الحل (سوريا) ٣٠٥ لاجئين.
الاردن: ٥٠٠ شخص من المتزوجين من ذوي جنسيات أردنية، وعلى الأرجح ان تكون الأعداد أكبر.
مخيم الرويشد (مغلق منذ اكتوبر ٢٠٠٧)
لبنان: ٣٠٠–٤٠٠ لاجئ.
تركيا: بضع مئات.
الهند: نحو ٧٠ شخص على الأرجح.
كندا: ٧٤ لاجئ (٥٤ من مخيم الرويشد و٢٠ آخرين)
البرازيل: ١١٧ لاجئ من مخيم الرويشد
نيوزيلندا: ٢٢ لاجئ من مخيم الرويشد
ايطاليا: على الأقل ١١٠ لاجئين
النرويج: على الاقل فلسطينييان من اجل العلاج الطبي
اسبانيا: ٦ لاجئين
اليونان: بضع عشرات على الأرجح.
السويد: بضع عشرات على الأرجح.
تايلندا: بضع حالات.

---

* كارين ماك اليستر هي منسقة برنامج الإسناد القانوني في بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وهي محررة مجلة "المجدل" الفصلية الصادرة عن مركز بديل بالانكليزية.

هوامش

[1] انظر: منظمة العفو الدولية، " العراق، انتهاكات حقوق الإنسان الممارسة ضد اللاجئين الفلسطينيين".
[2] بعثة المساعدات التابعة للامم المتحدة إلى العراق. تقرير حقوق الانسان. ١ ابريل-٣٠ يونيو، ٢٠٠٧ . الصفحات ١٣-١٤.
[3] المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة، " العراق: يظهر حريق الطنف الظروف الخطرة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون" ملخص منقول على لسان الناطقة باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين جنيفر باغونيس. تقرير الصحافة ٩ اكتوبر ٢٠٠٧، جنيف.
[4] المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، مناشدة عالمية، ٢٠٠٧ ، العراق ، صفحة ١٩٨.
[5] انظر: منظمة العفو الدولية، "العراق: انتهاكات حقوق الانسان الممارسة ضد الشعب الفلسطيني "... اكتوبر ٢٠٠٧ صفحة ٩. كما تم تأكيد ذلك من خلال مقابلة مع احد اللاجئين الفلسطينيين من العراق.
[6] حتى عام ٢٠٠٥ عملت المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للامم المتحدة مع المنظمة الدولية للهجرة لاعادة اللاجئين الفلسطينيين الى العراق، الا أن ذلك توقف منذ حينها. نقاش خلال جلسة مختصة بالشرق الاوسط وشمال افريقيا، خلال مشاورات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في جنيف. ٢٦-٢٨ أيلول ٢٠٠٧.
[7] "تم العثور غلى جثة ١٣ فلسطيني بعد غرق مركبهم بالقرب من ايطاليا"، وكالة الصحافة الفرنسية، في ديلي ستار، ٢٩ تشرين أول ٢٠٠٧.
[8] انظر: ظفر الإسلام خان." الشتات الفلسطيني يصل الى الهند"، نيودلهي، في الصفحة المقابلة.
[9] المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة، مناشدة عالمية ٢٠٠٧، العراق ، صفحة ١٩٨.
[10] انظر في : رون ريدموند،" العراق: الضغط بشأن اللاجئ في الداخل والخارج يثير المخاوف من حدوث المزيد من التهجير الداخلي" ملخص ما قيل على لسان الناطق باسم المفوضية العليا لشئون اللاجئين رون ريدموند . تقرير الصحافة، ٢٣ اكتوبر ٢٠٠٧ ، جنيف.

نحو ٥٠٠ لاجئ فلسطيني في العاصمة الهندية

قطـار الشتـات الفلسطينـي يصـل الـى الهنـد

بقلم: د. ظفر الإسلام خان*

نيو دلهي- خاص

يعيش اليوم نحو ٥٠٠ لاجئ فلسطيني في الهند بما فيه ٢٠ معوقاً، وغالبيتهم العظمى هم من الهاربين من جحيم العراق المحتل. يعيشون هنا من يوم الى يوم بدون هدف، وبأعصاب متوترة، يحلمون بيوم يسمعون فيه من مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين هنا بأن الدولة الفُلانية قد قبلت استقبالهم بها كلاجئين.

وبينما تقبل الدول الغربية بما فيها أستراليا ونيوزيلندا ذوي جنسيات أخرى من اللاجئين هنا، مثل العراقيين والصوماليين، لم يُعرف أن أية دولة قبلت بفلسطينيين حتى الآن. وقد وصل الهند غالبيتهم خلال السنة ونصف السنة الماضية إلا أن هناك بعض القدامى أيضا ممن ساقتهم الأقدار منذ عشرة إلى خمسة عشر عاما وهؤلاء قد تزوجوا بهنديات واستقروا في الهند. أما الجدد فقد جاءت الغالبية العظمى منهم من العراق بعد احتلاله حين بدأت الميليشيات الشيعية بقتلهم "على الهوية"، كما أخبرنا أكثر من لاجئ من هؤلاء. وكثير من هؤلاء الفلسطينيين المتواجدين حاليا في عدد من أحياء جنوب دلهى الفقيرة هم من مجمع البلديات في بغداد والتي بناها أحمد حسن البكر لإسكان اللاجئين الفلسطينيين في العراق سنة ١٩٧٣. وكان يسكن بها عشرة آلاف فلسطيني عند بدء الاحتلال إلا أن أعدادهم الآن قد تدنت إلى النصف وهم ممن لا يملكون المال الكافي ليهربوا إلى خارج العراق حيث أن أقل أجر مطلوب منهم لتزوير جواز سفر عراقي يمكنهم من الخروج هو ألفا دولار أمريكي حسب قول أحد الفارين منهم إلى الهند.

التقينا في حي "فسنت كونج" بجنوب دلهى بأحمد محمود يونس – مواليد ١٩٥٢ ببغداد – الذي كان أبوه قد هجر إلى العراق من فلسطين سنة ١٩٤٨ على أمل أن يعود إلى بيته بعد أسابيع حين تهدأ الأوضاع إلا أنه لم يتمكن من ذلك حتى مات في العراق قبل سنوات. عمل أحمد محمود يونس ٣٠ عاما في وزارة الأشغال العامة العراقية وكان رئيس قسم تصليح المياه قبل فراره من بغداد. وحسب قوله، بدأت مشكلته بعد سنة من الاحتلال حين اشتد عود "جيش المهدي" فبدؤوا يهددون الفلسطينيين ويأمروهم بالخروج من العراق وإلا فسيقتلوهم. وأخذت الأسرة هذه الأمور مأخذ الجد حين دسوا رسالة مطبوعة ومصحوبة برصاصة تقول للأسرة أن مصيرها القتل ما لم تخرج من العراق. وهنا، قرر أحمد محمود يونس أن يرسل ابنه (علاء) إلى الخارج واتفق مع مُهرب عراقي كردي أن يأخذه إلى نيوزيلندا مقابل ٧٠٠٠ دولار أمريكي.

تولى المُهرب تدبير جواز سفر عراقي مُزور إلى جانب الأوراق الأخرى وخرج مع علاء وآخرين متجها حسب قوله إلى "نيوزيلندا"، إلا أن المُهرب جاء بهم إلى الهند حيث أخذ منهم بقية المبالغ المتفق عليها والجوازات بحجة الحصول على تأشيرات لهم من السفارة المعنية ثم اختفى بدون رجعة إلى اليوم، تاركاً هؤلاء في أرض مجهولة لا يعلمون بها أحد. كان هذا في شهر آذار من عام ٢٠٠٦. وهنا تقدم علاء إلى مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين الذي سجله وآخرين معه كلاجئين وأعطاهم أوراق ثبوتية بأنهم ممن قبلت بهم الأمم المتحدة كلاجئين وذلك لكي لا تتعرض لهم السلطات الهندية ولا ينتهي بهم الأمر إلى السجن هنا.

وفي هذه الأثناء، تدهورت الأوضاع أكثر في العراق فلم يجد الأب أحمد محمود يونس بدا من أن يأتي إلى الهند في كانون أول ٢٠٠٦ مع زوجته واثنين من أولاده وبنته لينضموا إلى علاء وهم الآخرون تقدموا بطلبات إلى مكتب الأمم المتحدة الذي قبل بهم كلاجئين وبدأ يصرف لهم معاشات ضئيلة لا تكف لسد أبسط حاجات الحياة وهى عبارة عن ٢٢٤٥ روبية (٥٦ دولار) لرب الأسرة و ٧٥٠ روبية (١٨ دولار) لكل فرد من التابعين له من زوجة وأبناء وبنات. وهذا المعاش المتواضع لا يستمر الا للشهور الستة الأولى فقط بعد الاعتراف بهم كلاجئين ثم يتم تخفيض المبلغ إلى ١٤٠٠ روبية لرب الأسرة و٦٠٠ روبية للأفراد الآخرين. وغني عن البيان أن هذا المبلغ لا يكفي لإعاشتهم هنا ولو لأسبوعٍ واحد.

يقول أحمد محمود يونس أن جزءاً آخر من أسرته محتجز حالياً في مخيم للفلسطينيين من العراق والذين يتواجدون حالياً على الحدود العراقية السورية. وهم يحملون وثيقة سفر عراقية إلا أنهم أتوا إلى الهند بجوازات عراقية مُزورة وبتأشيرات هندية سياحية. وكان مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين هنا قد اعترف حتى ٣١ تموز الماضي بـ١٥٣ فلسطينيا كلاجئين بصورة رسمية.

يحصل أحمد محمود يونس من مكتب الأمم المتحدة على مبلغ ٥٨٠٠ روبية (١٤٥ دولار) شهريا له ولكل أعضاء أسرته، يدفع منها ٥٠٠٠ روبية إيجاراً للشقة التي يسكنها بضاحية متواضعة وهو بيت يبدو خالياً من أي أثاث وتسهيلات الحياة العصرية ما عدا الكهرباء والهاتف الجوال. وحتى هذا المبلغ يعطى فقط للذين يعترف بهم مكتب الأمم المتحدة للاجئين الذي يتريث نحو ٦–٨ أشهر قبل الاعتراف بأي شخص "لاجئاً" بصورة رسمية. ففي البداية يقوم اللاجئ بتعبئة استمارة وتعهد من صفحتين ثم يتم استجوابه بدقة من قبل ضباط الأمم المتحدة وحين يتأكدون من صحة ما يقول يعطونه ورقة بيضاء تحمل اسمه وصورته وشهادة بأنه تقدم بطلب اللجوء ثم بعد شهور أخرى يعطونه ورقة زرقاء تقول بأنه لاجئ معترف به لدى الأمم المتحدة وهنا فقط يبدأ المكتب في صرف المبالغ الشهرية الزهيدة للاجئ والتابعين لأسرته.

وقد بدأ الفلسطينيون، مثلهم مثل العراقيين، يتقاطرون على الهند عن طريق سوريا منذ نحو سنتين إلا أن أعداداً كبيرة منهم بدأت تدخل منذ آذار الماضي حسب مصدر في مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين. وهم لا يعانون من الغربة فقط بل ومن قلة الأموال وعدم معرفة لغة البلد وعاداته. وهم يقولون أن المجتمع الهندي لا يقبلهم ولعل السبب في ذلك أنهم يعيشون في أحياء الهندوس الذين لا يأكلون اللحم ويتجنبون حتى البصل ولا يختلطون بالأجانب.

وتوجد في الهند "سفارة" فلسطينية وهي – على حد قول هؤلاء اللاجئين – لا تتصل بهم مطلقاً ولا تساعدهم بل وقد منعهم مسؤولون في السفارة من الاتصال بها قائلين لهم: "أنتم لستم فلسطينيين". وحسب قول أحدهم: "عندما ندق باب السفارة يخرج لنا موظف فلسطيني أو هندي ويمنعهم من الدخول قائلاً: ليس لكم شيء هنا، اذهبوا إلى مكتب الأمم المتحدة".

يقول "أبو علي" – ٤٧ سنة – وهو لاجئ فلسطيني جاء إلى الهند من مصر في حزيران ٢٠٠٦ أنه عندما واجه عدم اكتراث موظفي السفارة الفلسطينية. وقصة "أبو علي" هذا صورة مصغرة لما يعانيه اللاجئ الفلسطيني اليوم من نكران. فهو جاء إلى مصر من غزة في السبعينيات للدراسة ولم يستطع العودة. وأخذ يعمل كسائق تاكسي في مصر وتزوج هناك. وفي سنة ١٩٩٧ استخرج تصريحاً لزيارة غزة مع أهله وفي قلبه نية ألا يعود إلى مصر ويبقى في غزة بعد انتهاء فترة الزيارة. وحين اجتاز المعبر المصري في رفح ووصل إلى المعبر الإسرائيلي سمح الضباط الإسرائيليون لأسرته بالاجتياز ومنعوه رغم أن كل أفراد الأسرة يحملون تصريحات من نوع واحد. وهكذا عاد أبو علي إلى المعبر المصري الذي رفض السماح له بالعودة إلى الأراضي المصرية لأنه لم يكن يحمل تأشيرة عودة إلى مصر حيث كان ينوي الاستقرار بوطنه غزة ولو بصورة غير قانونية. وبعد أيام من الحبس في المعبر المصري رق له قلب أحد الضباط فساعده على الهرب.

وهكذا وصل أبو علي مرة أخرى إلى مصر وبصعوبة تمكن من الحصول على إقامة "سائح" تم تغييرها لاحقاً إلى "إقامة سياحية" يتم الحصول عليها بعد تحويل ١٨٠٠ دولاراً سنوياً بواسطة بنك بمصر. واستمر أبو علي يسكن بمصر على هذا المنوال إلى سنة ٢٠٠١ حين رفضت إدارة الهجرة المصرية تمديد إقامته السياحية وطلبت منه الخروج من مصر. وكان أبو علي يمر بكل هذا بينما زوجته تعيش بغزة وكانت حاملاً حين دخولها غزة فوضعت مولودها هناك في غياب زوجها وأسمته "عليا"، الذي بلغ الآن ١٠ سنوات من العمر بدون أن يرى والده.

في هذه الأثناء دخل أبو علي السجن مرات عدة ولفترات متفاوتة إلى أن جاء يوم ١٥ ايلول ٢٠٠٥ حين انسحبت إسرائيل من قطاع غزة وقامت حركة حماس بنسف الأسلاك الحدودية، وهنا حاول أبو علي التسلل إلى غزة مرتين وفي كل مرة قامت دوريات حرس الحدود المصرية بالقبض عليه وإعادته إلى سيناء. وأخيراً في ٩ تشرين الأول ٢٠٠٥ تمكن أبو علي مرة أخرى من الوصول إلى رفح وحاول التسلل إلى غزة عبر الأسلاك في الساعة الثانية ليلاً إلا أن حرس الحدود المصري شاهده وأطلق عليه النار فجرحت رجله. ثم اعتقل وقدم لمحكمة عسكرية قضت بسجنه شهراً واحداً وغرامة ألفي جنيه، وكان هذا حكماً مخففا للغاية لمثل هذه "الجرائم" على حد قول أبو علي. ثم أرسلوه إلى قسم أمن الدولة في العريش ومنها إلى القاهرة حيث قرر المسؤولون ترحيله من البلاد.

وهنا بدأ أقاربه في مصر في زيارة السفارات إلا أن أية سفارة لم تقبل بإعطائه تأشيرة دخول، وفي النهاية نجحت مساعيهم مع السفارة السودانية التي أعطته تأشيرة سياحية لمدة شهر. ثم بدأت إجراءات ترحيله إلى السودان فأخذته الشرطة مقيدا بالقطار إلى أسوان ومنها إلى وادي حلفا بالباخرة عبر النيل. إلا أن المسؤولين السودانيين على الحدود رفضوا السماح له بالدخول محتجين بأن لديه تأشيرة سياحية لمدة شهر ولكنه لا يمتلك تأشيرة لبلد آخر أو تأشيرة عودة إلى مصر وبالتالي سيبقى في السودان قائلين أنهم لا يريدون لمصر أن تصدّر مشكلاتها إلى السودان.

وهكذا أعيد أبو علي مرة أخرى إلى القاهرة مقيدا ومنها إلى سجن القناطر. وهنا التقى بهندي إسمه "جون" كان مسجوناً واقترح عليه أن يسعى للحصول على تأشيرة هندية. وهنا توجه أقارب "أبو علي" إلى السفارة الهندية ونجحوا في الحصول على تأشيرة سياحية له لمدة ثلاث أسابيع لا غير. ثم أقتيد أبو علي إلى باب الطائرة الإماراتية التي أقلته إلى بومباي في ١٨ حزيران ٢٠٠٦.

وجد أبو علي نفسه في بلد لا يعرف به أحداً ولا يعرف تقاليده ولا لغته. وأخذ يهيم في الشوارع هنا وهناك وأخيراً أشار عليه البعض بأن يذهب إلى العاصمة الهندية حيث توجد سفارة فلسطينية. واستقل أبو علي القطار الذي أوصله إلى دلهى في ٥ تموز ٢٠٠٦، متوجها إلى السفارة الفلسطينية وكله أمل ورجاء أنها ستأخذ بيده وستساعده في هذا البلد الغريب. إلا أنه فوجئ بهم يقولون له: لا يوجد بيدنا شيء، وعليه التوجه إلى مكتب الأمم المتحدة للاجئين. لم يصدق أبو علي ما رآه وسمعه ولكنه خرج من أوهامه بعد قليل وخرج من السفارة متوجهاً إلى مكتب الأمم المتحدة حيث قام بتعبئة الطلب وبعد شهور تم استجوابه على أيدي الضباط ومضت شهور أخرى حتى تم الاعتراف به كلاجئ رسمي وأعطيت له ورقة زرقاء من مكتب الأمم المتحدة وبالتالي أصبح في وسعه أن يبقى في الهند بصورة رسمية إلى أن تقبل به دولة أخرى. حاليا، يعيش أبو على في حجرة على السطوح ببلد لا يعرفه به أحد وهو ممنوع من ممارسة أي عمل أو قبول أي وظيفة بينما المعاش الذي يحصل عليه من مكتب الأمم المتحدة لا يكفيه أسبوعاً.

مثل هذه المشاكل الغريبة، كثيرا ما تسمعها لدى مصادفتك لأي من هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين. أحد الشباب الفلسطيني الذي استقر به الحال في الهند قد تكون اغرب من قصة أبي علي. تعود أصوله الى قرية الطيرة، التي هجر منها والده في العام ١٩٤٨، ومنها هجر الى مصر حيث عمل بإذاعة القاهرة مذيعاً في القسم العبري ثم ساقته الأقدار ليذهب إلى ليبيا حيث عمل بوزارة الإعلام الليبية وبوكالة الأنباء الليبية مترجماً للغة العبرية. كان والده من الذين أصيبوا بإجراءات العقيد القذافي الصارمة بحق الفلسطينيين عقب معاهدة أوسلو إلا أنه لا يزال بليبيا مع أسرته. في هذه الأثناء أخذ أحد أبنائه – مهندس زراعي – يتصل بذويه من العرب داخل الخط الأخضر عن طريق البريد الألكتروني. وقرر الزواج من ابنة عمه، وهي مدرسة علم نفس، وهي من الفلسطينيين داخل الخط الأخضر. كان هذا من أصعب القرارات التي إتخذها في حياته، حيث أن إبنة عمه تحمل جواز سفر إسرائيلي بينما هو يحمل وثيقة سفر فلسطينية من قطاع غزة. وفيما تستطيع إبنة عمه السفر الى معظم أنحاء العالم وحتى إلى عدد من الدول العربية، فإنه لا يستطيع بوثيقة سفره أن يسافر حتى الى الدول العربية، التي ترفض إعطاء التأشيرات لحملة مثل هذه الوثائق التي لا تكفل لحامليها سوى حق العيش بداخل الدولة التي أصدرت تلك الوثيقة. إلا أنهما تجاهلا كل هذه الحقائق، فخرجا الى تونس وتم عقد الزواج، وقررا أن يهاجرا الى الهند حيث يمكن لهما أن يعيشا معاً إلى أن يجدا طريقاً إلى بلد أوربي أو أستراليا ونيوزيلندا. وهكذا جاءا إلى الهند بحجة الدراسة وسرعان ما قدما طلباً إلى مكتب الأمم المتحدة للاعتراف بهما كلاجئين وأخيراً تم الاعتراف بذلك بعد صعوبات. حاليا يعيش الزوجان في هذا البلد لا يعرفهما به أحد ولا مورد رزق لهما به.

---

* الدكتور ظفر الإسلام خان هو صحفي وباحث هندي، ورئيس تحرير صحيفة "ملي غازيت" الهندية، ومدير معهد الدراسات الاسلامية والعربية في نيو دلهي.

العثور على ١٣ جثة تعود لفلسطينيين قضوا على السواحل الايطالية

وكالة فرانس برس، عن ديلي ستار. عثر على السواحل الايطالية جثث لثلاثة عشر مهاجراً فلسطينياً بعد محاولتين لهم للوصول على متن قوارب، إلى الأراضي الايطالية. وتم انتشال ستة من الجثث صباح الأحد ٢٨ /١٠ /٢٠٠٧ بعد غرق قاربهم الذي كان يحمل قرابة مئة وعشرون من المهاجرون الفلسطينيين غير القانونيين، وتم انتشال مئة وعشرة من الناجين، وعملت السلطات المختصة على توفير العلاج الطبي لهم وذلك في قاعات رياضية محلية في الجزء الجنوبي من ايطاليا. وكانت السفينة الخشبية التي تقلهم قد انشطرت إلى ثلاثة أجزاء اثر تعرضها للأمواج العاتية قبالة السواحل الايطالية ليلة السبت. وتشير شهادات الناجين إلى أن سفينتهم قد غادرت الأراضي التركية قبل عدة أيام. وفي حادث أخر منفصل عثر على شواطئ جنوب شرق صقليا الايطالية على سبعة جثث أخرى لمهاجرين فلسطينيين بالقرب من مدينة سيراكوز وتم إنقاذ سبعة آخرون.

اللاجئون الفلسطينيون في العراق: أسئلة لا تزال مفتوحة

بقلم: محمد ثابت*



مخيم الهول على الحدود العراقية. ©UNHCR

ما زالت معاناة اللاجئين الفلسطينيين النازحين من لهيب الحرب المستعرة في العراق والمتواجدين على حدوده مع جيرانه الأردن وسورية مثار جدل كبير ومصدر إزعاج الكثير من الأطراف والدول التي تخاف على أمنها القومي من بضع عشرات من الأطفال والنساء والعجزة ممن تقطعت بهم السبل في صحراء الأردن والعراق وسورية، وضاقت بهم الدنيا حتى أصبح مجرد التفكير بتوفير مأوى لهؤلاء أشبه بالمستحيل. معاناة كبيرة وهم أكبر، ذلك أن الآمال التي كانت معقودة على بعض التصريحات المطمئنة والتي كانت تطلق بين الفينة والأخرى من أفواه بعض المسئولين هنا وهناك كانت مجرد سراب لا ترقى إلى كونها مزايدات في سوق تنوعت فيه سلع الدعاية والترويج للأفكار والمضامين الزائفة.

ولقد جاء بعض الفرج ممن كنا نحسبهم أغرابا عن ثقافتنا وبعيدين عن ديننا من دول بعيدة جغرافيا وسياسيا واجتماعيا عنا من دول أمثال كندا ونيوزيلندا والبرازيل حيث استضافت كل منها عددا من اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على تلك الحدود فقد استضافت كندا ٥٥ لاجئا ونيوزيلندا ٢٢ لاجئا، أما البرازيل فقد أعلنت وزارة العدل فيها على لسان أمينها العام "لويز باولو باريتو" أنها ستستقبل ما يقارب ١٠٨ لاجئا، على ثلاث دفعات. وصلت الدفعة الأولى إلى البرازيل يومي ٢١ –٢٢ أيلول الماضي وتتألف من ٣٥ لاجئا من أصل ١٠٧ موجودين في مخيم الرويشد على الحدود العراقية الأردنية والدفعة الثانية وتتألف من ٣٦ لاجئا وهي عبارة عن ثماني عائلات، وسيتم توزيع هذه الدفعات علي ولايتين برازيليتين الأولي هي "ريو غراندي دو سول" وتقع في أقصي جنوب البرازيل والثانية هي ولاية " ساو باولو" وتقع في جنوب شرق البرازيل حيث سيتم استيعابهم في المجتمع البرازيلي الذي يتواجد فيه أيضا ما يقارب ١٢ مليون عربي، وهو ما أكده مندوب مفوضية اللاجئين في البرازيل "لويس فاريسي" حيث أكد أن اللاجئين الفلسطينيين القادمين سيمنحون هويات برازيلية وسيتمتعون بالحقوق والواجبات نفسها على غرار أي مواطن برازيلي. كما أكد "فاريسي" قبل فترة أنه "بعد نقل هؤلاء الأشخاص إلى البرازيل فسيتم إغلاق مخيم الرويشد رسميا". في الحقيقة، فإن هذه الخطوة التي أقدمت عليها البرازيل جديرة بالثناء ونحن نثمن مواقفها الداعمة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، لكن ينبغي على الجميع أن يعي ويدرك بأن قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم فلسطين التي هجروا منها قسرا لا مساومه عليها، كما أنها حق لا نقاش في كونه الخيار الأوحد لحل تلك القضية العصيبة.

إن الإعلان السوداني الأخير والذي صدر عن مجلس وزرائه بقبوله استضافة ١٨٠٠ لاجئ فلسطيني على أراضية هو موقف عربي مشرف، وهو يأتي في وقت عصيب تضاءلت فيه ثغرات الأمل في المواقف العربية تجاه القضايا العربية المصيرية كقضية فلسطين. فالسودان كان قد أعلن مسبقا خلال شهر تموز المنصرم عن قبوله باستقبال عدد من اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على حدود العراق مع سوريا والأردن وقد قوبل ذلك القرار بترحيب فلسطيني كبير، لكن تأخُر هذا الاستقبال ترك الكثير من علامات الاستفهام، ما لبثت أن تبددت بهذا القرار الوطني الشجاع والمسئول.

لقد كان السودان على الدوام نصيرا للفلسطينيين ولقضيتهم التي اعتبرها قضيته الأولى. فالقرار الذي اتخذه بخصوص استيعاب اللاجئين الفلسطينيين على أراضية لم يكن الأول، حيث سبق للسودان أن استضاف مئات من اللاجئين الفلسطينيين في عهد الرئيس جعفر النميري في ثمانينات القرن الماضي وذلك نتيجة ما تعرضوا له بسبب حصار العاصمة اللبنانية بيروت من قبل الجيش الإسرائيلي حيث تم إسكانهم في شمال السودان في منطقة "شندي" وفي شرقه في منطقة "سنكاس".

يبقى تساؤل كبير يطرح نفسه كيف تسمح الدول العربية لآلاف من اللاجئين العراقيين وبعض السودانيين والصوماليين بالتدفق إلي أراضيها دون قيود كالتي تفرض على الفلسطينيين، وكيف تسمح لهم بحرية الحركة والعمل دون قيود مع أن إعداد اللاجئين الفلسطينيين على الحدود تكاد لا تقارن مع الآلاف من اللاجئين الآخرين؟ أيكون خوف تلك الدول على أمنها القومي كما تقول بعض المصادر؟ أيكون الخوف من عدم ضمان تلبية احتياجات اللاجئين من قبل المنظمة الدولية للاجئين هو السبب؟ أم أن الشقاق الفلسطيني الفلسطيني هو السبب؟ أوليس مصيرنا مشترك؟ ودمنا وأرضنا ولغتنا ومستقبلنا واحد؟ أوليست معضلة اللاجئين الفلسطينيين ومأساتهم سابقة لذلك الانشقاق بين غزة والضفة – بين الأخ وأخيه – واذا كان الشقاق والانشقاق هو المبرر؟ إذا، ما هو السبب؟ أيا كانت المبررات والحجج فهذا لا يعفي الدول العربية من المسؤولية عن مصير هؤلاء اللاجئين إنسانيا وتاريخيا، كما لا يعفي ممثلي الشعب الفلسطيني وفصائله المتعددة من تلك المسؤولية.

* محمد ثابت هو كاتب وصحفي من غزة.

مركز بديل يقدم بيانات الى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول

أوضاع الفلسطينيين في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة



منظر عام لمخيم نهر البارد بعد توقف القتال

بيت لحم: بديل.

تقدم بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، الذي يتمتع بصفة استشارية في المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي يعقد دورته السادسة في أواخر أيلول الماضي ببيان خاص تم من خلالها شرح الأوضاع الإنسانية والاقتصادية الصعبة وحالة الإفقار وانتهاك حقوق الإنسان والكرامة والحرية التي يعيشها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة في قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي. وتناول بيان مركز بديل استمرار سلطات الاحتلال في تنفيذ عمليات التهجير ضد المواطنين الفلسطينيين وهو ما أدى إلى تهجير ما يزيد على ١١٥٠٠٠ فلسطيني في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وتهديد أعداد اكبر بنفس المصير بسبب قرب سكنهم من المستوطنات أو مما يسمي بـ "المناطق العسكرية المغلقة" كما هو الحال في منطقة الأغوار، وبسبب فرض القيود على الطرق وتقييد الحركة، فضلاً عن وجود أكثر من ٨١ تجمعاً عزلها جدار الفصل العنصري عن باقي مناطق الضفة الغربية المحتلة.

وقد وجه مركز بديل دعوة إلى مجلس حقوق الإنسان طالبه فيها بإرسال مندوبين عن المجلس وعن الأمين العام للأمم المتحدة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة للاطلاع على حقيقة الأوضاع، وكشف ما يتعرض له الفلسطينيون من انتهاكات لحقوقهم الأساسية من قبل سلطات الاحتلال، كما وطالب مركز بديل المجلس بضرورة حث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لفرض العقوبات الاقتصادية على إسرائيل ومقاطعتها دبلوماسياً لانتهاكها القانون الدولي وعدم تنفيذها قرارات الأمم المتحدة، وكذلك الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشان الآثار القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

على صعيد متصل، قدم مركز بديل بياناً أخر إلى مجلس حقوق الإنسان يتعلق بالأوضاع التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بشكل عام ولاجئي مخيم نهر البارد بشكل خاص، حيث تناول البيان ما لحق بمخيم نهر البارد من قتل للمدنيين وتهديم للمنازل وتدمير للبنية التحتية في المخيم وتشريد ما يزيد عن ثلاثين ألف لاجئ فلسطيني بسبب القتال الذي دار بين تنظيم فتح الإسلام والجيش اللبناني على ارض المخيم. وقد أكد مركز بديل من خلال بيانه على أن إعادة بناء وإعمار مخيم نهر البارد يجب أن يتم بالتشاور مع سكان المخيم وعلى أساس احترام وضعيتهم وحقوقهم كلاجئين فلسطينيين، مشيراً إلى أن التهجير القسري الذي تعرض له لاجئو مخيم نهر البارد يسلط الضوء على ما يعانيه اللاجئون الفلسطينيون في الشتات وخصوصاً في لبنان والعراق من تهجير قسري متكرر مما يؤكد الحاجة الملحة إلى إيجاد حل دائم وطوعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين استناداً لما نص عليه قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ ومواثيق القانون الدولي.

ووجه مركز بديل الدعوة إلى كافة الأطراف المعنية لإحقاق وحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والشتات إلى حين إيجاد حل دائم وطوعي لقضيتهم. كما وجه مركز بديل دعوة إلى مجلس حقوق الإنسان لمتابعة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين المهجرين في لبنان من اجل حماية حقوقهم بما فيها حقوقهم بالعودة إلى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم. كما دعا مركز بديل مجلس حقوق الانسان الى العمل على إعداد دراسة خاصة حول العقبات التي تعترض عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم وذلك بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى الستين للنكبة اللتان تصادفان في العام المقبل ٢٠٠٨.





قرية لفتا المهجرة، ©آن باك

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

اتفاقيات السلام حول العالم وحقوق اللاجئين: الدروس المُستفادة

على الرغم من ان اللاجئين الفلسطينيين يشكلون أضخم مجموعة لجوء في العالم وأوسعها انتشارا، الا ان حقوقهم الشرعية قد غيبت تماما من كافة المشاريع والمبادرات التي طرحت حتى الآن من اجل حل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني واحلال السلام بين الطرفين. وقد اثبتت الدراسات التحليلية للعديد من اتفاقيات السلام حول العالم ان الاطراف المتنازعة تمكنت من تحديد أسباب الخلافات بينها وايجاد الأرضية المشتركة للاتفاق قبل توقيع اتفاقيات السلام، ولكن العنصر الاهم كان دوما الاعتراف بحقوق اللاجئين وتقديم الحلول الدائمة والشاملة لقضيتهم. وفي ذات الوقت، فان تجاهل حقوق اللاجئين في الاتفاقيات يؤدي دوما الى التأثير السلبي على عملية اصدار التشريعات الخاصة بحقوق المهجرين واللاجئين، ويزداد الوضع تعقيدا عندما تكون الغالبية العظمى من السكان هم من المهجرين واللاجئين.

وتتمتع كل قضية من قضايا اللاجئين بميزاتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من القضايا. وعليه، فان الحل المطروح لكل قضية يتميز بآلياته الخاصة التي تضمن تطبيق الحل الدائم والشامل لقضيتهم. واضافة الى ذلك، فان حق اللاجئين والمهجرين بالعودة الى ممتلكاتهم وديارهم الأصلية هو ضمن العناصر الاساسية التي تضمن ديمومة وشمولية الحل السلمي المقترح. وبدوره، يعتبر الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني صراعاً فريداً من نوعه. ولا يعود تميز الصراع هذا فقط بسبب عناصره المميزة، رغم فرادة بعضها، بل أيضا بسبب الغياب المطلق لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وغياب أي إلتزام إسرائيلي حيال مسؤوليته بنشوء القضية عن أجندة المفاوضات ومركبات مشاريع ومبادرات السلام المطروحة. اضافة الى ذلك، فهنالك أيضا غياب تام لقضايا حقوق الإنسان او إنشاء المؤسسات المختصة بمتابعة تطبيق هذه الحقوق طبقا للمعايير والاتفاقيات الدولية في هذا السياق.

ومن البديهي القول ان الاعتراف بحقوق الانسان يوفر الإطار العام الذي ينظم العلاقة بين الأعداء السابقين، كما انه يضع الأسس للحوار المستقبلي بين كافة الأطراف إضافة إلى كونه يساعد بشكل كبير على التخلص من مخلفات الصراع والنزاعات التي كانت قائمة. وكما أشارت أدبيات مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، "ففي ظل منظومة متوازنة لحقوق الإنسان، فان الأساس في هذه الحقوق هو الحق المطلق للإنسان بالعيش في المكان الذي ولد فيه او العودة الى هذا المكان في حالة تم تهجيره منه. ويعتبر اي خرق لهذا الحق الإنساني هو السبب الذي يؤدي إلى نشوء قضايا اللاجئين في جميع الحالات حيث ان بعض هذه القضايا يكون معقدا للدرجة التي تتطلب الكثير من الجهود من اجل حلها".

ولكل لاجئ الحق الفردي الاختياري المطلق بالتمتع بحقوقه الكاملة ومن ضمنها حق العودة واستعادة الممتلكات. "ولا يعني الحق الفردي الاختياري هنا غياب المعايير التي تحث اللاجئين على العودة وانما تعني انه يجب الا يمنع اللاجئون من ممارسة حقهم في العودة لاي سبب كان". كما ان الحق الفردي متاح لكل اللاجئين دون اي شكل من أشكال التمييز ودون إخضاع الموضوع للعشوائية والانتقائية بل ان الحق هو ملك لكل لاجئ بغض النظر عن اي اعتبارات اخرى. وفي الوقت ذاته، فان العديد من اتفاقيات السلام قد تضمنت بنودا تنص على ضرورة انشاء المؤسسات الدولية او الوطنية وحتى المحلية تكون مهمتها متابعة عملية اعادة اللاجئين والمهجرين الى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم او الاشراف على عمليات تعويضهم عن الخسائر والأضرار في حال نصت الاتفاقيات المُبرمة على ذلك. كما ان هذه المؤسسات او الهيئات تعنى بمتابعة اعادة دمج اللاجئين في مجتمعاتهم الاصلية ومراقبة تحصيلهم لكافة حقوقهم.

منظور مقارن: حقوق اللاجئين في اتفاقات السلام

منذ انطلاق عملية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين في مؤتمر مدريد قبل أكثر من عقد من الزمن، لوحظ التغييب الكامل لحقوق اللاجئين من ضمن أجندة هذه العملية. وقد بنيت عملية مدريد- اوسلو بالاساس على فكرة انشاء دولتين منفصلتين على أرض فلسطين التاريخية تكون واحدة للفلسطينيين والأخرى لليهود. وبالنسبة للاجئين، فقد أوحت صيغة عملية السلام المذكورة على ان حل قضيتهم سيتم من خلال اعادة توطينهم في الدولة الفلسطينية التي ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. وبالتالي، فإن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين مبني في الاساس على كونها قضية انسانية مع تجاهل مطلق للقوانين الدولية والاتفاقيات العالمية التي تكفل لكل لاجئ حقوقه الشرعية. ولا يوجد في جميع مشاريع السلام التي طرحت حتى الآن اي اشارة الى حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم الأصلية التي هجروا منها عنوة كما انها تخلو من اي اشارة الى حق استعادة المساكن والممتلكات التي صودرت منهم.

وتشكل حقوق اللاجئين عنصرا أساسيا في اية اتفاقية سلام دائم، كما انها تلعب دورا مركزيا خاصة في الصراعات بين القوميات والاعراق المختلفة. وقد ركزت جميع اتفاقيات السلام التي ضمنت حقوق اللاجئين بشكل كامل، ركزت على منح اللاجئين حق العودة الى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم. ومن الامثلة على هذه الاتفاقيات، والتي قام مركز بديل بدراستها، اتفاقيات السلام التي حلت الصراع في كل من مقدونيا، كوسوفو، كرواتيا، البوسنة والهرسك، طاجكستان، جورجيا، بوروندي، رواندا، ليبيريا، سيراليون، موزامبيق، كمبوديا، وغواتيمالا.

وقد نصت اتفاقيات السلام في كل من مقدونيا، كوسوفو، كرواتيا، البوسنة والهرسك، بوروندي، غواتيمالا وليبيريا، وبشكل واضح على حق اللاجئين والمهجرين بالعودة الى ديارهم الاصلية او أماكن سكناهم. وقد ورد في اتفاقية العام ١٩٩٩ الملحقة باتفاقية السلام في كوسوفو: "تعترف جميع الاطراف بحق جميع الاشخاص بالعودة الى ديارهم التي هجروا منها".

وبالاضافة الى ذلك، فان العديد من اتفاقيات السلام قد نصت بشكل واضح على حق جميع اللاجئين بالعودة الى الديار التي هجروا منها دون اي تدخل عشوائي بهذا الحق. وتشير اتفاق دايتون للسلام الموقع في العام ١٩٩٥ لحل الصراع في البوسنة والهرسك، على الآتي: "يحق للافراد والعائلات اختيار اماكن اقامتهم بشكل حر... وتتعهد جميع الاطراف بعدم التدخل في اختيار اللاجئين لاماكن اقامتهم كما ان الاطراف المعنية تتعهد بعدم اجبار السكان على ترك اماكن سكناهم او الانتقال الى اماكن قد تشكل خطرا على حياتهم وسلامتهم او اجبارهم على الانتقال للاقامة في اماكن تفتقر لمقومات البنية التحتية اللازمة من اجل حياة كريمة وطبيعية للسكان".

من جهة اخرى، ركزت الاتفاقيات على الطبيعة الاختيارية لعملية العودة. ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، نصت اتفاقية السلام الموقعة بين الاطراف المتنازعة هناك على ان "تقوم الحكومة بتوفير الظروف المناسبة والتسهيلات المطلوبة من اجل ضمان حرية العودة الاختيارية للاجئين الى المناطق التي اقتلعوا منها او الى اي اماكن اخرى يختارون التوجه للاقامة فيها". اما في البوسنة، فقد نصت الاتفاقية على ان "تقوم جميع الاطراف المعنية باتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان الحرية المطلقة للاجئين والمهجرين بالعودة الآمنة الى الاماكن الاصلية التي اقتلعوا منها". ويتطلب هذا الامر، حسب نص الاتفاقية، تعديل الاجراءات الادارية والتشريعات المطبقة في المناطق الخاضعة لسيطرة كل طرف والتي قد تعيق عملية العودة الاختيارية للاجئين او تميز بين لاجئ وآخر".

في الوقت ذاته، تشدد الاتفاقيات على مبدأ حق كافة اللاجئين والمهجرين بالعودة بأمان وكرامة. فاتفاقية السلام بين الأطراف المتنازعة في بوروندي والتي وقعت في تنزانيا عام ٢٠٠٠، تنص بوضوح على أن "تتم عملية العودة بكرامة وفي ظل توفر الضمانات الأمنية اللازمة مع مراعاة خاصة لاوضاع وقدرات الاطفال والنساء". اما اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك، والموقع في العام ١٩٩٥، فينص على "التزام جميع الاطراف بالسماح للاجئين والمهجرين

التتمة ص٢١

المشاركة الشعبية في صنع السلام

بالنسبة لاتفاقات السلام، وهي النتيجة الطبيعية لعملية تفاوض بين النخبة السياسية مدعومة بموقف عالمي يستهدف تسهيل الوصول إلى الاتفاقيات وتطبيقها. وفي الواقع، فان القطاعات الشعبية والمجتمعية، هي التي تمثل العامل الأساسي للتطبيق الفعلي والفعال للاتفاقيات. ومن البديهي القول أن دور اتفاقيات السلام لا يقتصر فقط على وضع نهاية للصراع او النزاع، بل يتعداه إلى تحديد المبادئ والمنطلقات الأساسية التي تحكم العلاقات الداخلية في الدولة بين الحكومة والمواطنين (وبضمنها حماية حقوق الإنسان)، وعملية إصدار التشريعات المناسبة إضافة إلى تحديد الهيئات التنفيذية ومدى فعالية واستقلالية السلطة القضائية ونزاهة الحكم الى جانب توزيع الثروات بين المواطنين. بناء على ما تقدم، تتجلى أهمية المشاركة الشعبية حيث أن إشراك الفعاليات الشعبية في عملية التسوية أو صنع السلام منذ البداية، يوفر لهذه القطاعات الفرصة للتعبير عن رأيها فيما يخص عملية انهاء الصراع الى جانب المشاركة في تحديد طبيعة وشكل السلام الدائم المنشود. في الوقت ذاته، فان المشاركة الشعبية تساهم الى حد كبير في تدعيم المبادئ والتركيبة الديمقراطية بالإضافة الى شمل المسائل الأكثر تعقيدا ضمن الحل وإضفاء الشرعية على الاتفاقيات. عدا عن ذلك، فانها توسع قاعدة الالتفاف الشعبي حول الاتفاقيات مما يشكل احد اهم الدعامات التي تؤدي الى تثبيت الاتفاقية على المدى البعيد. إن وجود قاعدة شعبية داعمة، يوفر البيئة المناسبة التي تمكن اطراف الصراع من وضع الحلول لجذور الصراع وتسويته وليس فقط التعايش معه أو إدارته.

منذ انطلاقتها الأولى، وفرت عملية السلام الفلسطينية– الإسرائيلية، بعض الفرص المحدودة جدا للمشاركة الشعبية سواء على مستوى التمثيل في المفاوضات او لعب الأدوار الاستشارية او المشاركة المباشرة. وقد أدى استثناء قضية اللاجئين في عملية صنع السلام التي انطلقت في العام ١٩٩١ من خلال مؤتمر مدريد وتواصلت من خلال اتفاق اوسلو، ادى هذا الاستثناء الى بروز العديد من المبادرات الذاتية بين مجتمعات اللاجئين في الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس الشرقية، المهجرين داخل اسرائيل واللاجئين في الشتات من اجل بلورة أطر عمل تعمل على التحشيد من اجل احقاق حقوقهم القانونية والشرعية.

من جهة أخرى، فحتى المبادرات غير الرسمية الحالية كوثيقة نسيبة– ايلون ووثيقة جنيف، لم تتطرق هي الاخرى الى اهمية المشاركة الشعبية كما انها لم تعمل على الاستفادة من الدور الداعم الذي تلعبه مثل هذه المشاركة في تدعيم السلام. وفي الوقت الذي تبدو فيه مثل هذه المبادرات على انها مبادرات خاصة ناتجة من مؤسسات المجتمع المدني، الا انها في حقيقة الامر تمثل موقف النخبة السياسية. ولعل كلا المبادرتين المذكورتين تتجاهلان إمكانية الاستفادة من المشاركة الشعبية وأهمية هذه المشاركة. ولعل المحاولات التي تلت طرح هذه المبادرات من اجل تحشيد الدعم الشعبي لها، لم تصل الى حد اخراط القطاعات الشعبية في صياغتها، بل وقفت عند حد الدعوة فقط الى تأييدها.

من منظور مقارن مع اتفاقيات سلام مشابهة، هنالك العديد من المجالات التي يمكن ان تتجلى فيها المشاركة الشعبية: حيث يمكن ان يتم تمثيل القطاعات الشعبية في عملية المفاوضات من خلال الاحزاب السياسية و / او مؤسسات المجتمع المدني الاخرى. كما يمكن تشكيل الهيئات الاستشارية من القطاعات الشعبية لتزويد المفاوض بالنصائح المناسبة الى جانب منح هذه القطاعات الفرصة للتعبير عن رأيها واهتماماتها واخذها بعين الاعتبار في عملية التفاوض. كما انه من الممكن منح الافراد الفرصة للمشاركة في العملية السلمية سواء في مرحلة صياغة الاتفاقيات او تطبيق هذه الاتفاقيات على ارض الواقع من اجل وضع حد للصراع. وتشير التجارب الشبيهة الى ان المشاركة الشعبية في العملية السلمية يجب ان لا يقتصر فقط على المستوى النظري بوضع آليات لهذه المشاركة بل يجب ان تشارك القطاعات الشعبية فعليا في هذه العملية. ومع ذلك، هناك العديد من الامثلة التي يمكن الاعتماد عليها بخصوص المشاركة الشعبية في عمليات السلام في بقاع شتى من العالم.

واذا ما أخذنا مالي كمثال، فان العديد من الشخصيات المحلية الفاعلة قد قامت في اواسط التسعينات بعقد ما يزيد عن الخمسين لقاء للفعاليات الشعبية في المناطق التي كان فيها الصراع محتدما اكثر من غيرها وبالتالي لم يكن تطبيق التسوية بالامر الهين. وقد تراوح عدد المشاركين في هذه اللقاءات بين بضع مئات ليصل الى ألف مشارك في كل لقاء. أما اتفاقية إحلال الديمقراطية في جنوب افريقيا، فقد وفرت الفرصة لحوالي سبع وعشرين منظمة وهيئة بما فيها أحزاب سياسية واتحادات تجارية ومؤسسات دينية من أجل إجراء مفاوضات حول الترتيبات السياسية ووضع الدستور الجديد للجمهورية. وقد تم اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في اختيار المشاركين في الوفود التي تفاوضت حول هذه القضايا حيث تم فيما بعد دمج كافة المشاركين في مجموعات خاصة عملت على وضع الاساسيات للتسوية السياسية. وقد ضمت كل مجموعة شخص مختص في البحث في اتفاقيات السلام الشبيهة من أجل تقديم المشورة للمفاوضين حول أفضل النماذج المطبقة في العالم.

أما في ايرلندا الشمالية، فان العديد من النشطاء غير الطائفيين وعددا من أفراد المؤسسات غير الحكومية قد شكلوا منتدى وطنيا عرف باسم مبادرة العام ١٩٩٢. وقد وفر المنتدى للمواطنين والقطاعات الشعبية الفرصة من اجل طرح قضاياهم بشكل حر مباشر بعد ان كانت هذه القضايا تطرح من خلال الاعمال العسكرية للمجموعات المسلحة فقط. كما تم عقد جلسات استماع لطلبات المواطنين في جميع انحاء الجمهورية من خلال لجنة محايدة مكونة من سبعة اعضاء وبرئاسة شخصية غير ايرلندية. وقد تم ترجمة ونشر محتويات جلسات الاستماع لتشكل القاعدة التي يعتمد عليها بهدف زيادة الدعم الشعبي لاتفاقية السلام الموقعة والاطار العام الذي تم من خلاله حل الصراع في ذلك البلد.

اما في غواتيمالا، فان اتفاقية السلام قد وفرت المجال الفسيح أمام المشاركة الشعبية في صياغة وتطبيق الاتفاقية. ففي نهاية الثمانينات، قامت لجنة المصالحة الوطنية والمكونة من ممثلي اثني عشر حزبا سياسيا مختلفا، الحكومة، الجيش، واتحاد الكنائس الكاثوليكية، قامت هذه اللجنة بتنظيم مؤتمر للحوار الوطني المفتوح. وقد شارك في هذا المؤتمر ما يزيد على الخمسين منظمة وهيئة من المهتمين بالصراع بما فيها المنظمات الطائفية، قطاعات الاعمال، النقابات، والجمعيات الخيرية والتعاونية حيث تم نقاش القضايا المفصلية المتعلقة بالصراع في ذلك البلد.

اما في غواتيمالا، فان اللاجئين هناك قد تمكنوا من تنظيم انفسهم ضمن اطار هيئة دائمة حيث عمل ممثلو اللاجئين من خلال هذه الهيئة على التفاوض المباشر من اجل حق جميع اللاجئين بالعودة الى ديارهم وممتلكاتهم. وقد كفلت الاتفاقية للاجئين كافة حقوقهم وامنهم وحرية تشكيل التنظيمات الخاصة بهم بعد العودة الى موطنهم الاصلي واستعادة ممتلكاتهم تحت اشراف مراقبين دوليين. كما كفلت لهم ان يخضعوا للسلطات المدنية وليس للسلطات العسكرية. الى جانب ذلك، فان قطاع النساء من بين اللاجئين قد نجح في تنظيم النساء ضمن هيئات خاصة في اطار تنظيمات اللاجئين حيث عملت هذه الهيئات على تحسين اوضاع النساء اللاجئات بعد عودتهن مع عائلاتهن الى غواتيمالا. وكما اشار العديد من الباحثين والمختصين، فان اللاجئين في غواتيمالا لم ينتظروا صنع السلام، بل شاركوا منذ البداية في صياغته وتطبيقه كذلك. كما ان المشاركة الشعبية الفعالة ساهمت الى حد كبير في ارساء دعائم نظام ديمقراطي كفل للجميع حقوقهم. أما في موزامبيق وغينيا بيساو الجديدة، فان المبادرة باشراك منظمات المرأة والمؤسسات الكنسية، قد ساهم مساهمة فعالة جدا في تطبيق اتفاقية السلام هناك الى جانب المساهمة الى ارساء دعائم السلام في ذلك البلد.

وتتجنب العديد من الحكومات والهيئات فتح باب المفاوضات امام المشاركة الشعبية. الا ان الدراسات المقارنة تشير الى ان المشاركة الشعبية، سواء على مستوى الدور الاستشاري او المشاركة المباشرة، تلعب دورا بارزا في تسهيل تطبيق اتفاقيات السلام وضمان حالة من السلام الدائم والشامل.

من ناحية اخرى، فان الاتفاقيات التي لا تفسح المجال امام المشاركة الشعبية، يمكن ان تقود الى فقدان الثقة الشعبية في هذه الاتفاقيات وبالتالي تعريض شرعيتها للمسائلة الشعبية مما ينتج عنه ضعف امكانية تطبيقها وآفاق السلام المستقبلية. اما طرح الاتفاقيات للمشاورات بعد ان يتم التفاوض عليها وتوقيعها، هو عمل لا قيمة له لكون الامور تصل الى درجة لا يمكن معها اعادة صياغة جوهر هذه الاتفاقيات. كذلك فان الاتفاقيات التي توقع دون ان يكون للقطاعات الشعبية اي دور في صياغتها، قد تكون مصدر للخلافات والصراعات المستقبلية اكثر من كونها اتفاقيات تهدف الى وضع حد للخلافات والصراعات والنزاعات.

أليستر كروك، المستشار الخاص السابق حول الشرق الأوسط لمفوض الإتحـ

"إدعـاء الوسطـاء للموضوعيـ المُريحــة لحـ

ساهم اليستير كروك، المستشار الخاص السابق حول الشرق الأوسط لمفوض الإتحاد الاوروبي للشؤون الخارجية، خافير سولانا، ومستشار اللجنة الرباعية الدولية في تسهيل اتفاقيات متعددة لوقف اطلاق النار بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠١ الى ٢٠٠٣، وساهم الى حد كبير في المفاوضات التي أدت الى رفع الحصار عن كنيسة المهد في بيت لحم في العام ٢٠٠٢، كما توسط في المفاوضات التي قادت الى وقف إطلاق النار الذي اعلنته كل من حركتي حماس والجهاد الاسلامي في حزيران ٢٠٠٣. كما كان السيد كروك عضوا في لجنة تقصي الحقائق المفوضة من قبل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والتي ترأسها السيناتور ميتشل والتي كانت تعنى بأسباب انطلاق الانتفاضة الثانية. وللسيد كروك تجارب عديدة امتدت على أكثر من ثلاثين عاما مع صراعات أخرى في كل من ايرلندا وجنوب أفريقيا وناميبيا وافغانستان وكولومبيا بما في ذلك تنسيق مفاوضات اطلاق سراح رهائن. يشغل كروك حاليا منصب المدير المشارك في مؤسسة "منتدى الصراعات" ومقره في بيروت. حول آفاق الحل للصراع الإسرائيلي الفلسيطيني، ودور الإتحاد الأوروبي فيه، والدروس المستفادة من تجارب الماضي، وأسباب تنحيته من منصبه، كانت معه هذه المقابلة.

ماذا كان الغرض من الاجتماعات الشعبية التي سعيت إليها؟ ومن شارك بها؟ وماذا حققت؟

لقد خدمت هذه الاجتماعات الشعبية ثلاثة أهداف. أولا، لقد قمنا بشرح ما يتم عرضه على الناس. و قد شارك أناس ذوي تأثير شعبي في مجتمعاتهم في المدينة أو المخيم، إلا انه بسبب قلة الموارد البشرية العاملة في هذا المشروع، فقد كان عدد الناس المدعوين محدود أيضا. كان هنالك ضرورة في شرح الأفكار للناس خصوصا وأن عدد كبير منهم يحمل أفكارا مغلوطة فيما يتعلق بما يتم طرحه على المستوى الدولي. إن المدى الذي قد يصل اليه الفهم الخاطئ المحيط بالعملية السياسية يعد محوريا لأنه يقود الى إمكانية التقليل من أهمية المبادرة.

ثانيا، لقد أظهرت الإجتماعات أن العملية كانت ذات شفافية، أي أنها لم تكن بالأمر الذي أخفي عن الشعب، وموجودة في فنادق خمسة نجوم، بل أن لهم القول الفصل أيضا. ثالثا، وفرت هذه الإجتماعات فرصة أمام الشعب للتنفيس عن إحباطهم وغضبهم تجاه المجتمع الدولي وفرصة لإزالة الثقل عن صدورهم. عموما، عندما لا تتم استشارة الناس، فأنهم لا بد ويعترضون على أمر ما فيه، ولكن حالما تتم استشارتهم فإنهم قد يعبرون عن بعض التحفظات، إلا أنهم لن يُفشلوا الأمر في النهاية.

لقد كان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يدفع الأمور باتجاه محدد مما استقصى الكثير من الوقت، إلا أنه كان أمر أساسي من أجل عملية بناء السلام. لم يكن من الممكن أن يتم ذلك هاتفيا أو عن طريق المهرجانات، بل كان لا بد من أن يتم ذلك عن طريق الشرح وجها لوجه وبإشراك الناس في ذلك. عادة، كنا نتمكن من انجاز القليل فيما يتعلق بالمشاكل العالقة لكن المهم كان التواجد هناك والاستماع للمشاكل الفعلية والحقائق الواقعة.

هل كان لديك قناة اتصال مع الإسرائيليين؟ وهل كان لها عوائد ايجابية، كمشاكل المواطنين على الحواجز مثلا؟

كانت لدينا قناة اتصال غير مباشرة، لم تكن السلطات الإسرائيلية دائمة الاتصال مباشرة معنا. ولقد كان موضوع الحواجز على وجه الخصوص صعبا، حيث تطلب رفع احد الحواجز تظافر جهود ١٧ منظمة إسرائيلية. يتخيل الناس في اسرائيل أن هذه الحواجز هي هبة لأمن الشعب إلا أن الأمر ليس كذلك. وهنالك عدد هائل من المستفيدين من هذه الحواجز، منها المستوطنون، والفوائد الجمركية، ومصالح الإدارة المدنية بالاضافة الى الاستخدامات العسكرية والاستخباراتية والأمور المتعلقة بالأمن الداخلي. لذلك لم يكن سهلا أبدا رفع مثل هذه الحواجز. لقد نجحنا باقناع الإسرائيليين بفتح سوق بيت لحم كجزء من عملية وقف إطلاق النار والتي أدت إلى تغيير جذري في الأمور حيث أحيت هذه الخطوة الحركة الحياتية الاقتصادية. في غزة، كان وزير الخارجية الالماني الأسبق يوشكا فيشر يسأل: "ماذا تحتاجون؟" كنا نطلب الغاز للاستعمال المنزلي، وتوفير إمداد الوقود. وبعد محاولات تستغرق لعدة أيام، كانت دائما تبرز المشاكل "عادة ما تكون متعلقة بأسباب فنية".

بشكل أساسي، فإن التهدئة تتطلب ديناميكية متسارعة تجاه تنمية حياة الشعب. لقد عرضنا أن يقوم الاتحاد الاوروبي بدفع دفعة إضافية للعاطلين عن العمل لجميع العائلات في الضفة الغربية التي تعاني من البطالة. وفي ذلك الوقت كان العاطلون عن العمل يحصلون على دفعتين لكل عائلة في السنة تبلغ قيمة الدفعة الواحدة ٥٠٠ دولار أمريكي، وقد اقترحنا أن يتم دفع دفعة ثالثة، إلا أنه ولسوء الحظ لم نتمكن من القيام بذلك. لم تكن المشكلة في النمو الاقتصادي أو التخطيط طويل الأمد، بل بكل بساطة كانت المشكلة في تأمين النقود في جيوب المواطنين في ظرف أيام.

ما هي الدروس التي تعلمتها لمصلحة الاتحاد الأوروبي على مستوى السياسات؟

لقد عملت على هذه المبادرة بشكل يومي منذ عام ٢٠٠٠ حتى أواخر ٢٠٠٣. في الفترة ما قبل ٢٠٠٠ وهي فترة لم يكن هناك من اتصال بين الفلسطينيين والاسرائيليين، تمثل دوري في محاولة إقناع الإسرائيليين بمناقشة الأمن مع الاتحاد الأوروبي. إلا أنهم كانوا مصرين على رفض ذلك. عندما استلمت المنصب كان موقفهم بأن الاتحاد الأوروبي موجود لتوقيع الشيكات وليس للتدخل في السياسات، إلا أنهم في النهاية رفعوا الحصار وابتدأت المحادثات مع الإسرائيليين التي من دونها لاستحالت المراحل التالية.

ان هدفي مع الفلسطينيين كان بناء الثقة. بالنسبة لهم فإن أصعب شيء كان وجود سياسة إسرائيلية بعدم التعامل مع الاتحاد الأوروبي وتخطي ذلك كان أصعب من الحديث مع الأطراف الفلسطينية. لقد قمت ببناء جسور الثقة مع قادة سياسيين من الجانب الفلسطيني من خلال عملي في السنوات الثلاث الماضية. في تلك المرحلة، قمنا بالعمل مع القادة السياسيين لحركة فتح وتنظيمها وحركة حماس والجهاد الاسلامي. كان أول تعامل بين الاتحاد الأوروبي وقيادة حركة حماس في العام ٢٠٠٠، وقد أجمعت الآراء على أن إسرائيل ستغضب بشدة من هذا التعامل مما سيؤدي الى تدمير العلاقات – أي أنه في حال كان هناك اتصال مع حركة حماس فإن الاتحاد الأوروبي سيفقد القدرة على العمل مع إسرائيل التي قاومت بشدة التدخل الأوروبي بأكمله في العملية السلمية. أعتقد أن الاتحاد الأوروبي فهم بوضوح أهمية وجود عنصر عملي لبناء السلام – على أساس العملية الكلية وكجزء منها. كان لا بد من أن يملك الاتحاد الأوروبي القدرة على خلق دور له. وقد أدركوا ممثلوه أن هذا أمر أساسي، إلا أنهم وجدوه صعبا على حد سوا، لأن الميل الأساسي للاتحاد الأوروبي، كان نحو التوجه إلى الدول الأعضاء عوضا عن العمل على منظور أوروبي مشترك.

ما هي الخبرة التي اكتسبتها من عمليات بناء السلام في مناطق أخرى؟

تتميز معظم عمليات بناء السلام في مختلف المناطق بانعدام الثقة، وهذا لا يعد عائقا للعملية كما هو متوقع في البداية ولعملية مُصممة جيدا. لذلك فإن التحضير لعملية سياسية يجب أن يشتمل على تهيئة الناس من الناحية الفسيولوجية –أي معاملة الناس باحترام ولباقة وعدم فقدان الصبر في التعامل معهم. قد يكون هذا من البديهيات إلا أن هذا أحد أهم الدروس والتي غالبا ما يتم تجاهلها. عادة ما ينزعج الوسطاء لأن الناس يضيعون وقتهم أو يأبون تبديل مواقعهم. إن إنشاء علاقات جيدة وأهداف تفاهم

اد الاوروبي للشـؤون الخارجيـة، خافير سـولانا، ومستشار اللجنــة الرباعيـة الدولية في مقابلة خاصة:

ـة، وسـعيهـم وراء المـواقــف السـياسـيـة
ـل الصـراع هو كـلام فـارغ"

أجرى المقابلة: آشلينغ بيرن *

جيدة – دون مبالغة – وإن كانت واضحة جدا حيال ما تسعى إلى تحقيقه، وما لا يمكن تحقيقه وتفادي الالتباسات في المصطلحات الدبلوماسية، تعد من الأساسيات.

هل استمر الاتحاد الأوروبي في هذه المبادرة بعد مغادرتك؟

لا اعرف لماذا لم يتم استئناف العمل بعد أن تم تنحيتي عن منصبي، وقد تساءل العديد من الناس واشتكوا من عدم وجود خلف لي. لقد أدى تحطم جسور الثقة ومن ثم وضع اسم حماس على اللائحة المُحرّمة إلى خلق الكثير من التشكك في نفوس الشعب الفلسطيني تجاه قرارهم في كيفية المضي قدما. من المحتمل انه كان ثمة معارضة من الجانب الإسرائيلي.

كيف كان شعور الفلسطينيين والإسرائيليين تجاه هذه المبادرة؟

لقد اختلفت الآراء لدى الإسرائيلين حيال الأمر– البعض عارض الأمر لأنهم كانوا معارضين أصلا لتدويل الصراع، وأرادوا أن يتم التعامل مع الموضوع عن طريق الولايات المتحدة الامريكية فقط. في حين آمن البعض الآخر أنه يجب الاستفادة من الحرب على الإرهاب من أجل التقليل من شأن المشروع الوطني الفلسطيني ووضع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في إطار الحرب الإسرائيلية على الإرهاب الدولي. إلا أن بعضا آخر في الجانب الأمني رحب بالفكرة باعتبارها طريقة لمنع الأزمات حينا وإنقاذ الأرواح حينا آخر. لقد آمن العديد بأن بعض الأمور التي قمنا بها قد أسهمت في إنقاذ الأرواح وقد أعلنوا ذلك في الصحف. لقد كنت على دراية تامة بأن جميع الأمور الأساسية التي قمت بها كان يتم تبليغها لرئيس الوزراء الإسرائيلي اريئيل شارون، حيث ساورته على الأرجح بعض الشكوك، إلا انه في تلك المرحلة كان لا يزال يفكر في حل الدولتين– حيث كان مشتتا بين هذا الحل أو التوجه إلى المنظور أحادي الجانب، فكان على استعداد للاستماع. لكنني لا اعتقد أنه عندما آثر الحل أحادي الجانب، رغب في وجود وسطاء يقومون بما أقوم به، وهذا على الأرجح هو أحد أسباب تنحيتي.

أما على الجانب الفلسطيني، فقد شعروا بأن هذا المنظور ايجابي جدا. إلا أنهم جادلوا في أن الاتحاد الأوروبي لا يدعم المبادرة بالموارد الكافية. لقد أراد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات المبادرة بشكل واسع النطاق. لقد كان من المهم بالنسبة للفلسطينيين أن يكون هنالك من يقدم التقارير عن الوقائع اليومية. وعلى الرغم من النواقص الحاصلة، فقد رأى الفلسطينيون أنه من المهم جدا وجود أشخاص يرون ممارسات إسرائيل بأم أعينهم وأن يقوم هؤلاء بتقديم تقاريرهم مباشرة إلى الاتحاد الأوروبي.

ما هي التغيرات اللازمة لفهم أعمق لعملية بناء السلام؟

حاليا لا يمتلك الإتحاد الأوروبي سوى منظور "رأسا على عقب". لقد تناولوا هذه المواضيع باعتبارها تقنية فحسب ولم يفهموا ديناميكيات الصراع والتعقيدات والانقسامات داخل المجتمع الفلسطيني. ثانيا، لم يملكوا فهما كافيا عن سايكولوجية الصراع. إن الصراع يذكي المشاعر المختلطة، الغضب والرغبة في الانتقام. وبناء القدرة يجب أن يتم على يد أحد الوسطاء عوضا عن الفلسطينيين أو الإسرائيليين. إن احد الدروس الأولى التي تجمع عليها المساقات جميعا هو مدى ضعف جهود الوساطة الغربية بشكل عام، وقد أثبت ادعاء الموضوعية والبحث عن المواقف السياسية المُريحة بأنه كلام فارغ. إنهم يميلون الى السعي وراء المواقف السياسية التي توجه النتائج المرجوة تجاه المصالح الغربية. ويعد الوضع الذي يرمي الى الوصول الى "أقل مقاومة ممكنة" هو النزعة السائدة عند وجود طرف واحد مسيطر في النزاع.

هل تراجعت سياسات الاتحاد الاوروبي نظرا لما كانت عليه في السابق، مقارنة مع ما يجري اليوم حيث تدعم هذه السياسات ضمنيا السياسة الامريكية؟

لقد نبعت سياسة الاتحاد الاوروبي من الخوف مما حصل في العراق وما قاده من "شقاق مع أمريكا" والانقسامات الداخلية المتولدة ما بين أطراف الاتحاد الاوروبي نفسه والتي حفزها الهجوم على العراق، حيث تم الاعتقاد أن هذا قد شكل خطرا على الاتحاد الأوروبي عن طريق الاسهام في افشال إقرار دستور للاتحاد الاوروبي في عدد من الدول الأعضاء.

في سياق الحديث عن هدنة طويلة الأمد، هل هنالك أمل من بلورة عملية جذرية لبناء السلام؟ وما هو موقف الحركات الإسلامية تجاه ذلك؟

نعم. الهدنة هي فرصة جيدة لبناء خطوات قد تكون متبادلة بين الأطراف. فالثقة لن تنتج عن توقيع أوراق. الاختلاف بين الحركات الإسلامية والحركات العلمانية ينبع في أن الحركات الإسلامية تهتم بوجود تكافؤ سايكولوجي بين الأطراف في العملية، وأن يكون هنالك إدراك بأن الإتيان بحل عادل هو ما يجب التركيز عليه عوضا عن الإتيان بحلول متعالية أو حلول تسوية. كما يبحثون عن قرب في كيفية خلق إطار العمل السايكولوجي المناسب حيث يمكن إيجاد منظور حقيقي محدد القيمة للمفاوضات. أعتقد أن الإسلاميين يميلون الى الاعتماد على النفس أكثر من اللجوء إلى القوى الخارجية، وهم يفضلون وجود طرف ثالث أو وسيط للتعامل معهم في هذه المراحل الأولى، ولا يبدون إهتمامهم في الجلوس مع الطرف الآخر إلا في حالة يرون أن عملية سياسية حقيقية تجري على قدم و ساق. يملك الاسلام باعا طويلا في حل الصراع على عكس الغرب، حيث يتعاملون مع مبدأ الوساطة بتقدير أكبر من المسيحية. فعند حصول النزاع، من واجب المسلمين دفع الأطراف إلى التفاوض وحل الخلافات. تساهم هذه الخطوات في تدعيم الوحدة الأمر الذي يوليه المسلمون الأهمية الكبرى في تناولهم لقضية عملية السلام، بالمقارنة مع العلمانيين، بما في ذلك الغربيين الذين عادة ما يرضخون لضغط تجنب القضايا الصعبة لتحقيق نصر سياسي.

كيف يتحدى المنظور الاسلامي النماذج الغربية في قضية حل النزاعات التي ترسخ افتراضات مُحددة لنماذج العنف المتأصلة من اوروبا؟

نظرا لاختلاف ميزان القوى، يعتقد المسلمون أن المقاومة المستمرة والأعمال المسلحة غير مُضرة بالعملية السياسية. أي أنه يمكن للعملية السياسية أن تستمر في خضم ذلك، وهو رأي مختلف عن النموذج الغربي الذي يرى في العنف عائق أمام العملية السياسية عوضا عن تفسيره كعنصر أساسي للوصول إلى حل. وعليه، فبناء على وجهة النظر الإسلامية تعد المقاومة ضرورية أحيانا لخلق ظروف إحياء العملية السياسية.

كيف كنت ستطلب من الاسرائيليين الانخراط بعملية بناء السلام؟ وأنت على دراية مسبقة بالرد الذي ستحصل عليه؟

إن الطريق الوحيدة لاقناع الاسرائيلين بهذا المنظور هي اعتناق مبدأ "الخطوة خطوة"، أي أن نؤكد لهم أن الأطراف المعنية لن تلزم قطعا بعمل أي شيء ما لم يكن ذلك اختيارها بنفسها. لكن المشكلة تكمن في أن الاسرائيليين غالبا ما قاموا بوضع شروط مسبقة لإلزام الفلسطينيين، في حين تبقى هي (اسرائيل) غير مثقلة بالعراقيل. غالبا ما كان وسطاء الطرف الثالث يذعنون للمطالب الاسرائيلية. أذكر مرة قال لي فيها السيناتور ميتشل انه لا يمكن الحصول على عملية سياسية ما لم يعترف كل من الأطراف المعنية بقضية الآخر، و ما لم يحدث ذلك، يستحيل حدوث العملية السياسية، لذلك قد يتوجب عليك العودة الى الوراء والبدء باقناع الشعب أن الطرف الآخر يملك مطالب شرعية حتى لو كان هناك خلاف على ذلك.

ما هي الدروس التي اكتسبتها من خلال عملك مع لجنة ميتشل وقمت بدمجها في هذه المبادرة؟ تحدثت سابقا عن أهمية الرواية، هل يعني ذلك ان هذه هي الخطوة الاولى لخلق ادراك لمبادرة من هذا النوع؟

أنا أعني بالرواية، إدراك الأطراف المعنية لتاريخها، هشاشتها ومنظورها المستقبلي، وهو أمر حتمي في هذه العملية. وتعد القدرة على سماع والاستماع لهذه الرواية ذات أهمية ملحة. من الدروس الأخرى التي تعلمتها هو أهمية التركيز على القضايا المحورية وإلا فسيتم إغراقنا بالقضايا الثانوية. بالنسبة للسيناتور ميتشل كانت القضية الاساسية تتمثل في المستوطنات من ناحية ومن ناحية أخرى قضية الأمن والأمان. وكان لا بد من أن تتم المقايضة بين وقف بناء المستوطنات مقابل ضمان الأمن من قبل الفلسطينيين. تلك كانت القضية المحورية، وعلى الأقل فقد أصررنا في البداية على وقف فعلي للزحف الاستيطاني. لا بد من وجود نقطة محورية للعملية، تحيك حولها باقي العملية. العنصر الثالث هو المحافظة على بساطة التقرير والتوصيات النهائية.

بالنظر الى الوضع الحالي المستقطب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يدعم الغرب طرف فلسطيني ضد آخر، هل ترى إمكانية لتطوير عملية من هذا النوع في ظل هذه الظروف؟

لا اعتقد انه من الصعب إقناع الشعب الفلسطيني بأن هذا هو المنظور سليم، فمعظم الناس يعرفون ذلك ويدركونه. إلا أن التنفيذ هو ما يبدو عسيرا على أوروبا. وأنا اعتقد أنه يمكن تنفيذه عن طريق سويسرا أو النرويج. إذ تملك سويسرا بعض المصادر ذات الدور الفعال أصلا في اللجنة الدولية للصليب الاحمر . أما النرويج فتخوض حاليا في خضم عملية مشابهة في سريلانكا. على الأرجح يمكن القيام بها عن طريق دولة أوروبية مثل السويد أو ايرلندا، على الرغم من أنني لا أرى في فرنسا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة أو بريطانيا دولة موثوقة لتنفيذها.

فالوسيط الموثوق يحفز عنصر الوحدة، والا، سيتولد لدى الشعب شعور عارم بوجود مؤامرة تحاك من وراءهم وضد مصلحتهم، و لذلك فأن الطريقة التي ينظرون بها إلى الشخص الذي يتولى العملية تعد على قدر كبير من الأهمية. إن تمتع هذا الفرد بقدر من الثقة بالنفس والقدرة على الاستماع وإرسال الدلالات الصحيحة قد تحدث فرقا كبيرا، تماما كما شكلت قدرة السيناتور ميتشل على الاستماع والتحلي بالصبر فرقا كبيرا في ايرلندا الجنوبية.

لقد اختلف الوضع الفلسطيني -الاسرائيلي تماما الآن، وهذا الدور لا يمكن أن يقوم به من تم جره الى خضم هذا الصراع، لانني بصراحة لا أظن أنه ستكون لديه القدرة على الاحتمال والنجاة. ستكون هنالك حاجة الى السيارات المصفحة المزودة بالحماية، ومثل هذا العمل لا يمكن القيام به في ظل هذه الظروف. ولا بد ان تكون هنالك ثقة هائلة في الشخص الذي يقود هذه العملية. وباعتقادي فإن الشخص الوحيد القادر حاليا على القيام بهذه المهمة في فلسطين وإسرائيل هو السيد جورج ميتشل، حيث سيمنحه الفلسطينيون القدرة على القيام بذلك. إن مجرد فكرة قدوم أفراد جدد وتمتعهم بالقدرة أو الوقت للقيام بهذه الاتصالات أو هذه الروابط تعد مستحيلة، ونحن ننأى بأنفسنا عن ذلك.



حاجز عسكري ما بين رام الله والقدس. ©آن باك

* آشلينغ بيرن هي منسقة المشاريع مع منظمة "منتدى الصراعات" ومقرها في بيروت.

وسط تصاعد وتيرة الجدل حول "مؤتمر الخريف"

ممثلو القوى يؤكدون تمسكهم بحق العودة كأساس لأية تسوية مستقبلية

رام الله، خاص بـ "حق العودة"

مع تواتر الأنباء حول طبيعة المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الأوسط، ويعرف اختصارا بمؤتمر أو اجتماع الخريف المقرر في "أنابوليس" الأمريكية، تصاعدت وتيرة الأصوات المُحذرة من إمكانية استغلال الإدارة الأميركية وإسرائيل له، من أجل المس بالحقوق والثوابت الفلسطينية، وفي مقدمتها حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وقد جاءت تصريحات المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين التي تقلل من شأن المؤتمر، وما يمكن أن يتوصل إليه، لتزيد من حدة الموقف الذي عبرت عنه العديد من الجهات، وتحديدا الفصائل، التي ترى أنه لا ينبغي توقع الكثير من المؤتمر، موضحة أن نجاحه مرهون بتوفر بعض الشروط سلفا، وبضمنها تحديد سقف زمني للتوصل إلى اتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، واعتماد قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، كمرجعية للمؤتمر.

وقد حذت ردود الفعل المتصاعدة بحق المؤتمر، بالقيادة الفلسطينية وأوساط أخرى إلى محاولة طمأنة الجمهور وشتى الشرائح الفلسطينية، وهو ما تجلى في تصريحات صحافية للرئيس محمود عباس، الذي قال عقب لقائه الأخير بوزيرة الخارجية الأميركية كوندليزا رايس، أنه لن يشارك في مؤتمر الخريف "بأي ثمن"، داعيا إلى تحديد جدول زمني للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل. وأضاف عباس: "لا يمكن أن نضيع الوقت، لأن ذلك ليس في مصلحة أحد، والذهاب بأي ثمن غير ممكن، (...) إننا نريد قبل الاجتماع التوصل إلى وثيقة واضحة ومحددة، تساعدنا على بدء المفاوضات في وقت محدد، لأنه لا يمكن أن نترك الأمور للظروف، وبالتالي يجب الوصول إلى وثيقة محددة، وأوقات محددة معروفة للوصول إلى نتيجة نهائية".

عبد الرحمن: لنا مصلحة أكيدة

في الإطار ذاته، قال أحمد عبد الرحمن، المستشار السياسي للرئيس عباس: "إن ما يجري الآن هو أن المؤتمر المزمع عقده، وإن كان بدأ بمبادرة من الرئيس بوش، إلا أنه يتحول ليصبح مؤتمراً دولياً بمشاركة ٣٦ دولة، بل أن هناك كثيراً من دول العالم تطلب المشاركة في هذا المؤتمر، لأن القضية الفلسطينية أصبحت قضية عالمية بامتياز، يريد العالم حلاً لها بقيام دولة فلسطينية مستقلة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي". وقال عبد الرحمن: "إن هذا المؤتمر القادم لن يكون أداة بيد إسرائيل أو حتى أمريكا، وهو يتحول الآن ليصبح مؤتمراً دولياً لنا مصلحة أكيدة، في حضوره وشرح قضيتنا وبذل كل جهد ممكن لننتزع من هذا المؤتمر قراراً يلزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل قد يدفع كثيراً من دول العالم لتأخذ مواقف أكثر قوة من الصلف الإسرائيلي في حال رفضت إسرائيل الانسحاب ورفضت الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني". وأردف عبد الرحمن: "إننا كجانب فلسطيني لنا مصلحة أكيدة في عقد المؤتمر الدولي، وأن لا تقتصر الأمور على لقاءات فلسطينية- إسرائيلية ثنائية، أو حتى لقاءات فلسطينية- إسرائيلية تحت رعاية أمريكا كما حدث في كامب ديفيد العام ٢٠٠٠".

شحادة: مؤتمر المأزومين

بيد أنه على ما يبدو فإن مثل هذه التصريحات، لم تفلح في إزالة هواجس الجمهور وغالبية القوى السياسية، والتي يجزم ممثلوها أن المؤتمر بصيغته الحالية يهدد الثوابت الفلسطينية، وعلى رأسها حق عودة اللاجئين. وفي هذا السياق، يقول عمر شحادة، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: "بفعل المؤتمر، لدينا تخوفات كبيرة من إمكانية المساس بحق العودة، والتي تمثل جوهر القضية الفلسطينية، وخاصة على ضوء المحاولات الجارية الآن بالذات لتصفية هذه القضية". ويضيف شحادة: "مثلت النتائج المادية الملموسة لاتفاقات أوسلو، حقيقة الموقف الإسرائيلي تجاه ما يعرف بعملية السلام، والذي يقوم على قاعدة إيجاد كيان فلسطيني منقوص السيادة ومنزوع السلاح، يكون تحت رحمة الإسرائيليين، ويمثل أداة لإدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة والقطاع، بما يتيح للاحتلال الإسرائيلي التنصل من كافة التزاماته، وحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها. وينوه شحادة إلى أن المؤتمر يعزز من المخاوف الفلسطينية بشطب حق العودة، مضيفا "إن رؤية الرئيس الأمريكي لما يسميه حل الدولتين، يرتبط بشكل وثيق بالضمانات التي قدمها لأرئيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق العام ٢٠٠٤، والتي تنص صراحة على إلغاء حق العودة".

ويردف شحادة: "إن الدعوة للمؤتمر ترتبط بخطر ترسيخ الانقسام في الساحة الداخلية، وتقويض وحدة الشعب، والأرض والقضية والمؤسسات الفلسطينية، وزرع بذور الفتنة والحرب الأهلية بدلا من التوحد في مقاومة الاحتلال، كما أنه يتيح الفرصة لدولة الاحتلال لفرض سياسة الأمر الواقع، المتمثلة بمضاعفة الاستيطان، وبناء الجدار، واستمرار تهويد القدس، والانتهاكات المتواصلة للقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية، واستغلال



المصدر: جمعية المهجرين داخل الخط الأخضر

عامل الوقت لتكريس الدولة ذات الحدود المؤقتة، وإرساء مقدمات التطبيع مع الأنظمة العربية، لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وتحويله إلى نزاع حدودي بين الإسرائيليين وهذه الدولة وسائر الدول العربية التي لها أراض محتلة".

ويستطرد شحادة: "هذا المؤتمر هو مؤتمر "المأزومين"، فأمريكا تريد استغلاله في مواجهة أزمتها بالعراق وأفغانستان، أما إسرائيل فإنها تعاني من تآكل قوتها على الردع العسكري بعد حربها ضد حزب الله العام الماضي، فيما يعيش الطرف الفلسطيني أزمة مركبة، فهو من جهة يعاني من انغلاق آفاق الحلول السياسية، ومن جهة ثانية يواجه حالة انقسام وضعف، وبالتالي فإن ما يجري عبارة عن محاولة أميركية وإسرائيلية للتغلب على أزمتهما على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه، الذي يعتبر الطرف الأضعف في هذه المعادلة، (...) ولذا أعتقد أنه لا ينبغي عقد أي آمال على المؤتمر، فهو بمثابة خسارة صافية للقضية الفلسطينية". ويقول: "إن أية مجاراة للموقف الأمريكي والإسرائيلي على حساب وحدة الشعب والقضية، والمؤسسات والهدف، سيكون بمثابة مقامرة جديدة، ستأخذ شكل أوسلو عربي جديد هذه المرة".

أبو غوش: المزيد من الوحدة

في السياق ذاته، يشارك هشام أبو غوش، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، شحادة رأيه، لافتا إلى أن المؤتمر الدولي ينطوي على مخاطر تهدد مجمل القضية الفلسطينية، ولذا لا بد من مزيد من التوحد، والتمسك بالثوابت، وعلى رأسها حق العودة. ويلفت أبو غوش، إلى أن "الديمقراطية"، ومعها كلا من الجبهة الشعبية، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، وحزب الشعب، والمبادرة الوطنية الفلسطينية، ترى أن المؤتمر بصيغته الحالية لا يستجيب للمطلب الفلسطيني بعقد مؤتمر للسلام تحت رعاية دولية، وعلى قاعدة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية. ويقول: "إن موقفنا والذي عبرنا عنه في بيان مشترك، يؤكد أن نجاح أي مؤتمر للسلام، ينبغي أن يرتكز إلى قرارات الشرعية الدولية، خشية وقوع المحظور والمتمثل في اعتماد مرجعية بديلة وهو ما تحاول أمريكا وإسرائيل فعله، كما يجب أن تشارك فيه كافة أطراف الصراع أي لبنان وسوريا، وأن يتناول جدول أعماله جميع قضايا الصراع، وأن يؤدي إلى الإعداد لمفاوضات مربوطة بجدول زمني محدد، كي لا تمتد فترة طويلة وفق ما تريد العديد من الأوساط الإسرائيلية". ويردف أبو غوش: "مثل هذا المؤتمر ينبغي أن يكون تحت رعاية دولية تظللها الأمم المتحدة، وليس خاضعا للرعاية الأمريكية". ويبين أبو غوش: "أن حق العودة وكي لا يكون قابلا للمساس به في مثل هكذا مؤتمر، يستدعي موقفا فلسطينيا راسخا، يقوم على التشبث به، استنادا إلى القرار الدولي ١٩٤، الذي يكفل العودة والتعويض". ويضيف: "إننا نحذر من كافة المحاولات المباشرة وغير المباشرة لتقويض هذا الحق من الداخل، عبر الترويج لمسائل من قبيل أن حق العودة يعني الرجوع إلى الأراضي التابعة للدولة الفلسطينية، ما يتناقض مع القرار الدولي". ويردف: "إننا نعمل لتكون حركة اللاجئين باستمرار، حركة جماهيرية ديمقراطية موحدة (بكسر الحاء)، وموحدة (بفتح الحاء) لأبناء شعبنا، بعيدا عن أي انتماء سياسي، لأنها تمس كل الشعب الفلسطيني".

ويتابع أبو غوش: "ينبغي على كافة فئات شعبنا التحرك للضغط على الوفد المفاوض والأطراف العربية ذات الصلة، لإبراز تشبثه بحق العودة وفق قرارات الشرعية الدولية، وأن أي التفاف على هذا الحق لا يمكن أن يؤدي إلى تسويات مستقرة، (...) ولا بد من مزيد من التحركات المنظمة والمنسقة ضمن كافة تجمعات اللاجئين، فهذا من شأنه أن يتخذ إطارا ضابطا وناظما لمجمل التحركات الفلسطينية، وهو باعتقادي السلاح الفعال في يد أبناء شعبنا".

أبو يوسف: حق العودة أساس أية تسوية

وفي معرض تعليقه على الموضوع نفسه، يؤكد د. واصل أبو يوسف، أمين عام جبهة التحرير الفلسطينية، أن هناك هواجس عديدة بالنسبة لحق العودة، تفرض نفسها في ظل الصيغة المطروحة للمؤتمر الدولي. ويقول أبو يوسف: "تحاول القوى المعادية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها دولة الاحتلال عبر إجراءاتها المختلفة، شطب حقوق شعبنا، وفي مقدمتها حق العودة، والذي يمثل جوهر القضية الوطنية، عدا أنه حق فردي وجماعي ومقدس لا يملك أحد شطبه أو الانتقاص منه". ويضيف أبو يوسف: حق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها، هو الأساس لضمان نجاح أية تسوية سياسية في المنطقة، ودون ذلك فإن أية حلول يمكن أن تنشأ، ستبقى غير مجدية، وخطرة، ومرفوضة، ولذا على الوفد المفاوض والقيادة الفلسطينية التمسك بهذا الموقف المبدئي بغية الوصول إلى الحل المنشود". ويردف: "بات اليوم أمام ما يجري من محاولات شطب الحقوق الرئيسية والثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني، مطلوبا موقف فلسطيني موحد، يحظى بإسناد عربي ومن العديد من العواصم حول العالم، يدعم هذا الموقف، وبما يسهم في الوصول إلى مؤتمر دولي حقيقي تكون مرجعيته الأمم المتحدة، وعلى قاعدة تطبيق قرارات الشرعية الدولية".

ويتابع ابو يوسف: "لا بد من أخذ زمام المبادرة برفع هذه القضية والتمسك بها، وطرحها بقوة، والضغط من أجل أن تبقى على جدول الأعمال الفلسطيني، لا سيما وأننا على أعتاب الذكرى الستين لمأساة اللجوء والتشرد الفلسطيني في الشتات، وبالتالي لا بد من تنظيم المزيد من الفعاليات الهادفة إلى التعريف بمأساة ونكبة شعبنا، وما يقوم به الاحتلال من عدوان بغية طرد وتهجير الفلسطينيين من وطنهم وأرضهم". ويضيف: "في هذه الذكرى لا بد من التفاف عربي ودولي يدعم الموقف الفلسطيني، المطالب بعدم إبرام أي اتفاق، ما لم يضمن حق عودة اللاجئين حسب قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار ١٩٤".

"حق العودة" تستطلع آراء السياسيين في قطاع غزة

حق العـودة علـى أجنـدة مؤتمـر الخريـف في أنابوليـس

تقرير: فايز أبو عون

"بالرغم من أن كل المؤشرات الإسرائيلية والأميركية التي تقود إلى الاستخلاص الكبير، "إن مؤتمر الخريف ولد ميتاً" نظراً لخريطة المواقف والاشتراطات السياسية الإسرائيلية، ونظراً للإجماع الإسرائيلي على خفض سقف التوقعات الفلسطينية من المؤتمر، إلا أن قضية اللاجئين وحق العودة لملايين الفلسطينيين الذين هم (النكبة والقضية والوطن)، تبقى هي المعيار والمقياس لأي جدية في مسألة التسوية السياسية"، هذا ما قاله الكاتب الصحافي نواف الزرو في مقالته بعنوان "حق العودة على أجندة مؤتمر الخريف".

وأضاف الكاتب نفسه، "أن مواصلة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، الإصرار على أن يتنازل الفلسطينيون والعرب عن حق العودة للاجئين، كشرط مُسبق للدخول في المفاوضات السياسية، والتي استندت عليه الحكومة الإسرائيلية الحالية التي لا تبدي استعداداً لبحث قضية اللاجئين أو التجاوب معها بأي شكل في المؤتمر الخريفي القريب، بل ومن الواضح أنها ستُطالب إن طرحت القضية على الأجندة بشطب حق العودة، يستدعي من الفلسطينيين والعرب البحث عن وسائل أخرى مجدية غير المراهنة على المفاوضات العقيمة التي لم ولن تحرك جندياً صهيونياً عن أرض القدس مثلاً، ولن تعيد لاجئاً فلسطينياً إلى وطنه وبيته هناك في فلسطين ٤٨".

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تمثل جوهر الصراع في الشرق الأوسط منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي، وذلك عندما تم طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من مدنهم وقراهم، إبان الحرب الإسرائيلية العربية الأولى عام ١٩٤٨، ومنعوا من العودة إليها بعد انتهاء الحرب، والتي ظهرت على إثرها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وما أعقبها من صدور قرار ١٩٤ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٤٨، الذي ينص على "وجوب السماح للاجئين الذين يرغبون في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم في أقرب وقت ممكن، ودفع تعويضات عن الممتلكات والخسائر لمن لا يرغبوا في العودة". وتزامناً مع رفض إسرائيل تطبيق هذا القرار، ورفضها إعادة أي من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا عنها قسراً، أو حتى تعويضهم، قُدمت العديد من المبادرات والمقترحات لحل قضية اللاجئين على مر التاريخ، فمنها ما كان مشروطاً في عودة عدد محدد منهم، ومنها ما كان الغاية منها تقزيم تلك القضية لتقتصر على تحسين أوضاع اللاجئين الإنسانية، أو عودتهم إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، أو توطينهم في أماكن تواجدهم مع التعويض. ومن خلال إلقاء نظرة سريعة على هذه المبادرات، يتضح بأن جميعها يبحث عن حلول نظرية لقضية اللاجئين، دون أن يملك أي من مطلقوها واقعية التطبيق.

وأمام ذلك كله، يبقى السؤال الذي يطرح نفسه، هل سيُطرح حق العودة بقوة على طاولة البحث أمام المؤتمرين في مؤتمر الخريف للسلام في الشرق الأوسط الذي سيُعقد في تشرين الثاني الجاري في انابوليس بالولايات المتحدة؟ وهل من الممكن أن يتم التنازل عن هذا الحق التاريخي أو تناسي البحث فيه؟ وهل يمكن أن يُكتب النجاح لأي اتفاقية لا تتضمن الحق الكامل للفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، وتعويضهم؟ وهل من الممكن أن ينسى الفلسطينيون حقهم في العودة مهما طال الزمن أو قصُر؟

أبو حبل: لستُ متخوفاً على حق العودة

في هذا السياق، يقول منسق اللجان الشعبية في قطاع غزة جمال أبو حبل أن موضوع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها عام ٤٨ هو أحد أهم الثوابت والركائز الفلسطينية التي انطلقت من أجلها الثورة الفلسطينية، وبالتالي أي حل يتجاوز هذا الحق الثابت والراسخ في عقول وقلوب جميع أبناء الشعب الفلسطيني دون استثناء، لن يكتب له النجاح بالمطلق.

وأوضح أبو حبل لجريدة "حق العودة": أن الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها إسرائيل بالمنطقة والعديد من الدول الأوروبية حاولت مراراً وتكراراً وفي أكثر من مناسبة وفي مؤتمرات عدة الضغط على صناع القرار الفلسطيني لا سيما الرئيس الراحل ياسر عرفات للتنازل عن حق العودة مقابل عودة بعض الآلاف من اللاجئين، إلا أن ذلك سرعان ما يفشل وينهار أمام هذا الصمود الأسطوري.

وأضاف أبو حبل قائلاً: "أعتقد أن التصريحات الإسرائيلية على لسان وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، وبعض المتشددين الذي ينادون بنسيان موضوع حق العودة مقابل إقامة دولة فلسطينية في الضفة وقطاع غزة حسب المقاسات الإسرائيلية الأميركية، ستذهب أدراج الرياح لأنها لن تجد من الفلسطينيين من يتساوق معها، خاصة وأنه أصبح هناك موقفاً فلسطينياً وعربياً موحداً اتجاه تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

وقال أبو حبل أنه ومن منطلق اطلاعي الواسع على ما يدور في العالم من مؤامرات لطمس ليس هذا الحق فحسب، بل والهوية الفلسطينية برمتها على غرار وثيقة جنيف سيئة السيط، والتي سرعان ما فشلت ووئدت في مهدها رغم المطبلين والمزمرين لها، فانا لست متخوفاً من مؤتمر الخريف وما سيتمخض عنه من قرارات باتجاه هذا الحق، لانه يعتبر حق شخصي لكل الأجيال السالفة واللاحقة والتي تتوارثه على مدى سنين عمرها وما زالت، ولا أحد من الفلسطينيين أو غيرهم لديه التفويض أو يملك القدرة على التنازل عن هذا الحق.

يونس: منطق الاحتلال لا يبشر بالخير

بدوره، اعتبر عصام يونس مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان أن سقف نجاح مؤتمر الخريف، مرتبط بالشروط الدولية المتوفرة، قائلاً: "لا يمكن نجاح أي مؤتمر دون طرح قضايا وحقوق الشعب الفلسطيني وثوابته الوطنية وفي مقدمتها حق عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، واتخاذ قرارات من شأنها حل هذه القضية وكافة قضايا الوضع النهائي، وإعطاء الفلسطينيين كامل حقوقهم المشروعة".



ولفت يونس إلى أن الحالة التي يعيشها العالم بأسره بشكل عام، والشعب الفلسطيني بشكل خاص هي حالة سياسية غير مسبوقة، كما أن النضال الفلسطيني في حالة أزمة كبيرة تتكرس، وبالتالي فإن منطق الاحتلال والإدارة الأميركية لا يبشران بخير، حيث لا أتوقع أن يُحقق مؤتمر الخريف أي من الغايات المطلوبة منه، لا سيما وأن حق العودة وَفقاً للشروط المفروضة ليس مدرجاً على أجندة المجتمع الدولي، أو الإسرائيليين، كما أنه تحصيل حاصل فإن الإسرائيليين لن يقبلوا بأي حلول تُطرح في هذا الموضوع".

وأضاف يونس: "أن ما طرحه الإسرائيليين حول إقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة على حدود ٦٧ مقابل التنازل عن حق العودة، هو ليس بحل على الإطلاق، ولا أحد يملك حق التنازل عن حق العودة غير الخاضع للتجزأة، وأي حديث عن تسويات هنا وهناك لن يغير شيء في معادلة الشرق الأوسط، وسنعود للمربع الأول.

وفي معرض رده على سؤال حول ما يُحاك أحياناً من مؤامرات واتفاقات، وما يُكتب من وثائق للتنازل عن حق العودة على غرار وثيقة جنيف، قال يونس: "بتقديري لن يُكتب لأي مشروع ينتقص من حق اللاجئين الفلسطينيين ولو سنتيمتراً واحداً النجاح، فلا وثيقة جنيف ولا غيرها يمكن أن تُمرر على أي طفل فلسطيني لم يولد بعد، كما أن مثل هذه القضايا لا تخضع لتسويات جانبية، لأنها تخضع لقرارات الشرعية الدولية".

رباح: لا بـد من التنبـه للمخاطـر

لم يختلف رأي عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين رمزي رباح عن رأي من سبقه القول بأنه عند دراسة قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال مشاريع التسوية السياسية المطروحة يتبدى المنحى التراجعي في تناول هذه القضية، فمن اتفاقية أوسلو إلى خريطة الطريق، تسعى "إسرائيل" والإدارة الأمريكية لفرض صيغة حل لقضية اللاجئين تقوم على التنكر لحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها ورفض التعامل مع القرار الدولي ١٩٤ كمرجعية للحل.

وأضاف رباح أنه ورداً على هذه المخططات، شهدت حركة اللاجئين تصاعداً في المؤتمرات والفعاليات الهادفة لدرء مخاطر هذه السياسات والتصدي لمحاولاتها القائمة على طمس حق اللاجئين في العودة، والبحث عن حلول بديلة تستند إلى مقترحات الرئيس الأميركي الأسبق كلينتون ومقترحات طابا، التي تدعو إلى عودة قسم من اللاجئين إلى "الدولة الفلسطينية" وتوطين وإعادة توطين باقي اللاجئين في البلدان التي يقيمون فيها أو في بلدان أخرى، وهي الحلول التي تبذل واشنطن محاولات حثيثة لتسويقها عربياً وفلسطينياً، ولكن دون جدوى.

وأشار إلى أنه وفي هذا السياق يأتي تناول مؤتمر الخريف، وقبله خريطة الطريق لقضية اللاجئين كقضية مؤجلة إلى المرحلة الثالثة، وبصيغة بعيدة كل البعد عن حق العودة، وتتجاهل القرار الدولي ١٩٤ كمرجعية للحل، وتبقى قضية اللاجئين موضوعاً تفاوضياً بين "إسرائيل" والدولة الفلسطينية وليس مع منظمة التحرير الفلسطينية باتجاه البحث عن حلول التوطين والتهجير مقابل التعويض.

وذكر رباح الى أن ذلك يتطلب التنبه لهذه المخاطر، ورفض الانزلاق إلى هذه الصيغ، واستنهاض تحركات اللاجئين للدفاع عن حق العودة والضغط على المفاوض الفلسطيني للتمسك بثوابت موقف الإجماع الوطني، وإغلاق باب المقايضة على حق العودة إلى الديار بالعودة الجزئية إلى الدولة الفلسطينية الموعودة، كما تتطلب عزل ومحاصرة مواقف وأصوات بعض الشخصيات والاتجاهات الفلسطينية التي باتت تدعو علناً إلى إسقاط حق العودة والمقايضة عليه والبحث عن بدائل له.

وأمام ذلك كله لا بد من وقفة جادة من قبل الجميع للتصدي لهذه الأطراف التي كانت وما زالت تعطي لحق العودة تفسيراً بديلاً يختصر هذا الحق "بالعودة إلى الدولة الفلسطينية"، والذي يعني عملياً توطين لاجئي الضفة والقطاع في أي بقعة عربية.

رأي الشارع

ومن جهته قال التاجر عبد الحليم عواد أنه ودون الدخول في التسلسل التاريخي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، فمن المهم الإشارة إلى أن الفترة التي مضت لم تساعد في إيجاد حل لهذه القضية التي بقيت خطاً أحمر لكل من العرب وإسرائيل، ولم تتغير المواقف تجاهها، حيث كان مطلب العرب عموماً والفلسطينيين بشكل خاص يتمحور دائماً حول تطبيق البند المتعلق بالقرار ١٩٤ والقاضي بالسماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم التي شردوا عنها.

وأشار عواد لجريدة "حق العودة" إلى أن اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم، يصرون على أن قضيتهم غير القابلة للمساومة أو المقايضة، كما أنها ليست موضوعاً للتنازل في أي عملية تفاوضية غير متوازنة، وتخضع للتأجيل الذي يحمل معه أخطار التبديد والتذويب. ولفت إلى أنه ومنذ مطلع تسعينات القرن الماضي أحيط "حق العودة" أي حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم تطبيقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة باهتمام متميز وخاص.

أما الطالب الجامعي ثائر أبو عون أكد أن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم هو حق راسخ رسوخ الجبال، ولا يملك أي كان قرار التنازل عنه حتى اللاجئ نفسه، لأنه حينما يتنازل اللاجئ عن حقه في العودة، فهو بذلك يتنازل عن حق أولاده وأحفاده، وبالتالي لا أتصور أن هناك جهة "ما" بعينها، أو أي مؤتمر في العالم، يستطيع البث في أمر عودة اللاجئين إلى ديارهم دون اللاجئين أنفسهم.

وأضاف أبو عون أن قضية اللاجئين قد حُسمت منذ البداية، فمن سيعوض الفلسطينيين المهجرين عن السنين الطويلة التي عاشوها بعيداً عن وطنهم وأرضهم في المنافي والشتات ومخيمات اللجوء، متسائلاً في الوقت نفسه، أبعد كل هذا الانتظار يكافئوا بأن أملهم في العودة قد ينتهي بهذه السهولة، وأحلامهم تذهب أدراج الرياح بسبب قرارات مجحفة قد تتخذها إسرائيل والولايات المتحدة، وحتى الأمم المتحدة نفسها؟

الواقع والدروس المُستفادة

حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية فـ

بقلم: د. جبرا الشوملي *



قرية لفتا المهجرة، ©آن باك

تمهيد

خلال أقل من عامين على مؤتمر مدريد الذي عُقد في العاصمة الإسبانية في تشرين أول من عام ١٩٩١، تحت رعاية أمريكية – سوفييتية، وبمشاركة وفود من إسرائيل وسوريا ولبنان، ووفد أردني – فلسطيني مشترك، والذي تمخّض عنه مفاوضات ثنائية بين الأطراف المشاركة، ومحادثات متعددة الاطراف لمعالجة قضايا إقليمية مختلفة، فقد أسفرت المفاوضات السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية وبرعاية نرويجية عن اتفاق حول صيغة اعلان المبادئ بين الطرفين، وقد سبق توقيع الاتفاق النهائي في واشنطن في أيلول عام ١٩٩٣، تبادل رسائل الاعتراف المتبادل بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين، تضمنت تخلي منظمة التحرير الفلسطينية عن العُنف والتزامها بطرق الحل السلمي للصراع، وتعهدها بإلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تُنكر حق اسرائيل في الوجود، مقابل ذلك اعترفت اسرائيل بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني.

بمصادقة المجلس المركزي الفلسطيني في العاشر من تشرين أول عام ١٩٩٣ على اتفاقية اعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو ١) ثم مصادقة المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة في ٢٢ نيسان من عام ١٩٩٦ على الاتفاقيات الموقعة (أوسلو ١ وأوسلو ٢)، يصبح من الممكن إدراج تلك الاتفاقيات خاصة اتفاقية أوسلو ١ في إطار خطاب منظمة التحرير الفلسطينية السياسي، كما يصبح ممكنا على ضوء ذلك، قراءة مكانة حق العودة في هذا الخطاب. وبالتواصل، فإن قراءة حق العودة في الخطاب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في إطار اتفاقية أوسلو، سيتلوه قراءة مكانة حق العودة في خطاب المفاوض الفلسطيني خلال جولات المفاوضات المختلفة، وبتسليط الضوء أكثر على مفاوضات عامي ١٩٩٥ – ١٩٩٦، ومفاوضات عام ٢٠٠٠ في واشنطن.

إتفاقية أوسلو

لم يرد في اتفاقية أوسلو أي نص مباشر أو غير مباشر يتضمن تعبير حق العودة، أو بالحدود الدنيا تعبير العودة، وهو ما كان متوقعا بالإستناد إلى مفهوم المناخ السياسي الدولي والاقليمي والعربي الذي وُلد الاتفاق في ظله، وهو أيضا ما كان مُستبطنا في التوجهات السياسية الجديدة التي سارت عليها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب الخليج الأولى. تجسد هذا الغياب أول ما تجسد في مؤتمر مدريد الذي عُقد في العام ١٩٩١، حيث أشارت وثائق المؤتمر الى أن مرجعيات عملية السلام هي قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وحيث أن هذه المرجعيات لا تتناول قضية اللاجئين من منظور حق العودة وإنما تنظر إليها في حدود المطالبة بحلها حلا عادلا، دون الإشارة الى ماهية هذا الحل العادل، فإن النتيجة الطبيعية تضحي في تناول قضية اللاجئين تناولا تفاوضيا دون مرجعية واضحة ومحددة المعالم.

على نفس القاعدة، تناول إتفاق أوسلو قضية اللاجئين الفلسطينيين. ففي النصوص الأساسية لإعلان المبادئ، نصت المادة الأولى على ما يلي: "ان هدف المفاوضات الاسرائيلية – الفلسطينية، ضمن عملية السلام في الشرق الأوسط هو أن تؤدي الى حل نهائي على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨". أي أن اتفاق أوسلو هو صدى لقرار ٢٤٢ وتطبيق عملي لنموذجه، من حيث الاعتراف باسرائيل ضمن نطاق جغرافي يرسم حدودها، وشكل من أشكال انسحابها من بعض الأراضي وإعادة تموضع وانتشار. بينما هبوط اتفاق اوسلو عن قرار ٢٢٤ بكل ما يمثله من نصوص ضبابية واختزالية، فهو في ترحيل قضية اللاجئين للتسوية النهائية، وهو ما أشارت إليه الفقرة الثالثة في المادة الخامسة من اتفاقية أوسلو، حيث نصت: "إن المفاوضات النهائية سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران، ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك". أي أن قضية اللاجئين هي مسألة تفاوضية خاضعة للمساومات السياسية، ومتساوية مع مسألة الحدود والتعاون في إطار البحث والجدل السياسي والعملية التفاوضية. والخطورة لا تكمن فقط بتصنيفها كقضية قابلة للتفاوض بما تحمله من خيارات مساومة مفتوحة، وإنما أيضا بافتقارها لأي التزامات تلزم الطرف الاسرائيلي بتنفيذها، كما دون تحديد ما هو المقصود باللاجئين المراد معالجة قضيتهم.

وقد تفاقمت الخطورة أكثر مع معنى المصطلح الذي ورد في المادة ١٨ من الاتفاق، وهو مصطلح **Admission** الذي يعني السماح بالدخول وليس **Return** الذي يعني السماح بالعودة. فالمصطلح الأول الذي ورد في نص الاتفاق ينفي معنى الاقامة الدائمة على الأرض، وحتى مصطلح **Admission** وحسب المادة ١٢ من الاتفاق فقد أشار الى امكانية السماح بدخول للمرحلين من نازحي عام ١٩٦٧، أما لاجئي عام ١٩٤٨ فقد استثنوا من نصوص الاتفاق، أي استثنوا من امكانية السماح لهم بالدخول، وأشير اليهم حسب المادة ٥ من الاتفاق بالقضية المؤجلة.

النتيجة: إذا كان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يخلو من تعريف واضح لمضمون الحل العادل لقضية اللاجئين، وإذا كانت تسوية قضية اللاجئين ستكون بالمفاوضات الثنائية المباشرة، وإذا كانت المفاوضات الثنائية المباشرة تخضع في محصلة نتائجها لموازين القوى المادية على الأرض، فإن منهج صياغة قضية اللاجئين كما وردت في نصوص اتفاقية أوسلو خاصة في المواد ١، ٥، ١٢، و ١٨ قد خدم الموقف الاسرائيلي الاستراتيجي في نظرته التقليدية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، والتي تقوم على رفض الاعتراف بحق العودة والدعوة الى التوطين، كما أضعف بحدود كبيرة المستندات القانونية والحقوقية للمطالب الفلسطينية بحق العودة.

هذا هو أبرز ما تمخض عنه وضع ومكانة حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية في إطار أبرز ما جاء في نصوص اتفاقية اوسلو، بما يدلل على أن حق العودة لم يهبط فقط عن قرار ١٩٤ وإنما تحوّل الى أشلاء مبعثرة ومبهمة في ديباجة اتفاق أكثر ما يميزه غموض مضامينه وآلياته.

حق العودة في خطاب المُفاوض الفلسطيني

بسبب كون قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ القاعدة الوحيدة لبرتوكول اعلان المبادئ، وبسبب كون بروتوكول إعلان المبادئ قد حدد المفاوضات بشأن قضية اللاجئين على مستويين، لاجئي سنة ١٩٦٧ الذين سُموا نازحين، يبحث وضعهم في لجنة رباعية ضمت فلسطينيين ومصريين واردنيين واسرائيليين، ولاجئي ١٩٤٨ تناقش قضيتهم في المحادثات الاسرائيلية – الفلسطينية التي بدأت عام ١٩٩٦، ثم فترت وتوقفت بعد شهور قليلة من بدايتها، فإن جدول أعمال المفاوضات قد أُحيل منطقيا الى تبادل للمعلومات الفنية، وإشاعة أجواء الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية. أي أن المفاوضات بعد ان دعُمت بتجزئة قضية اللاجئين بين نازحي عام ١٩٦٧ ولاجئي عام ١٩٤٨ وما وفّره ذلك للمفاوض الاسرائيلي من فرص قوية للمناورة والمقايضة قد فُرغت عمليا من أى مضمون سياسي حقيقي.

يقول الباحث إيليا زريق أن جولات المفاوضات التي عقدت قبل وأثناء ١٩٩٦، إضافة لعدة لقاءات جانبية، قد انصرفت كليا عن مناقشة قضايا سياسية جدية، وإنما تركزت المناقشات والمحادثات حول المستوى المعيشي للاجئين في الشتات، واقتراح برامج ذات طبيعة انسانية، وتنمية البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية لمخيمات اللاجئين، فضلا عن مشاريع صحة عامة، وجمع معلومات وبرمجتها، وتطوير الطاقة البشرية، والتدريب، وتوفير فرص العمل، حتى مسألة لم شمل العائلات فلم تحقق سوى القليل على جدول أعمال المجموعات المتفاوضة، ليجد المفاوض الفلسطيني نفسه جزء من جدول أعمال ينطوي في أبعاده العملية على معالجة حق العودة بالتأهيل والتوطين. ورغم أن المفاوض الفلسطيني كان في ختام مجموعات العمل الخاصة باللاجئين يشير في البيان الختامي الى قرار ١٩٤، فإن الطابع التقني للمباحثات والحشد الكبير من الدراسات التي كان يتلوها فريق كبير من المتخصصين في مجالات إقتصادية واجتماعية مختلفة، وعدم وجود رابط قانوني بين قرار ١٩٤ وجدول أعمال المجموعات، قد أدى بقرار ١٩٤ أن يفقد زخمه بالتدريج، لتصبح الاشارة اليه عمل تقليدي ليس إلا. وحتى الإشارة الى قرار ١٩٤ في نهاية المحادثات كان يتم إضعافه دائما بواسطة تضمين البيان الختامي بإشارات عامة الى قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين، كما أن الإشارات الى قرارات الأمم المتحدة لم يتخطى مفعولها حدود موقف الإلتزام الأخلاقي للمفاوض الفلسطيني، فيما كانت معظم جلسات المفاوضات تركز على طرق مساعدة اللاجئين أكثر من تركيزها على مواجهة النزوح والتشتت. يقول محمد الحلاج الرئيس السابق للفريق الفلسطيني لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين: "إن مواضيع المفاوضات قد أفسدت العملية التفاوضية، عبر انكارها المعايير الخلقية والقانونية المقبولة لدى المجتمع الدولي لأكثر من أربعة عقود، وبتعليق قرارات الأمم المتحدة عمليا، ووضع مستقبل اللاجئين الفلسطينيين تحت رحمة توازن القوى، ورهنت حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ما ترغب اسرائيل في التنازل عنه".

وعلى الرغم من استعصاء الحل الوطني لقضية اللاجئين وفق صيغة أوسلو كما دللت تجربة جولات المفاوضات السابقة، ليس فقط ارتباطا بفقر النتائج التي تمخضت عن عمل مجموعات العمل الخاصة باللاجئين، وانما أيضا بسبب ما وفرته صيغة أوسلو من متكائات قانونية، وما وفرته أنظمة ولاية مجموعة العمل الخاصة باللاجئين من آليات مساعدة، رفعت من تشدد الموقف الاسرائيلي، وزادت من ضعف الموقف الفلسطيني وقدرته المحدودة على تمرير مواقف الحد الأدنى لصالح قضية اللاجئين، فإن التحدي الأكبر الذي واجه المفاوض الفلسطيني في محادثات مجموعة العمل الخاصة باللاجئين تمثل فيما عُرف "بمقترحات بيرون" أو "وثيقة رؤية" التي قدمتها الحكومة الكندية في آذار عام ١٩٩٥، حيث دعت الوثيقة: "الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي الى التخلي دون مواربة عن المُحرّمات، وتوفير خيارات حرة للاجئين يستطيعون من خلالها أن يشكلوا خيارهم الحر"، وتتضمن هذه الخيارات نقاشا مفتوحا حول العودة والتوطين والتعويض، كما تضمنت الوثيقة امكانية توطين بعض الفلسطينيين في دول اللجوء بحيث يتمتعون بكامل الحقوق الاقتصادية والمدنية، كما دعت الوثيقة الى بناء شرق أوسط جديد بدون لاجئين، ومنح الهوية لمن لا هوية له، وإحلال التنمية مكان الفقر، والضواحي مكان المخيمات، والتطبيع مكان عدم الاستقرار.

اعتبر المفاوض الفلسطيني أن إثارة هذه القضايا على هذا النحو تمثل تقدما، ورأى في الوثيقة عناصر تتخطى سقف الموقف الاسرائيلي، بينما اعتبر الموقف الاسرائيلي بلسان وزارة الخارجية الاسرائيلية الوثيقة تجاوز لحدود ولاية مجموعة العمل ودعا لمعالجة هذة القضايا في المفاوضات الثنائية والرباعية في الوقت الملائم، تمشيا مع الرؤية الإسرائيلية التي ترفض مجرد التلميح بمناقشة حق العودة، فهى ترفض الاعتراف بأية تبعة من تبعات قضية اللاجئين الفلسطينيين، حتى لو دفع غيرها ثمن هذه التبعات. ومع ذلك فإن اسرائيل قد نجحت في طي مقترحات بيرون رغم أن مضمونها هو زحزحة ناعمة لحل قضية اللاجئين بعيدا عن حق العودة، بل أن مقترحات بيرون وما حوته من عناصر ومفاهيم الحقوق المدنية والاقتصادية، والتطبيع، والتخلي عن المحرمات، بما هى في ديناميتها العملية صهر اللاجئين في المحيطات السياسية التي يعيشون فيها ومقايضة العودة بتأهيل وتوطين مهذب، كانت تتطلب عدم التراخي في خطاب المفاوض الفلسطيني. فالمقترحات في جوهرها كانت تستهدف نقل الموقف الفلسطيني من التعامل مع حق العودة كأساس للحل إلى التعامل مع حق العودة كموضوع من مواضيع العصف الذهني، الذي يتيح للديناميات التوطينية الانطلاق الفعلي بغطاء فلسطيني رسمي.

التحدي الثاني كان في مفاوضات قمة كامب ديفيد التي عُقدت في ١١ تموز عام ٢٠٠٠ في واشنطن، والتي شارك فيها وفد فلسطيني برئاسة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات، ووفد اسرائيلي برئاسة رئيس الحكومة ايهود براك، وبمشاركة مباشرة من الرئيس الامريكي بيل كلينتون. وقد عُقدت المفاوضات على أساس رسالة الدعوة الأمريكية التي تضمنت مناقشة قضايا المرحلة النهائية – اللاجئين، القدس، الحدود والمستوطنات – بهدف التوصل الى اتفاق سلام نهائي.

وصل الوفد الفلسطيني الى منتجع كامب ديفيد، مثقلا بالضغوط والمخاوف والشعور بالاحباط، فباراك أعاد التأكيد أمام الكنيست على "لاءاته الخمس" قبل أن يغادر تل أبيب الى واشنطن، فيما واصل مساعيه وضغوطه لخفض سقف التطلعات الفلسطينية من القمة، من خلال استمرار الهجمة الاستيطانية الاسرائيلية وتدهور الوضع الاقتصادي للجماهير الفلسطينية، وإصداره القرارات لقيادة الجيش باستكمال الاستعدادات الميدانية لوضع خطة "حقل الاشواك" موضع التنفيذ في حال فشلت قمة كامب ديفيد، بالاضافة الى استجابة الانظمة العربية للضغوط الأمريكية، ورفضها على ضوء ذلك الاستجابة لطلب الرئيس عرفات عقد قمة عربية موسعة أو مصغرة لدعم موقفه بشأن قضايا التسوية النهائية، وتعبير الإدارة الأمريكية عن موقفها من طبيعة مرجعية المفاوضات بلسان وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت بقولها للوفد الفلسطيني الذي وصل واشنطن: "إن مفاوضات القمة هى المجال الوحيد أمامكم، وأن مرجعية المفاوضات هو ما يطرحه الرؤساء"، أي أن المفاوضات ستجري بدون الاستناد الى مرجعيات الشرعية الدولية.

في ظل هذه المناخات بدأت المفاوضات في كامب ديفيد بين الرؤساء الثلاث، كلينتون، عرفات وباراك، بعد ان تم تشكيل ثلاثة لجان للمفاوضات، الأولى خاصة بالقدس، والثانية لقضايا الحدود والمستوطنات، والثالثة لبحث قضية اللاجئين، فيما ترأس محمود عباس لجنة

...ي حُقبة أوسلو

مفاوضات اللاجئين.

على الرغم من عدم صدور وثائق رسمية عن مفاوضات كامب ديفيد، بما في ذلك تدوين خطي للأفكار التي طُرحت في المفاوضات، فإن ممدوح نوفل المستشار الأمني للرئيس السابق ياسر عرفات في كتابه " الانتفاضة، إنفجار عملية السلام" قد كشف عما يمكن أن يكون مفيدا في هذا الصدد. يقول ممدوح نوفل: "لقد وافق باراك من حيث المبدأ على قيام دولة فلسطينية على قرابة ٩٠٪ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، ورفض الاعتراف بمسؤولية اسرائيل عن النكبة التي حلت باللاجئين عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ورفض حق عودة اللاجئين الى أراضيهم حسب قرار ١٩٤، وحدد مسؤولية اسرائيل في حل قضية اللاجئين بالمشاركة في إطار صندوق دولي، وتكون مساهمتها كأي عضو في المجتمع الدولي وليس أكثر، ورفض إدراج عائدات أملاك الغائب، وطلب استبدال تعبير حق العودة بتعبير ينفي هذا الحق واقترح تعبير قضايا العودة". و يستكمل ممدوح نوفل: "وتحت ضغط الخوف الأمريكي - الإسرائيلي من نتائج فشل القمة على أوضاعهما الداخلية، وتمسك أبو عمار بموقفه بشأن المسائل المختلف حولها، خفض باراك سقف توقعاته وتراجع عن بعض مواقفه، وأقر بتحمل إسرائيل مع الآخرين المسؤولية المعنوية عن نكبة اللاجئين وتشردهم، وقبل بعودة بعضهم الى أراضيهم التي صار إسمها اسرائيل". "أما أبو عمار فقد رفض الخوض في تفاصيل حجم ومصدر المبالغ المطلوبة لتعويض اللاجئين قبل إقرار باراك بمبدأ حق العودة والتعويض حسب قرار ١٩٤، ثم ركز أبو عمار على إعطاء اللاجئين في لبنان الأولوية في العودة، وشرح وضعهم الصعب في لبنان، واستفسر كلينتون حول عددهم، وبعد سماع الرقم ٣٨٠ ألف، قال كلينتون بحضور باراك، يمكن تنظيم عودتهم في غضون ١٠ سنوات، وصمت باراك حسب رواية أبو عمار، ولم يعلق على نقاش كلينتون وأبو عمار، واعتبر أبو عمار صمت باراك موافقة على اقتراح كلينتون".

موافقة باراك على تحمل اسرائيل مع آخرين مسؤولية معنوية عن نكبة عام ١٩٤٨، وصمته على اقتراح كلينتون بعودة رمزية خلال عشر سنوات، لا ينطوي على تحولات جدية في الموقف الاسرائيلي من قضية اللاجئين وحق العودة، وأقصى ما يمكن وصفه بالتحولات الشكلية التي يبدو أنها كانت تهدف في الأساس الى إنجاز صفقة سياسية تقوم على مقايضة حق العودة بدولة فلسطينية على ٩٠٪ من الضفة وغزة دون الولاية الكاملة للقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية، فضلا على ما تمثله هذه الصفقة من انجاز تاريخي غير مسبوق للرئيس الأمريكي التي إهتزت شخصيته بفعل الفضائح الاخلاقية التي كانت تلاحقه، أما باراك فمن بوابة الصفقة يكون قد أمن دخوله إلى قائمة عظماء اسرائيل.

وإن كان الموقف الفلسطيني في إطار تمسكه بحق العودة وفق قرار ١٩٤ قد أبدى استعدادا ما للربط بين قرار ١٩٤ وآليات تنفيذية تجزيئية، يجري فيها الحد من عودة اللاجئين الى اسرائيل بما يمكن أن يفضي في ظل حصر أي مفاوضات مستقبلية بقرار ٢٤٢ إلى تجويف حق العودة من مضمونه، وهذا ما اتضح لاحقا في مفاوضات طابا في أواخر كانون ثاني عام ٢٠٠١، فإن الموقف الفلسطيني العام بشأن قضية اللاجئين وحق العودة في مفاوضات كامب ديفيد كان الأكثر تطورا من جميع المواقف التفاوضية الفلسطينية السابقة التي تم تداولها بين الوفود الفلسطينية والاسرائيلية في اللقاءات العلنية والسرية داخل فلسطين وخارجها، بما يسمح بالقول أنها تجاوزت في تماسكها كل ما جاء قي مفاوضات آذار عام ١٩٩٥ وأيار ١٩٩٦، وورقة أبو مازن - بيلين، والمقاربات التي ناقشها أبو علاء قريع مع جلعاد شير وبن عامي في مفاوضات ستوكهولم حول قضايا الحل الدائم. وقد تشكل انطباع عام فلسطيني وعربي يميز بوضوح بين صورة الخطاب الفلسطيني في مفاوضات كامب ديفيد، وصورة الخطاب الفلسطيني في مفاوضات اوسلو والقاهرة وطابا وواي ريفر وشرم الشيخ.

في المجمل تقف ثلاثة أسباب رئيسية وراء علو حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات كامب ديفيد قياسا بتجربة المفاوضات السابقة:

السبب الأول: اتساع نطاق وزخم الحراك الشعبي الفلسطيني في الدفاع عن حق العودة، واتساع حجم مشاركة المنظمات الشعبية والمدنية الفلسطينية داخل وخارج الوطن، أهمها لجان الدفاع عن حق العودة، الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، المنظمات غير الحكومية العربية والدولية، هذا إضافة الى سلسلة المؤتمرات الشعبية المتواصلة، في سوريا في أعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٦، وفي الأراضي المحتلة، مؤتمر الفارعة ١٩٩٥، مؤتمر بلاطة عام ١٩٩٦، مؤتمر غزة عام ١٩٩٦، وفي بوسطن عام ٢٠٠٠، وفي كوبنهاجن عام ٢٠٠٠، وغيرها من الفعاليات السياسية والثقافية والأدبية التي اتسعت وتواصلت داخل الوطن وخارجه بعد توقيع اتفاقيات اوسلو وبدء المحادثات متعددة الأطراف عام ١٩٩٣ والمحادثات الثنائية عام ١٩٩٥.

السبب الثاني: تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من جراء الضغط والحصار الاسرائيلي الذي تصاعد بعد صدامات عام ١٩٩٦، رفع من وتائره سياسات السلطة الوطنية الفلسطينية وسوء أدائها على المستويين الداخلي والخارجي، بما يشبه خناق مزدوج، كان ينذر بانفجار شعبي واسع، وهي مناخات لم تكن تسمح باي خطوات أخرى للخلف خاصة في قضايا اللاجئين وحق العودة، حيث أن أي تراجع كان سيجعل الانفجار في وجه السلطة محتما، بينما ساهم عدم التراجع هذا مع أسباب أخرى في اندلاع شرارات الانفجار في أيلول عام ٢٠٠٠ في وجه الاحتلال.

السبب الثالث: شخصية الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وما تمثله من معاني وطنية وتاريخية عامة، وسيطرته المباشرة على دفة المفاوضات، وما يعتمل في داخله من رغبة طبيعية في أن يُخلد إسمه في التاريخ كقائد وطني كبير، وهو ما عبر عنه فعليا في مفاوضات كامب ديفيد في حديثه مع كلينتون عندما خاطبه بصريح العبارة: " لن أقبل لنفسي أن أدخل التاريخ كأحد الخونة العرب أو المسلمين أو الفلسطينيين أو المسيحيين العرب". هو سبب جدير بأن يذكر كواحد من الأسباب في تفسير تشبث الخطاب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بحق العودة في مفاوضات كامب ديفيد.

ما هو المطلوب؟

بتوقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، رُحل حق العودة الى مفاوضات الحل النهائي، كما اسقطت المرجعية الدولية قرار ١٩٤ من اسس الحل، واصبحت مرجعية الحل تستند على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وما يتفق عليه الجانبان الفلسطيني والاسرائيلي خلال المفاوضات الثنائية، ليدخل حق العودة في نفق المجهول.

لقد عكست مسيرة المفاوضات السياسية الطويلة في أهم محطاتها، أوسلو، مقترحات بيرون، مفاوضات ١٩٩٦، مفاوضات كامب ديفيد، مفاوضات طابا، أن ميزان القوى على الأرض هو العامل الأول والرئيسي الذي فرض نفسه على مجمل العملية السياسية التفاوضية وفصولها، وليس قرارات الشرعية الدولية، وأن جميع المشاريع والمقترحات الاسرائيلية والامريكية بشأن قضية اللاجئين هي مشاريع توطينية، وفي أكثر أفكارها تفاؤلا كانت دون قرارات الشرعية الدولية، كما دللت مسيرة المفاوضات أن سياسة الضغط والخداع والالهاء والتأجيل التي مارستها اسرائيل في جميع جولات المفاوضات على الجانب الفلسطيني كانت تستهدف إرغام الفلسطينيين على القبول بالأمر الواقع، وحيث لم تنجح إسرائيل في فرض شروطها على طاولة المفاوضات، استخدمت آلتها العسكرية لتعميق الإخلال بميزان القوى وفرض الاستسلام بالقوة الغاشمة على الشعب الفلسطيني، وهو الأمر الذي نفذه باراك في أيلول عام ٢٠٠٠، واستكمله شارون في آذار عام ٢٠٠١، وبلغ ذروته في تموز وآب من عام ٢٠٠١ عندما أُعيد اجتياح مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وتنفيذ مجازر دموية جماعية، وتسوية مؤسسات السلطة الفلسطينية وبنيتها التحتية بالأرض. وفي ظل هذا الواقع، لا بد من التأكيد على التالي:

أولا: إن أحد الأسباب الرئيسية التي أدت الى تقهقر مكانة حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية هو بنيتها التنظيمية التي أضحت بنية بيروقراطية هرمة يسهل إحتوائها وزجّها في مسارات سياسية خطرة، وهو الأمر الذي يستدعي كأولوية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديموقراطية، ومغادرة آليات المحاصصة نحو آليات الإنتخاب المباشر الحر، وهي العملية التي تضمن انبثاق ميكانيزمات حماية جدية لحق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية وعملها السياسي.

ثانيا: يتبع ذلك، إعادة صياغة استراتيجية العمل السياسي الفلسطيني على أساس نقل ملف القضية الفلسطينية الى الأمم المتحدة، في إطار بلورة خطاب تفاوضي يستند على قرار ١٩٤، ويكون مدعوما بصيغة إجماع وطني فلسطيني حول حق العودة ورفض التوطين، ويصار تكريسه في تشريعات رسمية يسنها المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي.

ثالثا: صمود حق العودة ودرء سياسات التوطين والتذويب يرتبط كعامل محوري في تعزيز صمود اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية، خاصة لاجئي الاردن، سوريا، لبنان، الاراضي المحتلة، وصياغة الخطط التي تمنع تغطيسهم في أولويات متناقضة، أي حماية وحدة خصائصهم الوطنية، بما يتطلب برامج سياسية- اقتصادية- ثقافية- تنموية صمودية، هذا الى جانب الابقاء على دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين كشاهد حي على إستمرار قضية اللاجئين، وتوسيع وتطوير مستوى خدماتها المختلفة.

رابعا: إن كون حق العودة مكفول في مواد الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في كانون أول من عام ١٩٤٨، ومكفول أيضا بحق تقرير المصير الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٦، وأكدت عليه عام ١٩٦٩، وغيرهما من التشريعات والقرارت الدولية، إنما يتطلب توسيع وتطوير ميدان البحث العلمي التخصصي في هذه المواد، بما يمثله من أهمية استراتيجة سياسية - واعلامية لتعزيز وتوسيع الدعم والإسناد الدولي لحق العودة. وفي إطار البعد الاعلامي، وفي مواجهة الاعلام الاسرائيلي يمكن العمل على اصدار " وثيقة العودة " بما هو شبيه بوثيقة الاستقلال، بينما وثيقة العودة موجهه بشكل أساسي للرأي العام العالمي والمجتمع الدولي ومؤسساته كوثيقة اعلامية - تعبوية توزع على نطاق واسع في قارات العالم.

خامسا: ان كون حق العودة متضمن بصورة صريحة في قرار ١٩٤ الذي ينص ليس فقط على حق العودة بمعناه الفردي، بل أيضا بمعناه الجماعي، أي حق عودة شعب كامل أُقتلع من أرضه بالقوه بما يحمله هذا المعنى من مدلولات الحقوق المدنية والسياسية والوطنية، إنما يدعو عدم البحث عن حلول تضعف مسؤولية اسرائيل القانونية والسياسية عما حل باللاجئين الفسطينيين من ظلم تاريخي ونزوح وتشرد، أو مساعدتها في مخارج للالتفاف على قرار ١٩٤ الذي هو مخاطبة دولية مباشرة لاسرائيل لتنفيذ القرار، من نوع: العودة الرمزية، أو العودة لاراضي الدولة الفلسطينية، أو العودة في اطار كونفدرالية فلسطينية - اردنية، أو مقايضة اسرائيل بإقرارها المبدئي بالعودة وإقرار الفلسطينيين بتعذر تحقيقها، وغيرها من بدائل تصب في إضعاف وحدة الشعب الفلسطيني التي هى شرط رئيسي لصموده وقدرته على تحقيق أهدافه الوطنية، فضلا على خدمة هذه البدائل لمشاريع التوطين.

سادسا: مقابل ميزان القوى المختل جذريا لصالح اسرائيل، ولتعديل معين في ميزان القوى المجافي، ولتحسين شروط التفاوض في أية مفاوضات مستقبلية، فإن الخطاب السياسي الفلسطيني سيظل ضعيفا ومعرضا للوقوع في افخاخ الحلول التجزيئية ما لم يستند هذا الخطاب الى العمق العربي الشعبي والرسمي، حده الأدنى اجماع عربي يقوم على اعتبار قرار ١٩٤ هى صيغة الحد الأدنى العربية للوصول الى أي تسوية للصراع العربي -الاسرائيلي والفلسطيني -الاسرائيلي.

سابعا وأخيرا: في ظل استمرار هيمنة موازين القوى المجافية، فإن حق العودة يؤول موضوعيا على الممكن التاريخي وليس الممكن الراهن، أي أن إمكانية تطبيقه ليست قريبة، ولأن تطبيقه مرتبط بجملة تحولات جوهرية في العلاقات والسياسات الدولية والاقليمية والعربية والاسرائيلية، ولأن تطبيقه سيكون ممكنا أكثر عندما يغدو مصلحة عامة لجميع شعوب المنطقة ودولها، ومصلحة دولية تقتضيها مصالح السلم العالمي، فإن حماية حق العودة بمضامينه السياسية والقانونية والثقافية والأدبيه والفنية وتعميق وتطوير هذه المضامين في الوعي الاجتماعي الفلسطيني والعربي، تزداد أهميتها اطرادا مع استمرار غياب الشروط الفعلية لتحقيقه، كي لا تحوله الظروف المجافية من زعزعة سياسية الى زعزعة ثقافية وروحية، وهذا يقتضي عمل اجتماعي عام تنخرط فيه جميع قوى المجتمع الفلسطيني بمختلف تكويناتها وحقولها التخصصية، كما أعلام الثقافة والتأريخ والأدب والفن والاعلام كل في مجاله، وفي سياق هذه الورشه الفلسطينية الكبيرة فإن بلورة مركز قيادي للجان والأطر والمؤسسات الشعبية والأهلية التي تعمل في مجال الدفاع عن حق العودة، كما توحيد خطابها القانوني والسياسي، وبلورة أليات عمل متطورة وفعالة، سواء على صعيدها الداخلي، أو على صعيد نشاطها العام، يجب ان يتصدر رأس الأولويات.

---

* د. جبرائيل جورج بشارة الشوملي هو باحث فلسطيني، من مواليد مدينة بيت ساحور في العام ١٩٥٨. أمضى الشوملي سبعة سنوات ونصف في سجون الاحتلال، وأمضى ستة اشهر آخرى تحت الإقامة الجبرية. حاصل على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية، وله عدد من المؤلفات، منها: العصيان المدني (١٩٩١)؛ قراءة في اتفاق ١١ شباط (اتفاق عمان) (١٩٨٥)؛ الديموقراطية في الفكر السياسي الفلسطيني (٢٠٠٥)؛ محاكمة الرئيس (٢٠٠٦)؛ من الثورة إلى الهزيمة: البحث عن هوية (٢٠٠٦)؛ العلمانية في فلسطين (اطروحة دكتوراه) (تحت الطباعة ٢٠٠٧). هذا المقال هو جزء من ورقة بحثية بعنوان: "حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية"، وهي الورقة البحثية الفائزة بالمرتبة الثانية في جائزة العودة للعام ٢٠٠٧ في حقل الأوراق البحثية.

بديـل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

جائـزة العـو

١. جائزة العودة لقصص الأطفال

موضوع القصة

يتمحور موضوع القصة في تعزيز مفاهيم الأطفال تجاه حقوقهم عموما، وخصوصا حقهم في العودة الى ديارهم الأصلية التي هجر آبائهم وأجدادهم منها. وذلك من خلال التطرق الى المحاور التي يراها المؤلف/ ة مناسبة، كالتهجير، والحياة في مخيمات اللجوء، وسياسة الفصل والتهجير الاسرائيلية، والحنين الى الديار الأصلية، وغيرها.

شروط خاصة

١. أن تكون القصة ملائمة للأطفال وعلى أن يحدد الكاتب الفئة العمرية المستهدفة ضمن الفئات التالية : من ٣ الى ٥ سنوات آو من ٤ الى ٧ سنوات آو من ٨ الى ١٠ سنوات.
٢. أن تكون المادة المقدمة مكتوبة بلغة عربية صحيحة.
٣. أن لا يزيد عدد كلمات القصة عن ١٠٠٠ كلمة.
٤. أن تكون القصة أصيلة، ومبتكرة، ولم يسبق نشرها بأي شكل من الإشكال.
٥. من الممكن للكاتب أن يرفق القصة برسومات أو صور متصلة بموضوع القصة، سواء كانت من إنتاجه أو إنتاج شخص آخر شاركه العمل و/ أو أجاز له استخدامه لهذا الغرض.
٦. لا تعاد النسخ المشاركة في المسابقة إلى أصحابها.

موعد وطريقة التقديم :

ترسل القصص المرشحة، بملف الكتروني من نوع word فقط مرفقة بالسيرة الذاتية للمؤلف وعنوان الاتصال به، على البريد الالكتروني: awdaaward@badil.org أو تسلم باليد أو ترسل بالبريد السريع على قرص مدمج (CD) الى مركز بديل كما هو مبين في أسفل هذا الإعلان .

أخر موعد لتقديم العروض: ١ آذار ٢٠٠٨

قيمة الجائزة:

الجائزة الأولي: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية:٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاَ:

- بطباعة ونشر القصص الثلاث الفائزة منفردة، وذلك خلال العام ٢٠٠٨
- يمنح مركز بديل أصحابٍ القصص الفائزة ١٠٠ نسخة من الإصدار مجاناً.
- تكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بناء على توصيات لجنة التحكيم بتسليمهم جوائز تقدير في مهرجان جائزة العودة مهجران جائزة العودة.

لجنة التحكيم

محمود شقير، سلمان ناطور ، عيسى قراقع، زكريا محمد، رناد قبج

٢. جائزة العودة لأفضل بوستر للنكبة

موضوع البوستر

أن يتضمن البوستر المشارك تصميماً فنياً مستوحى من النكبة كالتهجير، النكبة المستمرة، وحق العودة وغيرها من المواضيع ذات العلاقة.

شروط خاصة

١. في حال شمول البوستر على نص مكتوب يرجى اعتماد اللغة العربية كأساس (ومن الممكن إضافة اللغة الانكليزية)
٢. أن يكون البوستر أصيلاً لم يسبق نشره بأي شكل من الأشكال.
٣. في حال استخدام الكمبيوتر للتصميم يرجى استخدام ألوان (CMYK)
٤. لا تعاد البوسترات المرشحة إلى أصحابها.

موعد وطريقة التقديم

تقبل البوسترات المرشحة بحجم A٣ (٣٠ x٤٢ سم). وترسل النسخة الالكترونية للبوستر بدرجتي وضوح ودقة عاليتين (High Resolution). (في الحد الأدنى ٢٥٠-٣٠٠) بملف من نوع (.JBEG (jpg أو.GIF (gif). على أن تكون مرفقة بالسيرة الذاتية للمصمم/ة او الفنان/ة على بريد الكتروني: awdaaward@badil.org او يسلم باليد او يرسل بالبريد السريع على قرص مدمج (CD) على عنوان بديل كما هو مبين في اسفل هذا الأعلان.

آخر موعد لتقديم البوسترات: ١ آذار ٢٠٠٨

قيمة الجائزة

الجائزة الاولي: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاَ:

- بطباعة البوستر الفائز بالجائزة الأولى ونشره بأكثر من ٤٠٠٠٠ نسخة توزع في كافة أنحاء فلسطين والمنافي في فعاليات إحياء الذكرى الستين للنكبة في أيار ٢٠٠٨.
- إقامة معرض خاص بالأعمال المختارة والتي تنطبق عليها الشروط وبالاستناد إلى توصيات اللجنة، خلال مهرجان جائزة العودة.
- بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بناء على توصيات لجنة التحكيم بتسليمهم جوائز تقدير في مهرجان جائزة العودة مهجران جائزة العودة.

لجنة التحكيم

عبد عابدي، سليمان منصور، أمية إجحا، يوسف كتلو، شريف واكد، مقبولة نصار

٣. جائزة العودة للأوراق البحثية

موضوع الورقة البحثية

أن يتناول موضوع الورقة البحثية "اللاجئون الفلسطينيون: تحديات وآفاق". وستعطى الأفضلية للمحاور التالية: مستجدات وضع اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة كلبنان والعراق، أجيال اللاجئين وعلاقتهم بقضية اللجوء والعودة، أثر الوضع الحالي للحركة الوطنية الفلسطينية على قضية اللاجئين.

شروط خاصة

١. لا تزيد الورقة البحثية عن ٥٠٠٠ كلمة وما زادت عن ذلك تعتبر لاغيه من المسابقة.
٢. تكون المادة المقدمة مكتوبة بلغة عربية صحيحة.
٣. أن تراعي منهجية الكتابة الأكاديمية، أصول التوثيق وبيان المراجع.
٤. أن تكون المادة البحثية أصيلة فيها من الإبداعية والجدة والفكر المستقل. ولم يتم نشرها من قبل.
٥. أن يحافظ البحث على موضوعيته ويتجنب الباحث/ة اللغة الخطابية والتعابير المشحونة والمواقف المسبقة التي لا تستند إلى حقائق.
٦. لا تعاد الأوراق المقدمة إلى أصحابها.

موعد وطريقة التقديم

ترسل الأوراق البحثية المرشحة، بملف الكتروني من نوع word تكون مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث وعنوان الاتصال به، وملخص موجز للبحث لا يزيد على ٥٠٠ كلمة وذلك على البريد الالكتروني: awdaaward@badil.org او تسلم باليد على شكل نسخة الكترونية على قرص مدمج (CD) إلى عنوان مركز بديل.

أخر موعد لتقديم العروض: ١ آذار ٢٠٠٨

قيمة الجائزة

الجائزة الأولي: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاَ:

- بطباعة الأوراق البحثية الثلاث الفائزة ونشرها في كتاب خاص أو إصدارات منفردة ضمن مطبوعات مركز بديل المختلفة.
- يمنح مركز بديل صاحبٍ/ة البحث الفائز ١٠٠ نسخة من الإصدار مجاناً.
- بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بناء على توصيات لجنة التحكيم بتسليمهم جوائز تقدير في مهرجان جائزة العودة مهجران جائزة العودة.

لجنة التحكيم

د. عزيز حيدرد. اسعد غانم، د. نورما مصرية، د. مصلح كناعنة، أ. شوقي العيسة

بمناسبة الذكرى

اعــلان ا

جائزة العودة

يعلن بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة
بهذا لجمهور المبدعين والمبدعات من ابناء الشعب الف
جائزة العودة السنوية للعام ٢٠٠٨. تاتي هذه الجائزة ك
اللاجئين الفلسطينيين وفي المقدمة منها حقهم با
مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، واطلاق الطاق
اجل التعبير عن ابداعاتهم.

تقسم جائزة العودة السنوية للعام ٢٠٠٨ الى ستة حقول مو

١. جائزة العودة لقصص الأطفال
٢. جائزة العودة لأفضل بوستر للنكبة
٣. جائزة العودة للأوراق البحثية
٤. جائزة العودة للتاريخ الشفوي
٥. جائزة العودة للأفلام الوثائقية
٦. جائزة العودة للقصص الصحفية المكتوبة

شـروط عامة

١. لكل فلسطيني/ة الحق في الاشتراك في المس
٢. يسمح لكل شخص بالاشتراك في أكثر من ح
من عمل واحد لذات الحقل.
٣. من الممكن لأكثر من شخص الاشتراك في عم
٤. يحق لكل من شارك سابقا في جائزة العودة ا
مشاركته جديدة وغير مكررة.
٥. إضافة إلى لجان التحكيم، يمنع طاقم موظ
عمله، من الاشتراك في المسابقة.
٦. لمركز بديل الحق في إستخدام وتحرير ونشر
على ان لا ينتقص ذلك من حقوق المرشح ال
٧. آخر موعد لتقديم المواد المشاركة في جوائز ال
أيا من المواد التي تصله بعد هذا التاريخ.

مهرجان جائز

ينظم مركز بديل مهرجان جائزة العودة في مدينة رام ا
ولجان التحكيم، ولفيف من الشخصيات الوطنية والمه
خلال الحفل تسليم الجوائز للفائزين بالإضافة الى الجو
البوسترات المق

إرسال الم

تتم إرسال المواد المشاركة في حقول جائزة العودة على
بديل للمشاركين بالتأكيد على وصول المشاركات واس
السريع على قرص مدمج (C
مركز بديل/ المركز الفلسطيني ل
بيت لحم، شارع الكركفة، عمارة المجد (

للمزيد من المعلومات حول

يرجى الاتصال
بريد الكتروني: il.org
هاتف: ٢٢٢٧٧٧٠٨٦/





دة للعـــام ٢٠٠٨

ى الستين للنكبة

انـطلاق

ة للعام ٢٠٠٨

ة واللاجئين، عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة
لسطيني في الوطن والشتات، عن انطلاق مسابقة
جزء من جهود مركز بديل الرامية الى تعزيز حقوق
لعودة الى ديارهم الاصلية، وذلك من خلال تفعيل
ات الكامنة فيهم، وخلق منبر وطني للمهتمين من

زعة كالتالي:

ابقة بصرف النظر عن مكان الإقامة أو اللجوء.
حقل من حقول المسابقة، ولكن ليس له أن يقدم أكثر

ل واحد والتقدم به لإحدى جوائز العودة السنوية.
لمشاركة في جائزة العام ٢٠٠٨، ولكن شريطة أن تكون

في مركز بديل، ومجلس إدارته، ولجنة الرقابة على

جميع المواد المشاركة، وبالطريقة التي يراها مناسبة،
لفكرية والأدبية.
لعودة هو ١ آذار ٢٠٠٨، ويعتذر مركز بديل عن قبول

ة العودة ٢٠٠٨

الله، يوم الخميس الموافق ١ أيار ٢٠٠٨ بحضور الفائزين،
تمة، حيث سيتم تغطيته اعلاميا بصورة لافتة، وسيتم
وائز التقديرية للمشاركات المتميزة، واقامة معرض بأفضل
ندمة للجائزة.

شاركات

بريد ألكتروني awdaaward@badil.org ويلتزم
تلامها بالبريد الإلكتروني، أو تسلم باليد، أو بالبريد
(CD)، على عنوان مركز بديل:
لصادر حقوق المواطنة واللاجئين
بجانب فندق بيت لحم)، الطابق الأول.

ي جائزة العودة للعام ٢٠٠٨

على مركز بديل:
awdaaward@badi
٠٠٩٧ فاكس: ٠٠٩٧٢٢٧٤٧٣٤٦

٤. جائزة العودة للتاريخ الشفوي

موضوع الورقة

أن يتناول موضوع الورقة قضية متعلقة بالتهجير واللجوء الفلسطيني معتمدة على التاريخ الشفوي كـ "تاريخ إحدى القرى/ المدن الفلسطينية المهجرة او المخيمات/ تجمعات اللاجئين"، وغيرها.

شروط خاصة

١. أن لا يقل عدد الكلمات عن ٤٠٠٠ كلمة وان لا تزيد عن ٧٠٠٠ كلمة باستثناء الهوامش والمراجع وما يقل أو يزيد عن ذلك يحذف من المنافسة.
٢. تكون المادة المقدمة مكتوبة بلغة عربية صحيحة باستثناء ما يرد على لسان الرواة.
٣. أن يراعى في البحث منهجية كتابة التاريخ الشفوي.
٤. أن يراعى في البحث أصول توثيق المصادر والمراجع بما فيها مصادر التاريخ الشفوي.
٥. أن يراعى في البحث وسائل التوثيق والتقنيات العلمية والفنية المناسبة.
٦. أن يراعي الباحث/ة حقوق الرواة حيث يتحمل وحده/ ها المسؤولية الأدبية و/أو القانونية
٧. أن تكون المادة أصيلة لم يتم نشرها من قبل.
٨. لا تعاد المواد المشاركة إلى أصحابها.

موعد وطريقة التقديم

ترسل الأوراق البحثية المرشحة، بملف الكتروني من نوع word فقط، مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث/ة وعنوان الاتصال به على عنوان البريد الالكتروني awdaaward@badil.org أو تسلم باليد مع إرفاقها على قرص مدمج (CD).

أخر موعد لتقديم الأفلام: ١ آذار ٢٠٠٨

قيمة الجائزة

الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً:

- بطباعة ونشر الأبحاث الثلاثة الفائزة منفردة أو ضمن مطبوعات مركز بديل المختلفة.
- يمنح مركز بديل صاحب/ة البحث ١٠٠ نسخة من الإصدار الذي يحوي هذه الأبحاث مجاناً.
- للجنة التحكيم أن توصي بنشر عدد آخر من الأبحاث غير الفائزة، ولبديل العمل على نشرها.
- بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بناء على توصيات لجنة التحكيم بتسليمهم جوائز تقدير في مهرجان جائزة العودة مهرجان جائزة العودة.

لجنة التحكيم

د. عادل يحيى، د. سونيا نمر، د. مصطفى كبها، د. نايف جراد، د. عدنان شحادة

٥. جائزة العودة للأفلام الوثائقية

موضوع الفيلم

أن يتناول الفيلم جانباً من حياة اللاجئين الفلسطينيين، وتمسكهم بحقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها. ومن الممكن التطرق إلى محاور مختلفة، مثل القرى المهجرة، الحياة في المخيمات إحياء الذاكرة، ذكريات الجيل الأول من اللاجئين وغيرها.

شروط خاصة

١. أن تكون اللغة المعتمدة في الفيلم هي العربية.
٢. أن يكون فيلماً وثائقياً- تسجيلياً فقط.
٣. أن لا يزيد وقت الفيلم الوثائقي عن ٢٥ دقيقة وان لا يقل عن ١٠ دقيقة.
٤. الفيلم الوثائقي غير محصور في أسلوب أو طريقة معينة، ولكن يشترط التصوير بتقنية (DVD Digital).
٥. لا تعاد المواد المشاركة المقدمة إلى أصحابها.
٦. لمركز بديل الحق في بث أي من الأفلام المشاركة في الجائزة.

موعد وطريقة التقديم

يتم تسليم الأفلام المشاركة على أقراص DVD تكون مرفقة بالسيرة الذاتية للمنتج وعنوان الاتصال به وخطة العمل الخاصة بالعمل، (Script) وذلك على البريد الالكتروني awdaaward@badil.org
أو تسلم باليد أو ترسل بالبريد السريع على عنوان بديل (كما هو وارد في أسفل هذا الإعلان).

آخر موعد لتقديم الأفلام: ١ آذار ٢٠٠٨

قيمة الجائزة

الجائزة الأولى: ١٥٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٥٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً:

- بالعمل على نشر الأفلام وبثها من خلال شبكات التلفزة ومواقع الانترنت.
- بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بناء على توصيات لجنة التحكيم بتسليمهم جوائز تقدير في مهرجان جائزة العودة مهرجان جائزة العودة.

لجنة التحكيم

محمد بكري، رائد عثمان ، ليلى صنصور، إبراهيم ملحم، سهير إسماعيل

٦. جائزة العودة للقصص الصحفية المكتوبة

موضوع القصة الصحفية

يتناول موضوع القصة الصحفية المكتوبة جانبا من جوانب اللجوء والتهجير الفلسطيني.

شروط خاصة

١. ان تتراوح كلمات القصة الصحفية المكتوبة بين ١٠٠٠ – ١٥٠٠ كلمة.
٢. من الممكن استخدام اللغة العامية بما يخدم القصة الصحفية المكتوبة.
٣. ان لا تكون القصة الصحفية المكتوبة قد شاركت في مسابقات اخرى.
٤. ان لا تكون القصة الصحفية المكتوبة قد كتبت قبل اكثر من سنة.
٥. لا تعاد المواد المشاركة الى أصحابها.
٦. أن لا تكون نشرت في أي وسيلة إعلامية.

موعد وطريقة التقديم

ترسل القصص الصحفية المكتوبة، بملف الكتروني من نوع word فقط، مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث/ة وعنوان الاتصال به على عنوان البريد الالكتروني awdaaward@badil.org او تسلم باليد مع ارفاقها على قرص مدمج (CD)، او بالبريد السريع على عنوان مركز بديل كما هو وارد في أسفل هذا الإعلان.

أخر موعد لتقديم الأفلام: ١ آذار ٢٠٠٨

قيمة الجائزة

الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً:

- بطباعة القصص الصحفية الثلاث الفائزة ونشرها إصداراته او كما يراه مركز بديل ولجنة التحكيم مناسبا.
- بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بناء على توصيات لجنة التحكيم بتسليمهم جوائز تقدير في مهرجان جائزة العودة مهرجان جائزة العودة.

لجنة التحكيم

عبد الناصر النجار، شيرين أبو عاقلة، قاسم خطيب، ناصر اللحام، هشام نفاع، نجيب فراج، خليل شاهين





الرسـالة

حق العـودة، هـو حقـ

بقلم: د. عبد

الرسـالة الأولـى

بتاريخ ٢٢ كانون أول من عام ٢٠٠٠، وعندما كانت المفاوضات تجري في طابا بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كتبت مقالة. نُشرت على نطاق واسع في الصحافة المحلية والعربية. تحت عنوان "رسالة لاجئ فلسطيني إلى أخيه المفاوض" حملت ثوابت الرؤية الفلسطينية تجاه حق العودة، من تمسك به، وإصرار عليه، ورفض لمبدأ التوطين أو التعويض أو المساومة على هذا الحق، أو مبادلته بأية حقوق أخرى. وكان من بين ما جاء في هذه الرسالة: "إنهم سيحاولون مقايضتك بأن يعرضوا عليك جزءً من القدس أو الحرم الشريف، مقابل تنازلك عن حق اللاجئين في العودة، فقل لهم: القدس جزءٌ من القضية، لكن عودة اللاجئين هي القضية كلها. والقدس قطعة من الوطن، واللاجئون هم الوطن كله. ولا يعني ذلك المفاضلة بين القضيتين، ولا تقديم إحداهما على الأخرى من حيث الأهمية، وإنما لتأكيد أهميتهما معاً، ومكانتهما لدى شعبنا العربي والفلسطيني. ولا نقصد بذلك وضع عودة اللاجئين عقبة في طريق عودة القدس، إن كانت هناك إمكانية لاستعادة القدس أو أي جزء منها. ولا عقبة في طريق إقامة الدولة المستقلة، إن كانت هناك إمكانية لإقامتها. وإن شعبنا سيرحب بإنجاز أي حق من حقوقه، لكنه لن يقبل أن يمر طريق الدولة أو القدس، عبر التضحية بحق اللاجئين في العودة، أو التنازل عنه".

وجاءَ في الرسالة أيضاً: "إنهم سيساومونك على التعويض عن ثمن الأرض، فلا تقبل به. ذلك أن الوطن ليس قتيلا حتى نقبل دية فيه. فأرضنا ما زالت ماثلة أمام أعيننا بكل نبض الحياة فيها. وكل الحنين لعودة الأهل إليها". وجاء في ختام الرسالة، "إنه بغض النظر عما يُقال من أن الأوضاع والمواقف السياسية الإسرائيلية والدولية القائمة تشير إلى أن تطبيق حق العودة غير متاح الآن، فإن ما يجب على كل الأطراف معرفته هو أن التفريط في حق العودة غير مباح أبداً. وفي وعيك لهذه المسألة. أيها الأخ المفاوض. وتمسكك بها، يكمن فصل الخطاب. بل إن موقفك من هذه القضية، هو الذي يحدد موقفنا منك. فهذه القضية هي البند الأساسي في العقد الموقع بين منظمة التحرير وشعبنا الفلسطيني. والإخلال بها يبطل صحة هذا العقد، ويمس بقاعدة الوحدة الوطنية التي قامت عليها منظمة التحرير الفلسطينية، ويفتح الطريق أمام القوى المتربصة بوحدة شعبنا للعبث بهذه الوحدة. والطعن بشرعية التمثيل. فلنوصد هذا الباب في وجه هؤلاء المتربصين. ونظن أن مغلاق الباب هو الآن بين يديك، فاحرص عليه".

الرسـالة الثانيـة

أما الرسالة الثانية التي حملت نفس العنوان تقريبا "رسالة لاجئ فلسطيني إلى أخيه أبي مازن". فقد كتبت ونشرت ووجهت للأخ أبو مازن في ٣٠ كانون الثاني من العام ٢٠٠٥ أي بعد تسلمه مقاليد السلطة ورئاسة منظمة التحرير، وبعد زيارته لمخيمات الشتات في سوريا ولبنان. وقد حملت نفس مضامين الرسالة الأولى. وقد جاء فيها أيضاً تنبيه للأخ أبو مازن لخطر فلسطيني داخلي على حق العودة، يتساوق مع الخطر الإسرائيلي والخارجي، ويتزامن معه، ويتمثل في مواقف وتصرفات شخصيات قيادية في أعلى هيئة قيادية فلسطينية (اللجنة التنفيذية للمنظمة) ومسؤولين في السلطة. يتفاوضون على حق العودة من وراء الشعب الفلسطيني، ويقدمون مبادرات، ويوقعون اتفاقات تنتهك حق العودة، مع أطراف إسرائيلية. وطالبناه. كما سبق أن طالبنا الشهيد الراحل أبو عمار، بوقف هذه التحركات والتصرفات، وردع أصحابها ومحاسبتهم.

ومما جاء في رسالتنا للأخ أبو مازن: "حين يطرح عليك الإسرائيليون موضوع توطين اللاجئين في الخارج، فجوابنا وجوابك عليهم هو أن شعبك رفض ذلك منذ سبعة وخمسين عاماً، ولو أرتضى لنفسه وطنا بديلاً، وأرضاً غير أرضه، لما انتظر كل هذه المدة، ولما احتفظ بصفة اللجوء، واحتمل عذاباته كل هذي السنين. وإن تحججوا بأن فلسطين هي أرض الميعاد. فقل لهم: إن كان لابد لطرف أن يعترض على وجود الآخر، فنحن من يعترض، لأننا أصحاب الأرض وهم الطارئون. وإن تذرعوا بأن مساحة أرض فلسطين لا تتسع لنا ولهم، فإن مقولتهم تسقط حين نشير إلى أن ٨٠ ٪ من مساحة الأرض التي تقوم عليها إسرائيل لا يعيش فيها الآن أكثر من ٢٠ ٪ من اليهود. أي أن غالبية الأرض شبه خالية من السكان، وهي تتسع لمالكيها الحقيقيين، الأقدر على إعمارها واستثمارها، وهم الأولى بها من أولئك الأغراب الذين تستوردهم حكومة إسرائيل كبضاعة بشرية من أصقاع روسيا، أو أدغال أثيوبيا، أو أنحاء أمريكا اللاتينية. لولا النظرة العنصرية التي يتعامل بها قادة إسرائيل مع الآخرين".

وجاء أيضاً "سيحاولون تشويه معنى العودة، وتحريف مفهومه، بحصره في الحديث عن عودة لاجئي الخارج فقط، أو جزء منهم، إلى مناطق السلطة أو الدولة الفلسطينية. وردنا على ذلك، أن لأي فلسطيني من أي مكان، الحق في القدوم إلى الدولة الفلسطينية، والإقامة فيها، وحمل جنسيتها، وذلك أمر خارج نطاق التفاوض. أما عودة اللاجئين، فلها مفهوم واحد ومحدد، هو عودتهم إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨. وذلك ينطبق على لاجئي الخارج، كما ينطبق على لاجئي الداخل الذين يصل عددهم إلى مليوني لاجئ يقيمون في الضفة والقطاع. كما يخص هذا الحق أولئك المهجرين من قراهم ومدنهم من أهلنا في الجليل والمثلث والنقب، والذين يزيدون عن ربع مليون إنسان".

وقد أوضحنا للأخ أبو مازن أننا ندرك حجم العقبات التي تقف الآن في طريق تمكين اللاجئين من ممارسة حقهم في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم، لكن هذه الظروف لا يمكن أن تقنع شعبنا بعدم الإصرار على ضرورة إقرار إسرائيل، واعترافها بحق جميع اللاجئين المشروع في العودة، كمسألة مبدئية وثابتة. وتبقى مسألة تطبيق هذا الحق هي موضوع البحث من حيث آلية التنفيذ، وكيفيتها، والمدة التي تستغرقها، وتوفير شروط استيعابهم وتأهيلهم في أراضيهم الأصلية، والأعداد التي يمكن استيعابها سنوياً، حتى لو استغرق الأمر سنوات وسنوات. وبذلك نكون قد ثبتنا حق العودة من جهة، وقطعنا الطريق، من جهة أخرى، على ادعاءات إسرائيل بعدم قدرتها على استيعاب ملايين العائدين، وفضحنا، في كل الحالات، منطقها الاستعماري العنصري الذي هو أساس المشكلة.

إهتمام الصحافة الإسرائيليـة

لقد اهتمت الصحافة الإسرائيلية بهذه الرسائل، وعلقت عليها، مشيرة إلى مدى تمسك الشعب الفلسطيني ولاجئيه بحق العودة. وكان من أهم هذه التعقيبات ما كتبه الصحفي الإسرائيلي "داني روبنشتاين" في صحيفة "هآرتس" بتاريخ ٣٠ كانون ثاني ٢٠٠١ قائلاً، عبد الله الحوراني يقول: "إن عناويننا الدائمة كلاجئين، واحدة وثابتة، وهي ليست حيث نعيش في مخيمات الداخل أو الشتات أو خارجها، وإنما هي منقوشة على جذور الأشجار التي بقيت تحرس أرضنا، وتضرب عميقاً فيها، أو في نبتة صبر تخز أشواكها كل من يريد اقتلاعها. وتدل عليها عظام الآباء والأجداد التي رفضت الرحيل، وبقيت تؤنس بعضها بعضاً، وتتواصل أرحامها حتى يعود إليها الأبناء والأحفاد الذين طال بهم الغياب".

ويعقب داني روبنشتاين على قول الحوراني: "إن إسرائيل تستورد مجموعات ضخمة ومتتالية من الأجانب من أصقاع روسيا وغابات أفريقيا حتى تسد طريق عودتنا" بالقول: "إن هذه العبارات تخلق انطباعاً بأن حلم الفلسطينيين في العودة هو شيء حقيقي جداً، ويمكن تحقيقه فعلاً. وما دام هناك مساحات شاسعة ممتدة من الأراضي الفارغة داخل حدود الخط الأخضر في دولة إسرائيل (كما يقول الحوارني). وما دامت إسرائيل تستوعب مئات الآلاف من غير اليهود، فلماذا لا تعود الجماهير الفلسطينية اللاجئة التي اقتلعت من أرضها في عام ١٩٤٨ إلى أرضها؟

ويضيف: الحوراني يذكر أخاه المفاوض مع إسرائيل "إن بيننا وبينك عهداً تعهدت فيه باسترجاع حقوقنا، وهذا العهد وقعنا عليه مع منظمة التحرير عندما نالت تفويضنا لها بأن تمثلنا. حتى أن الحوراني هنا يوجه تهديداً ضمنيا لعرفات (يجب عليك الالتزام بشروط العهد، وإلا تحملت عواقب الإخلال به)".

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تتابع فيها الصحافة الإسرائيلية تحركاتنا ونشاطاتنا السياسية والفكرية في مجال الدفاع عن حق العودة. فقد كتب داني روبنشتين نفسه مقالة في حزيران ١٩٩٦ تحت عنوان "الحوراني يفجر قنابل في المخيمات المنسية"، وكان ذلك تعقيبا على الحركة النشطة التي نظمناها في قطاع غزة قبل أحد عشر عاما من الآن (عام ١٩٩٦) لتوعية وتعبئة وحشد اللاجئين في مخيمات القطاع ومدنه للتمسك بحقهم في العودة والدفاع عنه. والتي نتج عنها تشكيل اللجان الشعبية للاجئين في مخيمات القطاع. وكان هذا التحرك من أوائل التحركات الشعبية الفلسطينية لتوعية اللاجئين وتنظيمهم للدفاع عن حقوقهم، وتشجيع كل الساحات التي يتواجد فيها الفلسطينيون في الداخل والخارج لخلق مثل هذا الحراك السياسي الشعبي، والربط بين حقوق اللاجئين في الداخل والخارج، ونفي المفاهيم التي يسوقها البعض، والتي تلغي حقوق لاجئي الداخل في العودة باعتبارهم يعيشون على أرض فلسطينية.

وقد أثارت مثل هذه التحركات قلق الإسرائيليين، مما دفعهم لوصفها بالقنابل المتفجرة في المخيمات. كما دفعتهم للضغط على السلطة الفلسطينية لوقف نشاطاتي، واستبعادي عن هذا الميدان، والضغط على مجموعات الشباب التي تشاركت معها في خلق هذه الحركة. لكن ذلك لم يحل، بالطبع، دون مواصلتي العمل حتى الآن، في هذا الميدان، سياسياً وفكرياً، داخل الوطن وخارجه، وبالتواصل مع الهيئات والجمعيات



إحياء ذكرى النكبة ٥٩، رام الله. ©بديل

الناشطة في هذا المجال، لتطوير وتعزيز الحركة الشعبية للدفاع عن حق العودة.

الرسـالة الثالثـة

اليوم، وفي ظل تنامي الحديث عن قضية اللاجئين وحقهم في العودة، في سياق التحركات والاتصالات واللقاءات الجارية تحضيراً لما يسمى مؤتمر السلام الدولي الذي سيعقد في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني القادم، أكتب رسالتي الثالثة. وقبل أن أبدأ في كتابة الرسالة، أقدم لها بذكر بعض الوقائع والمواقف التي يمكن أن تشكل ورقة بأيدينا نحاسب كل من يخرج عن مضامينها.

أولاً: قبل أن يتوجه الأخ أبو مازن إلى اجتماع كامب ديفيد في تموز (يوليو) ٢٠٠٠، بصحبة الشهيد ياسر عرفات، اتصلت به هاتفيا مذكراً إياه بضرورة التمسك بحق العودة. فكان جوابه، وقبل أن أسترسل في الحديث. "تقطع يدي ولا أتنازل عن حق العودة". فكان هذا الجواب هو أقصى ما يمكن أن أتوقعه أو أطمح إليه.

ثانيا: وبعد عودته من كامب ديفيد، التقيته فروى لي قصة حدثت أثناء المفاوضات بحضور الوفود الثلاثة، الأمريكي برئاسة كلينتون، الإسرائيلي برئاسة باراك، والفلسطيني برئاسة عرفات. وكان الموضوع المثار هو موضوع اللاجئين، وكان البعض يولي اهتماماً أكبر بقضية لاجئي لبنان نظراً لأوضاعهم الصعبة. وعندما تدخل أبو مازن في الحديث قال: إن حقوق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم متساوية إينما كانوا، وبجميع أعدادهم، وأن الاجتماع لو أقر بحق العودة لأربعة ملايين لاجئ، ورفض حق العودة لبقيتهم فإنه لن يوافق. عندها صرخ كلينتون مستغرباً ومتسائلاً عن سبب هذا الموقف؟ فأجابه أبو مازن: "إنه لو تم استثناء مائة ألف لاجئ فقط من حقهم في العودة، فإن ذلك لن يحقق السلام في المنطقة، لأن هؤلاء سيستمرون في النضال من أجل حقوقهم". وأضاف: "إنه يجب الاعتراف والإقرار بحق جميع اللاجئين في العودة. أما آلية العودة وكيفيتها، وتنظيمها، وفحص رغبة العودة أو عدمها عند كل فرد.. فذلك كله يتم من خلال المفاوضات".

...الثالثة:

...ـنا الأول والأخيـــر

...الله الحوراني*



ثالثاً: أما الواقعة الثالثة فهي ما أعلنه الأخ أبو مازن في مقابلة صحفية جرت معه مؤخراً "من أنه ابن منطقة الجليل (صفد) ومن حقه أن يعود إلى أرضه".

لو تم اعتماد هذه المواقف كأساس للتعاطي مع حق العودة، فإن ذلك يخلق نوعاً من الاطمئنان والثقة لدى المواطنين الفلسطينيين بشكل عام، واللاجئين بشكل خاص.

لكن ما يجري تداوله هذه الأيام من أحاديث ومواقف عن حق العودة لدى الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، وبعض الأوساط التفاوضية الفلسطينية، في إطار التحضير للمؤتمر أو الاجتماع الدولي الذي سيعقد في أواخر تشرين الثاني، يتناقض تماماً مع هذه الأسس، وهو ما يثير تساؤلات كثيرة، ومخاوف كبيرة حول كيفية تعاطي هذا المؤتمر مع حق العودة، والنتائج التي قد تصدر عنه.

هذه المخاطر والتخوفات هي عنوان رسالتي الثالثة، وموضوعها. وهي رسالة موجهة للأخ الرئيس أبو مازن، والمفاوض الفلسطيني، والهيئات الشعبية الناشطة في مجال الدفاع عن حق العودة، وللاجئين عموماً، والشعب الفلسطيني بأسره.

إن الأحاديث الجارية تبدأ بتسويق فكرة اعتماد مبدأ الدولة القومية، كأساس للحل أي اعتراف الفلسطينيين والعرب بإسرائيل وطنا ودولة قومية ليهود العالم كلهم. مقابل أن تعترف إسرائيل بالدولة الفلسطينية وطناً قومياً للشعب الفلسطيني. وهنا نقطة الحذر الأولى التي يجب أن نتنبه لها جميعاً، فبمثل هذه المقارنة غير المتوازنة، وغير العادلة أو المنصفة استطاعت إسرائيل في اتفاقات أوسلو أن تجر الطرف الفلسطيني إلى مصيدة الاعتراف بحقها في الوجود، مقابل اعترافها فقط بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، ودون اعتراف صريح بالحقوق الفلسطينية الأخرى وفي مقدمتها حق العودة، إذ تركت جميعها للتفاوض على الحل النهائي.

إن حق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة مستقلة على ترابه الوطني هو حق طبيعي ومشروع، ومن الطبيعي أن تكون هذه الدولة عند قيامها ملكاً لكل أبناء الشعب الفلسطيني، وراعية لهم ولمصالحهم وحقوقهم أينما تواجدوا. لكن تحقيق هذه الدولة يجب ألا يكون على حساب الحقوق الأخرى أو مقايضتها بها أو المساومة عليها. فالاشتراط الذي تضعه إسرائيل اليوم وتسعى لتحقيقه، وهو الاعتراف بإسرائيل وطناً قومياً لليهود فقط، سيكون اعترافاً بعنصرية إسرائيل وعرقيتها، "مع أن اليهودية ليست قومية، بل هي ديانة تسرب منها وإليها الكثير من أبنائها عبر الزمن. واليهود ليسوا عرقاً أو سلالة، بل هم أخلاط عرقية".

كذلك فإن اعتراف الأمم المتحدة بدولة إسرائيل في حدود قرار التقسيم رقم ١٨١، لم يكن على أساس قومي أو عرقي أو عنصري، فقد نصت بنود هذا القرار على ضمان الحقوق السياسية والدينية والثقافية للعرب الفلسطينيين الذين أوقعهم قرار التقسيم داخل حدود الدولة الإسرائيلية، والذين كان عددهم لا يقل عن عدد يهود الدولة الإسرائيلية حينها بأكثر من ٣٠-٤٠ ألف نسمة. بل إن قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة كان مشروطاً بقبولها تنفيذ قرار التقسيم رقم ١٨١، والقرار ١٩٤ الذي ينص على عودة اللاجئين إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي طردوا منها. وهذه الشروط تنفي شرعية قيام دولة دينية أو عرقية لليهود. وبالتالي فإن مطالبة إسرائيل بالاعتراف بها كوطن قومي أو ديني لليهود وحدهم، مخالف للشرعية الدولية، وهو ما يجب أن يعيه الجانب الفلسطيني، ويتمسك به.

وإسرائيل بطرحها هذه المطالب، وإصرارها عليها تريد أن تلغي حق اللاجئين في العودة، وأن تقفل أبواب العودة في وجوههم. بل إنها تريد أن توفر أرضية قانونية وسياسية لترحيل وطرد العرب الفلسطينيين الذين يعيشون في دولة إسرائيل. وهذه أمور يجب أن يتنبه لها المفاوض الفلسطيني، وأن يحذر من الوقوع في فخها. وعليه أن يدرك أن شعبنا الفلسطيني لا يمكن أن يقبل بها، ولا يمكنه أن يسمح لأي مفاوض أن يساوم على هذه الحقوق الثابتة والخالدة.

ولتنفيذ مخططها هذا تستغل إسرائيل لهفة الجانب الفلسطيني وسعيه للحصول على دولة مستقلة، واستعداده للقبول بها إلى جانب دولة إسرائيل في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧. وتسعى إلى جره إلى القبول بأن مفهوم الدولتين يعني دولتين لشعبين. وهذه خديعة أخرى لتسويق مفهوم العرقية والعنصرية، تتناقض تماماً مع مفاهيم الديموقراطية التي تدعيها إسرائيل، أو التي يتبجح بها جورج بوش، والتي يقوم بتدمير العالم، والهيمنة عليه من أجل نشرها كما يدعي. إذ لا توجد دولة واحدة في العالم ينص قانونها أو دستورها على أنها تخص عرقاً معيناً، أو ديانة واحدة. وليس هناك قبول أو اعتراف متبادل بين أي من دول العالم على أسس عرقية أو دينية. فلماذا تخص إسرائيل وحدها من بين دول العالم بهذا النوع من الاعتراف؟

كما تتناول بعض الأحاديث السياسية والصحفية إمكانية اعتراف إسرائيل بجزء من المسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وعن معاناتهم شريطة ألا يعني ذلك اعترافها بحقهم في العودة أو استعدادها لقبول عودتهم. وإنما يمكن تعويضهم مادياً، وتحسين أحوالهم المعيشية.

وللرد على ذلك نقول: إن الاعتراف بجزء من المسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين (مع أن كل المسؤولية تقع على عاتق إسرائيل التي احتلت أراضيهم وطردتهم منها) يعني تحمل نتائج هذه المسؤولية وتصحيحها، والعودة عن الخطأ والجريمة التي ارتكبت بحقهم، وإعادتهم إلى ديارهم التي طردوا منها. وليس فقط بالاعتراف بمعاناتهم. فمعاناة اللاجئين لا توقفها أو تنهيها إلا عودتهم إلى ديارهم، وتعويضهم معنوياً ومادياً عن كل الآلام والجرائم والمذابح التي ارتكبت بحقهم على مدى ستين عاماً تعرضوا خلالها لأقسى أنواع العذاب، وعن استغلال إسرائيل واستثمارها لأراضيهم وممتلكاتهم خلال هذه الأعوام الستين. أما أرضهم فهي ملكهم وحقهم، وهي خارج نطاق التعويض.

وإذا كانت إسرائيل تراهن على أنها يمكن أن تخدعنا بالتنازل عن جزء من القدس أو الحرم الشريف، أو السماح بإقامة دولة فلسطينية وفق الشروط الإسرائيلية، مقابل تنازلنا عن حق العودة. وبذلك تحل القضية، وينتهي الصراع، ويتحقق السلام.. فإن شعبنا أوعى من أن يقع في هذه الخديعة. وعلى إسرائيل، وكل الدول التي تشارك في المؤتمر أن تدرك (وهو ما يجب على المفاوض الفلسطيني أن يدركه ويتصرف على أساسه) ما يؤمن به شعبنا من أنه لا القدس ولا الدولة الفلسطينية يمكن أن تكونا بديلين لحق العودة. فحق العودة هو حقنا الأول والأخير.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، وعلى أساسها يجب أن يتم اختيار المفاوض الفلسطيني، وأن تكون وطنيته، ونقاء مواقفه وكفاءته هي مقياس أهليته لاختياره لمثل هذه المهمات. وهذا سؤال تطرحه الأوساط الشعبية: هل تم اعتماد هذه المقاييس عند اختيار الفريق المفاوض؟ أم أن منهم من تتعارض مواقفه مع هذه الثوابت، وسبق له أن أقدم على خطوات لقيت إدانة ورفضاً من قبل الجماهير الفلسطينية؟ وهذا ما قد يثير القلق والمخاوف، من النتائج التي قد تنجم عن المفاوضات. ويجعل الاستفتاء على هذه النتائج غير واقعي ولا عادل، فأي قضية تعرض على الاستفتاء يجب أن توفر لها كل عوامل النجاح وأدواته، حتى تكون القضية المعروضة للاستفتاء مستجيبة وملبية للاحتياجات الوطنية، ومؤهلة لاستقطاب المواطنين وتجاوبهم للاستفتاء عليها، وإلا فإن غياب المضمون الوطني، أو أي مساس بالثوابت الوطنية، في أي قضية، يجعلها غير قابلة للاستفتاء.

وإذا أخذنا موضوع حق العودة كمثال، فهل هو كحق يمكن قبول أصحابه بالاستفتاء عليه؟ أظن أن الجواب واضح ومحدد، الحقوق لا يستفتى عليها، وهذا ما هو معروف وثابت قانونياً وسياسياً وأخلاقياً على مستوى العالم. فالاستفتاءات لا تجري على الحقوق، وإنما على السياسات وآليات التنفيذ. وفيما يتعلق بحق العودة فإن له خصوصية أخرى، فهو بالإضافة لكونه حقاً وطنياً عاماً للشعب الفلسطيني، فهو حق خاص وفيه ملكية شخصية لكل لاجئ لا يجوز أن ينوب أحد عن صاحبها في التصرف بها. وبالتالي فإن أي موقف يتعلق بقضية اللاجئين، سواءٌ كان استفتاءً أو قراراً سياسياً يجب أن يكون الرأي الأخير والفاصل فيه للاجئين أنفسهم.

وبصراحة نقول: إن مصدر التخوف على حق العودة ليس محصوراً فقط بالرفض الإسرائيلي له، أو بتراجع الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي تجاهه، أو في التركيز على القضايا الوطنية الأخرى، وإثارة اهتمام المواطن الفلسطيني بها على حساب اهتمامه بحق العودة، أو في تراجع اهتمام النظام الرسمي العربي، (بسبب ضعفه واستسلامه للسياسات الأمريكية) بهذا الحق، وبالقضية الفلسطينية عموماً، حيث يغيب حق العودة غياباً شبه تام عن الإعلام العربي، وعن ثقافة المواطن العربي، مما أدى إلى جهل كبير لدى المواطن العربي حول حق العودة ومعناه ومفهومه وجوهريته بالنسبة للقضية الفلسطينية.. ليست هذه القضايا كلها وحدها ما يثير المخاوف والمخاطر على ضياع حق العودة. بل هناك الحصار والتجويع والقتل والاعتقال الذي يمارسه العدو الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني لإشغاله بهمومه اليومية، وصرفه عن قضاياه الأساسية. وهناك الظلم العربي الرسمي الذي يرتكب ضد مخيمات الشتات وأهلها وتحركاتهم وعملهم، وتضييق الخناق على لقمة عيشهم لدفعهم للتفكير بالهجرة بعيداً عن حدود الوطن. وهناك الواقع الفلسطيني السياسي المنقسم والممزق والمشغول بمصالحه الذاتية والتنظيمية والفصائلية، وهناك المتباكون على حق العودة، الذين يدعون التخوف عليه، ويتهمون الآخرين بالتفريط به، وهم من وجه ضربة قاصمة لهذا الحق عندما قاموا بتمردهم وانقلابهم العسكري ليحظوا بالسلطة، فعمقوا الانشقاق داخل الشعب الفلسطيني، وزادوا من صراعاته على المستوى الفصائلي والعشائري، وعمقوا فيه لغة الثأر والكره والحقد والتخوين عبر الثقافة التي تنشرها وسائل الإعلام.

أمام كل هذه المخاطر، المتعددة الجوانب والأطراف، التي تهدد حق العودة أختم رسالتي بتساؤل حول دورنا نحن أطراف الحركة الشعبية الفلسطينية المدافعة عن حق العودة، إن كان يتناسب مع حجم هذه المخاطر؟

بصراحة أقول: إن دورنا لم يرتق، ولم يصل إلى الحد الذي يجعلنا قادرين على درء هذه المخاطر، وحماية حق العودة. صحيح أن حركتنا نمت، واتسعت، وتزايدت هيئاتها ولجانها في كل مناطق الوطن والشتات، ونجحت في عقد وتنظيم العديد من المؤتمرات والندوات واللقاءات حول حق العودة. وساهمت في التوعية ونشر ثقافة العودة عبر العديد من الكتابات والنشرات. ولكن هذه الحركة ما تزال غير موحدة، وتفتقر إلى التنسيق بين أطرافها، سواءً على مستوى كل ساحة، أو على النطاق الأوسع. ونشاطاتها غير منتظمة، وأغلب فعالياتها تقتصر على المناسبات وردود الأفعال، وبرامجها غير موحده. ورغم العديد من المحاولات والمطالبات التي جرت لإيجاد إطار تنسيقي موحد يجمع بين كل الأطراف داخل كل ساحة، وعلى المستوى العام، بهدف خلق حركة شعبية واسعة وموحدة ومتطورة تشكل، بموقفها وجهودها ونشاطاتها، سداً منيعاً في مواجهة هذه المخاطر، بل وتضع هي برنامجاً نضاليا وتطبيقيا للعودة تفرضه، بقدراتها الشعبية وقوتها، على القيادة السياسية، حول كيفية التعامل مع حق العودة. لكننا، وللأسف الشديد، ورغم تجاوب العديد من هيئات حق العودة، لم ننجح في إنجاز هذه الخطوة، ربما لرؤية تقوم على المصالح التنظيمية والفصائلية عند البعض، وربما لرؤية ذاتية وشخصية ضيقة عند أطراف أخرى تحرص أن يتم ذلك فقط من خلالها، وبإشرافها، ووفق رؤيتها.

المخاطر تشتد، والخناق يضيق، والوقت يمضي، وأرجو ألا يأتي اليوم الذي نندم فيه حين لا ينفع الندم.. اللهم إني قد بلغت، اللهم فاشهد.

* الكاتب والمفكر الدكتور عبد الله الحوراني هو رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس المركز القومي للدراسات والأبحاث. الحوراني عضو سابق في اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، إستقال منها احتجاجا على التوقيع على اتفاق أوسلو.

الدروس والميراث:

ما بين تقسيم الهند وتقسيم فلسطين (١٩٤٧)

بقلم: إنغريد جرادات غاسنر*

تمر الذكرى الستين لتقسيم شبه القارة الهندية في ١٥ آب ٢٠٠٧، ومع ذلك؛ نظر الفلسطينيون بقليل من الانتباه في هذا الصيف إلى الطرق التي عالجت بها حكومات وشعوب الهند، باكستان وبنغلاديش تركة التقسيم "الخاص بهم"، وهو الحدث العنيف الذي لا زالت تداعياته ظاهرة بعد مرور ٦٠ عاما على وقوعه. وعلى الرغم من مشاطرتهم تجارب كفاحية مماثلة في النضال لإنهاء الاستعمار ومن أجل التحرر من نفس القوة الإمبريالية البريطانية، والمعاناة من نفس صدمات التجارب والتشكيلات التقسيمية، ومع كل ذلك فإن شعبي الهند وفلسطين ما قبل عام ١٩٤٧ قد أظهرا القليل من الملاحظة للتشابه الواضح بين مآسيهما التاريخية.

ففي ضوء الأثر الواضح للجهود من أجل تقسيم فلسطين على الهوية الفلسطينية الفردية والجماعية وعلى الكفاح الفلسطيني، فإن عدم المبالاة الفلسطينية للطرق التي تستخدمها المجتمعات الحالية في كل من الهند، كشمير، باكستان وبنغلاديش؛ في معالجة وتفسير ماضيها التقسيمي، تشكل صدمة للمرء الذي ينظر للحالتين. وهل يعود السبب في اللامبالاة إلى وجود الكثير من الاختلافات أكثر من التشابهات بين الحالتين؟ أم بسبب أن روابط التضامن السابقة والتعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية ودول حركة عدم الانحياز قد تم استبدالها بأحلاف سياسية جديدة؟ هذه المقالة الموجزة لا تستطيع معالجة هذه الأسئلة بعمق؛ ولكنها ستركز على نقاط أساسية في المقارنة بين تجربتي التقسيم والتي لها صلة خاصة هذه الأيام.

دوافع للمقارنة

لقد كان تقسيم فلسطين التاريخية إلى "دولتين" هو الحل الذي تم تشجيعه دوليا منذ العام ١٩٤٧؛ بدون الأخذ برغبات الفلسطينيين والدول العربية، وهو الحل التفاوضي على أساس خيار الدولتين هو النسخة الأخيرة لحل الصراع بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، وذلك بعد ستين عاما من محاولة حل الصراع من خلال التقسيم، وطالما يتزايد الوضوح بأن نموذج الحل القائم على أساس الدولتين بات غير عملي، كما يوجد الآن نقاش بين الفلسطينيين ومؤيديهم حول خيار التقسيم نفسه، وحول مدى صلاحية ومشروعية نماذج بديلة لدولة واحدة في فلسطين.

ومن الناحية الأخرى، تشتق إسرائيل شرعية وجودها "كدولة يهودية" من قرار التقسيم ١٨١، ويتزايد لجوء إسرائيل ومؤيديها في الأوساط الأكاديمية والعلاقات العامة إلى السوابق التاريخية في حل الصراعات، وهذه السوابق التاريخية التي يتم استدعاءها في الأوقات التي تكون قوانين حقوق الإنسان الحديثة قد خرجت للتو في المشهد العالمي، ويتم استخدام تلك السوابق من أجل تبرير ماضي إسرائيل وبناء شرعيتها، وحشد التأييد للإدعاء الإسرائيلي القائل بأن اللاجئين الفلسطينيين لا يملكون الحق في العودة الى ديارهم الأصلية. ويجدون مصدرا لذلك، بشكل خاص، في عدد من السوابق التاريخية للتبادل السكاني الجماعي الذي تم الاتفاق عليه من قبل الأطراف المتصارعة و/أو المجتمع الدولي في سياقات تاريخية وسياسية شديدة الاختلاف. ومنها: التبادل السكاني الذي تم بعد الحرب العالمية الأولى بين اليونان وتركيا (معاهدة لوزان، ١٩٢٣)، طرد الألمان من إقليم "السوديت" من تشيكوسلوفاكيا في سياق أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية وإنهاء النازية (مؤتمر بوستدام، ١٩٤٥)، إضافة إلى حالة تقسيم الهند في إطار عملية التحرر من الاستعمار (١٩٤٧)؛ ويجري الإشارة إلى هذه التجارب والاستشهاد بها وتفسيرها، وكثيرا ما يتم تشويهها، وذلك من أجل إدخال التأكيد بأن ما كان مشروعا وربما قانونيا في حالات أخرى؛ يجب أن يكون كذلك بالنسبة لإسرائيل اليوم؛ وتوضح مقالة "أمنون روبنشتاين" في صحيفة "هآرتس" والمعنونة "لا أحد ينق على الهند بشان حق العودة" هذه النقطة:

"[...] فر اللاجئون المسلمون من الهند في نفس الوقت تقريبا وقد حرموا من شيئين من قبل السلطات الهندية: حق العودة للهند ومن جنسيتهم الهندية [...] ولم تعلن باكستان الحرب على الهند كما قبلت بمبدأ تقسيم شبه القارة الهندية [...] وموجات اللاجئين الواسعة بين الدولتين بدأت مع انطلاق أحداث الشغب الدموية التي اندلعت في ذلك الوقت. وبالمقارنة؛ رفضت القيادة الفلسطينية والدول العربية في نهاية الأربعينات القبول بمبدأ تقسيم فلسطين إلى دولتين – واحدة يهودية، والأخرى عربية – وبدلا عن ذلك بادرت بأعمال عدائية ضد اليهود [...] وفي الحقيقة، أن الصورة [...] تقريبا مشوهة تماما، لأن إسرائيل، وإسرائيل وحدها، هي التي يطلب منها أن تطبق مبدأ اختارت ديمقراطيات أخرى تجاهله – والهند هي بلد ديمقراطي بدون أي شك – [...] وفي الغالبية الساحقة من الأمثلة، تنبع الهجمات على إسرائيل من الرفض الأساسي لاعتبارها دولة شرعية، والتي يعبر وجودها عن حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره [...]".[١]

إن إجراء دراسة أدق للحقائق الحاسمة والظروف التي أحاطت بمبادرات عام ١٩٤٧ لتقسيم الهند وفلسطين، وكذلك دراسة نتائج هذه المبادرات؛ يعطي صورة مختلفة تماما للدروس المستفادة منهما.

من هو المبادر إلى التقسيم؟ وما هو الهدف؟

في الهند ـ على الرغم من انتهاج سياسة "فرق تسد" الاستعمارية البريطانية المعروفة التي دفعت نحو تعزيز الانقسام بين الطوائف على أساس الانتماءات العرقية والدينية؛ فإن تقسيم الهند كان بمبادرة من النخبة السياسية الأصلية للرابطة الإسلامية، وأخيرا، من قبل المؤتمر الوطني الهندي؛ بعد الفشل في الوصول لاتفاق حول تقاسم السلطة في دولة وحدوية لمرحلة ما بعد النظام الاستعماري البريطاني. وبالرغم من الانتقادات القوية والتحذيرات من تداعيات مرعبة عبر عنها قادة سياسيون مؤثرون؛ إلا أن النخبة السياسية الهندية وصلت إلى مرحلة أصبحت تنظر فيها للتقسيم، على أنه الخيار المعقول الوحيد من أجل وضع نهاية للاستعمار ومن أجل تقرير المصير. وبالنسبة للرابطة الإسلامية بشكل خاص، أصبح التقسيم بمثابة النموذج الوحيد الذي يمكنه، في المستقبل، من تفادي الهيمنة السياسية والاجتماعية–



الاقتصادية والثقافية للمؤتمر الوطني الهندي الذي يسيطر عليه الهندوس سلفا. ولهذا السبب؛ حظي تقسيم الهند بمباركة شعبية، وظهرت العديد من المجتمعات غير مدركة للكلفة الإنسانية الباهظة الكامنة في التقسيم:

"[...] لقد كان "التقسيم" خارج الدوائر القيادية أكثر قليلا من الغموض، غير مدرك – حتى غير مؤذي – وهي كلمة تنطلق في بعض الأحيان في خطابات القيادة السياسية؛ حيث لم يكن معروفا بأنه (أي التقسيم) سيجبر في احد الأيام الناس على الرحيل من ديارهم ومصادر رزقهم وسط عنف مشتعل، ولم يكن ذلك متصورا بالنسبة لملايين الناس العاديين، وهذا الشعور بعدم التصديق، وصفه الضابط المسئول عن تأهيل اللاجئين في إقليم البنجاب؛ الذي قال في كلماته المختصرة: "نحن في الهند نجد شيئا مبهما، غامضا وغير مألوف في كلمة "لاجئ"، وقد اعتدنا على التساؤل لماذا ينبغي على الناس أن يكونوا مضطرين لترك بيوتهم، حتى لاجئينا يعبرون عن دهشتهم حول هذه الظاهرة الغريبة لتبادل السكان، وكنا نسمعهم (اللاجئين) يقولون: تعودنا أن نسمع عن تغيير الحكام، ولكن لأول مرة يكون الحكم بتغيير الأماكن".[٢]

أما في فلسطين ـ فقد قام الانتداب البريطاني بتسهيل الهجرة الصهيونية إلى فلسطين واستعمارها؛ وذلك تماشيا مع التعهد البريطاني المبكر لدعم تأسيس "وطن قومي" لليهود فلسطين، من خلال إعلان بلفور عام ١٩١٧، ذلك الوعد الذي أدمج لاحقا في معاهدة عصبة الأمم عام ١٩٢٢. وعندما أعلنت بريطانيا أنها ترغب في إنهاء انتدابها على فلسطين؛ وافقت هيئة الأمم



المتحدة المشكلة حديثا على تولي المسئولية لتحديد المكانة القانونية المستقبلية للبلاد، ثم وضع اقتراح التقسيم من قبل الأمم المتحدة كملاذ أخير، وذلك استنادا إلى الاستنتاج بأن تعزيز الحكم الذاتي في إطار دولة موحدة، يمكن أن يدمر الوطن القومي اليهودي، وذلك ببساطة لأن غالبية سكان البلاد كانوا عربا.[٣] ولم يتم اقتراح التقسيم من الحركة الصهيونية، كما تم رفضه من قبل السكان الأصليين والنخبة السياسية، ومن جميع الدول العربية في المنطقة؛ لأنه قد يمنع إنهاء الاستعمار، كما ينتهك حق غالبية سكان فلسطين الأصليين في تقرير مصيرهم. وقد فشلت عدة محاولات للدول العربية في عام ١٩٤٧ من أجل إحالة مسألة التقسيم إلى محكمة العدل الدولية؛ حيث أسقطت جميع هذه المشاريع بالتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة. جرى ذلك، بالرغم من أن التقرير الخاص للأمم المتحدة خلص إلى الاستنتاج بأن اللغة بشأن استبعاد فلسطين من الوعود السابقة التي قدمت من قبل فرنسا وبريطانيا بالاستقلال "كانت غير محددة، ومن الواضح كيف كان يعتقد أن يكون في ذلك الوقت"،[٤] كما تنازلت عن الفكرة التي مفادها أن الوطن القومي اليهودي والانتداب البريطاني على فلسطين قد يتعارضان مع مبدأ تقرير المصير.[٥]

هل تم تنفيذ التنسيق؟ وماذا كانت النتائج؟

في الهند ـ قررت بريطانيا إنهاء نظامها الاستعماري قبل تسعة شهور من الموعد المقرر، ولذلك تم على عجل استكمال اتفاق تقسيم ثلاثي بين كل من المؤتمر الوطني الهندي والرابطة الإسلامية والإمبراطورية البريطانية، وقد تميز اتفاق تقسيم الهند باحتفالات رسمية متزامنة في كل من دلهي وكراتشي في ١٥ آب ١٩٤٧. وفي هذا السياق؛ فإن خطة التقسيم الأصلية، التي كان سيسفر عنها دولتين متجاورتين على طول خطوط الانتماءات الدينية؛ قد تم تغييرها، حيث أنجز اتفاق سري تم التوصل إليه على عجل بين بريطانيا والمؤتمر الوطني الهندي يقضي بتقسيم إقليم البنجاب إلى قسمين، وأن جميع المناطق الشرقية والشمالية المسلمة ستصبح مع الهند، وأسفر ذلك عن تقسيم شرق الباكستان وغربها بواسطة ملايين الأميال من المناطق الهندية، كما أدى إلى انقسام كشمير. ويضاف لذلك، اشتعال المنافسة الشديدة على السلطة في أوساط الجماعات العرقية والدينية والتي أشعلها احتمال التقسيم في وقت سابق، وقاد ذلك انهيار واسع للسلطات، وإلى مواجهات ومجازر، نتج عنها حوالي ١،٥ مليون قتيل، وتشريد أكثر من عشرة ملايين إنسان؛ الهندوس والسيخ إلى الهند والمسلمون إلى باكستان.

وقد أوجد التقسيم مناخا لنمو النزعات العرقية والقومية والدينية التي عادة تتبع مرحلة ما بعد الاستعمار، وقد كانت هذه المناخات حاضنة لاندلاع أربعة حروب بين الدول الوريثة (الخلف)، واستمرت في حصد الأرواح البشرية وفي تقويض حقوق الأقليات حتى اليوم. وقد أدى قيام الهند بإلحاق إقليم كشمير التي يسيطر عليها المسلمون سلفا، إلى تحدي باكستاني لهذا الموضوع منذ التقسيم، وأسفر النزاع على كشمير عن اندلاع حربين وإلى أعمال عدائية مستمرة، وإلى انتهاكات واسعة للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان من قبل كل من الهند وباكستان. وفي أعوام ١٩٧٠ – ١٩٧١ تم تقسيم باكستان نفسها حسب الانفصال الجغرافي، ليصبح الشطر الشرقي منها "دولة بنغلاديش"، وقد قادت قوى قومية محلية هذا الانفصال؛ الذي صاحبه جولة جديدة من المذابح وأعمال العنف الطائفي المروعة.

وفي فلسطين ـ في التاسع والعشرين من تشرين ثاني ١٩٤٧؛ أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بخطة التقسيم؛ وذلك استنادا إلى تصويت ٣٣ دولة على الخطة التي تقضي بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية على ٥٥٪ وإلى ودولة عربية على ٤٥٪ من أرض فلسطين الانتدابية، وذلك حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ (قرار التقسيم)، وقد صوتت ضد القرار ١٣ دولة من ضمنها جميع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة ودول أخرى خضعت للتقسيم سابقا (الهند وباكستان) ودول جربت التبادل السكاني (تركيا واليونان)، حيث رأت في القرار ما يعرقل تقرير المصير لفلسطين، وقد امتنعت عشر دول أخرى عن التصويت من بينها بريطانيا.[٦] ومع ذلك، فقد فشلت الأمم المتحدة في تنفيذ خطتها لتقسيم فلسطين؛ لأن الدول الأعضاء لم تكن راغبة في إرسال الطواقم/القوات اللازمة لتنفيذ الخطة. وقد وصلت الأعمال العدائية بين المقاومة الفلسطينية والقوات الصهيونية ذروتها، وأعلنت الدول العربية المجاورة الحرب ردا على إعلان إنشاء دولة إسرائيل من طرف واحد في ١٤ أيار ١٩٤٨، وهو اليوم الذي يمثل رسميا نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين. وفي الفترة الممتدة بين صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧ وبين اتفاقيات وقف إطلاق النار بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٩، تم قسرا طرد وترحيل حوالي ٨٠٠،٠٠٠ فلسطيني (حوالي ٨٠٪ من السكان الأصليين) من ٧٨٪ من أرض فلسطين، هذه المساحة التي أصبحت دولة إسرائيل، كما تم تدمير الحضارة الفلسطينية ما قبل عام ١٩٤٨.

إن فشل الأمم المتحدة في تطبيق خطة التقسيم لعام ١٩٤٧، ومن ضمن ذلك رفض الأمم المتحدة لإعلاء حكم القانون، وإذعانها لإعلان إنشاء إسرائيل بالقوة من طرف واحد؛ كل ذلك أعاق عملية تحرر فلسطين من الاستعمار، ووضع الإطار لظهور نظام الفصل العنصري الذي نشهده اليوم، كما أسس أيضا إلى ظهور المقاومة الفلسطينية الحديثة، التي تمثلت في منظمة التحرير الفلسطينية، وهيأ لمناخ العنف، الفوضى والإفلات من العقاب، وعدم إنفاذ أحكام القانون الدولي، والنتيجة كانت أعمال عدائية متواصلة وخمسة حروب أخرى على الأقل، كما أدت إلى الاحتلال العسكري والاستعمار الإسرائيلي لمساحة الـ٢٢٪ المتبقية من فلسطين منذ عام ١٩٦٧، إضافة إلى الانتهاكات الواسعة للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان.

علاج الدول الخلف لقضايا اللاجئين والأقليات

الهند وباكستان ـ على الرغم من كون تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتي الهند وباكستان الحديثتين؛ قد خطط له كي يتم على امتداد الخطوط الدينية بين الهندوس والمسلمين، فإن الخطة لم تتضمن تبادلا أو ترحيلا واسعا للسكان. وبرغم الشكوك المبكرة التي أثارها النقاد، كانت

قيادة المؤتمر الوطني الهندي والرابطة الإسلامية تأمل في احتواء حركة السكان بواسطة التقسيم المقيد على أساس خطوط الأغلبية الدينية، وكان متوقعا أن تظل الأقليات الدينية في مكانها تحت سلطة الدولة الخلف. والسؤال هو إذا ما كان ممكنا تفادي الانتشار الواسع للمجازر وعمليات التهجير الجماعية؟ أو كان يمكن منع حصولها فيما لو لم يتم إعادة رسم خطوط التقسيم؟ ومع الأسف، أنه لم يعد بالإمكان الإجابة بوضوح على هذا السؤال اليوم!

إن التدابير التي اتخذتها الدول الخلف بعد التقسيم، وعوضا عن أنها أكدت أن عمليات ترحيل السكان والتطهير العرقي لم تكن مقصودة؛ فقد قامت كل من الهند وباكستان بتبني دساتير علمانية تكرس الحق الأساسي في المساواة للأقليات التي تعيش تحت سلطتها، وعلى الأقل؛ يمنح الدستور الهندي حق اختيار المواطنة (الجنسية) للأشخاص الذين هجروا إلى باكستان، وقد وفرت الاتفاقيات الأولى التي جاءت بعد التقسيم المبدأ الذي يقضي بأن ملكية أملاك اللاجئين يجب أن تظل مناطة باللاجئين أنفسهم، وأن أية دعاوي بالحصول على تعويضات يجب أن ترفع باسمهم من قبل الدولة المستقبلة لهم.[٧] كما تضمنت الاتفاقيات اللاحقة بين الهند وباكستان، كمثال اتفاقية نيودلهي في عام ١٩٥٠؛ أحكاما من أجل عودة اللاجئين وأحكاما لاستعادة الأملاك، وأخرى تحمي حقوق الأقليات. وفي الحقيقة، فقد ظهر أن العديد من اللاجئين قد عادوا واستردوا أملاكهم، بالرغم من أن تطبيق هذه الاتفاقيات قد ظل جزئيا.[٨] وهذه الأيام، يشكل المسلمون ١٣,٤٪ على الأقل من مواطني الهند، ويشكلون مجموع سكاني يوازي تقريبا عدد السكان المسلمين في باكستان.

في فلسطين ـ إسرائيل: فإن الفشل في تطبيق خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين قد تبعه فشل إسرائيل، وهي الدولة الخلف الوحيدة في فلسطين، في الالتزام بالأحكام التي تضمنتها خطة الأمم المتحدة بوجوب وجود حماية دستورية لحقوق الأقلية، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١؛ فإسرائيل لم تحترم القانون الدولي الخاص بتعاقب الدول الذي يحمي الحق في المواطنة (الجنسية) للسكان الأصليين، كما لم تحترم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي صدر في كانون أول ١٩٤٨ والذي ينص على وجوب السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين. لم تتبنى دولة إسرائيل دستورا، ولا يشتمل أيا من "قوانينها الأساسية" على ضمان لحق المساواة. وفوق ذلك سنت إسرائيل نظاما مزدوجا من القوانين والأوامر العسكرية، وهو نظام يعطي امتيازات للمهاجرين والمواطنين اليهود، وتمييزي ضد اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين / المقيمين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة؛ أي أنه نظام فصل عنصري.

هذا التمييز واضح بشكل خاص في قوانين الجنسية الإسرائيلية، على سبيل المثال قانون العودة لعام ١٩٥٠ وقانون الجنسية لعام ١٩٥٢، والتمييز واضح في نظام الأراضي الإسرائيلي (قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠)، وقد تم تجريد لاجئي عام١٩٤٨ الفلسطينيين من حقوقهم القومية، وتم نقل أملاك اللاجئين والمهجرين داخليا إلى ملكية الدولة بموجب نفس النظام القانوني المزدوج. ويتم حرمان جميع اللاجئين الفلسطينيين من العودة لإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أن استمرار إسرائيل في انتهاكها للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان؛ يؤدي إلى المزيد من التهجير القسري للفلسطينيين. وقد استخدمت إسرائيل منذ عام١٩٤٨ القوة العسكرية، الاحتلال وتخطيط التنمية العامة، الهجرة – فضلا عن قوانينها التمييزية – بقصد الحفاظ على سيطرتها على المزيد من الأراضي والموارد لمصلحة اليهود، ومن اجل استبعاد الفلسطينيين وتقليص عددهم. إن مثل هذه الممارسات توازي ترحيل السكان، وقد أطلق على هذه الظاهرة لاحقا اصطلاح "التطهير العرقي".

وأخيرا، ففي هذه الأيام، يعتبر ترحيل السكان، أو التطهير العرقي؛ جريمة بموجب القانون الدولي، وإذا ما تم تنفيذ التقسيم خلافا لإرادة السكان فإنه يعتبر غير قانوني. وعوضا عن ذلك، يبدو أن هناك إجماع بين علماء القانون وفي أوساط المجتمع الدبلوماسي المعاصر؛ بأن تقسيم الدول هي طريقة مكلفة جدا لحل الصراعات، وتنطوي على مخاطر ومن غير المحتمل أنها تقود إلى نتائج مستقرة في المجالين السياسي والاجتماعي. والمراجعة للتقييمات والآراء التي نشرت هذا الصيف بمناسبة الذكرى الستين لتقسيم شبه القارة الهندية؛ تؤكد بأن هذا هو أحد الدروس المستفادة من تلك التجربة. وكما تطورت عملية الاهتمام بسيادة الدول الموجودة لتكون شاغلا أساسيا للمجتمع الدولي؛ فإن تردد المجموعة الدولية في نهايات القرن العشرين في قبول أو تشجيع قيام دول جديدة عبر التقسيم أو الفصل؛ يمكن فهمه في ذات السياق.

وفي حالة فلسطين ـ إسرائيل، حيث فشل التقسيم منذ عام ١٩٤٧، وحيث يوجد لدولة إسرائيل سيطرة فعالة على كامل أرض فلسطين التاريخية منذ عام١٩٦٧؛ ومع ذلك يرفض نفس المجتمع الدولي النظر في بدائل أخرى؛ مثل نماذج توحيدية من أجل حل الصراع، وهو يواصل السعي من أجل نموذج التقسيم لدولتين بصفة مستمرة، ودون النظر إلى المخاطر والتكلفة الهائلة لهذا النموذج الفاشل، بما في ذلك المخاطر الناجمة عن استمرار معاقبة السكان بالترحيل الاجباري لمدة ستين عاما (أي، التطهير العرقي).

إنغريد جرادات غاسنر هي مديرة بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

هوامش

١ أمنون روبنشتاين: "لا أحد ينق على الهند بشأن حق العودة"، هآرتس، ٢٠ حزيران، ٢٠٠٠. ومن اجل نقاش مماثل، أنظر/ي: جون بيترز: "لماذا يعامل اللاجئون الفلسطينيون بطريقة مختلفة عن بقية اللاجئين في العالم؟"، على الموقع الالكتروني: www.eretzyisroel.org

٢ "ريائدر كـوار"Ravinder Kaur: "الهند وباكستان: دروس التقسيم"، ١٦ آب، ٢٠٠٧، على الموقع: www.open-democracy.net ، هناك العديد من التقييمات والتقارير التي نشرت في عام ٢٠٠٧ وتوفر تحليلات لكتاب هنود وباكستانيين حول ميراث تقسيم شبه القارة الهندية، كلها خدمت كمصادر إضافية لهذه المقالة.

٣ أنظر/ي: لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشان فلسطين (UNSCOP)، تقرير مقدم للجمعية العامة بتاريخ ٣ أيلول، ١٩٤٧ (A/٣٦٤)، ص ١٣٧.

٤ تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشان فلسطين (UNSCOP)، ص ص ١٦٧ – ١٦٩.

٥ تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشان فلسطين (UNSCOP)، ص ١٧٦.

٦ الدول الـ ٣٣ التي صوتت لمصلحة قرار التقسيم: استراليا، بلجيكا، بوليفيا، بيلوروسيا، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدنمارك، الدومينيكان، الايكوادور، فرنسا، غواتيمالا هاييتي، ايسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكوراغوا، النرويج، بنما، الباراغوي، بيرو، فيليبين، بولندا، السويد، اوكرانيا، جنوب افريقيا، الإتحاد السوفييتي، الولايات الامريكية المتحدة، الأوروغواي وفنزويلا.
الدول الـ ١٣ التي صوتت ضد القرار: افغانستان، كوبا مصر اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان والسعودية، سوريا، تركيا، اليمن..
الدول الـ ١٠ التي امتنعت عن التصويت: الارجنتين، تشيلي، الصين، كولومبيا، سلفادور، اثيوبيا، هندوراس، المكسيك، المملكة المتحدة ويوغوسلافيا.
الدولة الوحيدة التي غابت عن التصويت: تايلند.

٧ أنظر/ي: لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشان فلسطين (A/AC ،UNSCOP.٢٥/W/٤١)، ومن ضمنها معلومات حتى العام ١٩٤٨.

٨ أنظر/ي، على سبيل المثال: "جوزيف شيختمان"الأملاك المخلاة في الهند وباكستان"، في "خمسون عاما من العلاقات الهندية-الباكستانية"، المجلد ١، تم تحريره من فيرندر غروبار ورانجارا اروزا (Verinder Groever and Ranjara Arora)، نيودلهي: "منشورات عميقة" Deep and Deep Publications، ١٩٥٥، ص ٥٥. أنظر/ي أيضا: "مارين زريفي" Maren Zariffi: "رد على روبنشتاين: الهند، حق العودة ومقارنة تاريخية"، في fofognet، ٢٣ حزيران، ٢٠٠٠.

مشاريع تبادل الأراضي في جيب اللطرون: أهدافها ومخاطرها

بقلم: أحمد حسن أبو غوش

تحتل قرى اللطرون، عمواس، يالو، وبيت نوبا، موقعا استراتيجيا مهما وسط فلسطين على طريق حيفا القدس. فهي بوابة القدس الغربية وحلقة مركزية على الطرق الداخلية، وطرق التجارة الخاريجية قديما. لذلك حاولت كل القوى الغازية لفلسطين احتلالها والتموضع فيها، ففيها بنى الرومان مدينة كبيرة سموها نيكوبولوس "مدينة النصر" وتمركزت فيها جيوش الفتح الاسلامي، وبنى الصليبيون فيها قلعة محصنة، وأقام فيها الإنجليز مبنى عسكريا. وفي العام ١٩٤٨ شنّت القوات الصهيونية عليها ستة هجمات متتالية لاحتلالها، وحضر بن جوريون بنفسة إلى مشارف خلدة ليشرف على إحدى تلك الهجمات، وعزز القوات المهاجمة وهي اللواء السابع المكون من ثلاثة كتائب مجربة بقيادة ماركوس (وهو ضابط يهودي أمريكي أحضر ليعزز القوات الصهيونية) وقصفت عمواس بالطيران والمدفعية وفشل الهجوم. وعزز اللواء السابع بكتيبة هرال التي كان يقودها في تلك الأيام اسحق رابين، وعجزت رغم ذلك تلك الهجمات عن زحزحة القوات الأردنية والمجاهدين الفلسطينيي منها. فبقيت قرى اللطرون جيبا في خاصرة الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، رغم خسارة أهلها لأراضيهم الخصبة الساحلية المحيطة بقراهم.

وفي حرب حزيران ١٩٦٧ احتل جيب اللطرون صباح السادس من حزيران من قبل اللواء الرابع. فدخلتها القوة المهاجمة دون أية مقاومة. وفي صباح ذلك اليوم دخل الجنود بيوت تلك القرى وأخرجوا سكانها منها تحت تهديد السلاح، وجمعوهم في ساحات القرى، وأطلقوا النار فوق رؤوسهم وأمروهم بالسير نحو مدينة رام الله دون أن يتمكنوا من أخذ أي شيء من حاجياتهم. وبعد أسبوع بدأت جرافات المحتلين بتدمير البيوت، وأغلقت هذه المنطقة بقرار عسكري رقم ٩٧/ لسنة ١٩٦٧ لأسباب أمنية.

ويكفي أن نذكر أن الوثائق الإسرائيلية كشفت عن وجود خطة معدة قبل حرب حزيران باسم "دوفش" لاحتلال جيب اللطرون، واعترف اسحق رابين رئيس أركان الجيش الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ باعطائه أمرا بتدميرها، وكذلك فعل عوزي نركيس قائد المنطقة الوسطى، أما موشي ديان، فقد ساوم أركان الحكومة الإسرائيلة بموافقته على إرجاع سكان قلقيلية وبيت عوا وغيرها من القرى التي بدأت فيها عمليات تدمير وتهجير بشرط موافقة الحكومة على عدم إعادة أهالي قرى اللطرون إلى قراهم، لنعرف مدى إهتمام القادة الأمنيين بالسيطرة على جيب اللطرون.

بالمقابل، رفض أهالي القرى كل عروض الاحتلال بالتعويض أو التوطين أو التبديل، وقد عرضت عليهم فعلا سنة ١٩٦٧، وظلوا مصرين على حقهم في العودة إلى قراهم، وأصروا عبر أربعين سنة من التشرد والتشتت واللجوء على أن ما حدث في قراهم جريمة حرب، وكان الحد الأدنى لمطالبهم، وما زال هو، حقهم في العودة إلى قراهم لإعمارها ، بغض النظر عن آفاق الحل السياسي.

في مواجهة مطالب أهالي القرى العادلة المدعمة بحقهم المعترف به دوليا، استمر المحتلون بفرض سياسة الأمر الواقع، وتغيير معالم القرى الثلاثة بإقامة متنزه عام فوق أرض عمواس، ومستوطنة نفي حورون فوق أراضي بيت نوبا، وشق طريق سريع من وسط قرية عمواس، وهم الآن يبنون خط سكة حديد يمر من أراضي قرية يالو.

السعي لإقرار فلسطيني بهذه الممارسات

قامت سياسة الحركة الصهيونية قبل سنة ١٩٤٨، وبعدها دولة إسرائيل، على أساس فرض الأمر الواقع وتحصيل اعتراف دولي به، ثم العمل على إقرار الأمة العربية والشعب الفلسطيني بهذا الواقع بالقوة. وكان وما زال رفض الشعب الفلسطيني لهذا الواقع من أهم المخاطر على الوجود الصهيوني في فلسطين. فخطر التهديد، كان أيضا وما زال أحد أعمدة السياسة الصهيونية. وكان المجال الأمني ركيزة أساسية لتبرير كل الاعتداءات على شعبنا واغتصاب أرضه وتشريده. لكن المحرك الأساسي لمن يتعمق في الفكر الصهيوني، هو السيطرة على مزيد من الأرض، وتعزيز إستراتيجية حق اليهود في "وطنهم التاريخي"، على أساس الممكن تاريخيا، لذلك القضم التدريجي للأرض الفلسطينية بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة هو محور التحرك والنشاط الإحلالي المستمر في فلسطين.

لقد استطاعت الحركة الصهيونية احتلال معظم الأرض الفلسطينية سنة ١٩٤٨ واعترف العالم بها كدولة، وما زالت تمارس سياسة الإحلال التدريجي في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧. وحتى الآن لم تواجه ضغطا حقيقيا لإجبارها على الإنسحاب من الأرض التي احتلتها، أو حل قضايا الشعب الفلسطيني الصابر الصامد على حقوقه رغم التشريد والتشتيت والقتل المتواصل، فلماذا توافق على تبديل أرض بأرض، وأية حقوق تملكها في أرض محتلة لتبادلها؟ والسؤال الأهم هو، هل هي مجبرة على مبادلة أرض بأرض؟

من خلال دراسة تطور ما حدث في فلسطين، كان هنالك مفاجآت على صعيد تطبيق استراتيجيات الحركة الصهيونية أسفرت عن وضع اسرائيل في أزمات، رغم كل الدعم المعنوي والمادي الذي تحصل عليه من حلفائها، وهم دائما القوى المسيطرة عالميا. فإبقاء فلسطينيين في المناطق المحتلة سنة ١٩٤٨، وعدم قدرتهم على سلب الشعب الفلسطيني، حتى في داخل دولتهم، إرادته في التحرر والمطالبة بحقوقه، خلخل استراتيجية الدولة اليهودية، والادعاء بديموقراطيتها. واعتراف العالم بدولة إسرائيل بحدودها التي قامت عليها سنة ١٩٤٨ جعلها دولة محتلة لبقية الأرض، وهذا أحدث خلخلة في استراتيجية "الحق التاريخي في وطن اليهود القومي، فلسطين الطبيعية". لذلك، ولو بحياء، العالم اليوم يصر على أن ممارسات الاحتلال في الضفة الغربية، وبالذات ضم القدس، وبناء المستوطنات، ومصادرة الأرض، وقتل الشعب الفلسطيني، وتدمير موارده، ممارسات إحتلالية غير شرعية. ونؤكد أن، الأمر سيبقى كذلك، بل سيتعاظم النقد لإسرائيل طالما الشعب الفلسطيني يصر على حقوقه المشروعة ويطالب بها، وطالما قياداته السياسية ترفض التسليم بالأمر الواقع. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض الحقوق، كحق اللاجئين في العودة لا يلغيها اتفاق سياسي، ومع ذلك يضعفها.

من هنا لا بد من صرخة تسمعها قيادات الشعب الفلسطيني، "لا تلغوا حقا معترفا به لشعبكم، واصمدوا على حقوقكم كما صمد شعبكم عليها. وارفضوا منطق التبديل حتى لو كان مغريا شكليا لظهوره كتقدم على طريق تحقيق حل سياسي". لستم مضطرين لتبادل سكان وأرض بسكان، ونشك أن شعبنا في الداخل طالب بهذا التبادل أو يوافق عليه، ولستم مضطرين بمبادلة جيب اللطرون، لأنه أرض محتلة سنة ١٩٦٧ ويسري عليه ما يسري على كل الأرض المحتلة، وسكان القرى الثلاثة صمدوا عبر أكثر من أربعين عاما وهم يطالبون بحقهم المشروع في العودة إلى قراهم ، ومحاكمة مجرمي الحرب على ما حدث في هذا القرى ، فلماذا نخفف أزمة المحتل ، ولماذا نضحي بقضية الانتصار فيها مضمون؟

التبديل، وأسس الحل النهائي وفرص التحقيق

يأتي التبديل منذ اتفاقية أوسلو ضمن ترتيبات الحل النهائي، فهل نحن على أبواب حل نهائي لنقر بإمكانية حصول تبديل؟ أنا أشك بذلك، لأن الوضع الدولي، ورغم استمرار وجود القضية الفلسطينية بكل عقدها وتشعباتها على أجندته، عاجز حتى الآن بسبب الحماية الأمريكية للسياسات العدوانية الإسرائيلية على فرض الانسحاب الإسرائيلي من الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧، وعاجز عن حل قضية اللاجئين التي تقلق حتى أقرب حلفاء أمريكا في الأقطار العربية، وعاجز حتى عن ترتيب وضع مريح ولو نسبيا لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة ينسيهم قضيتهم حسب اعتقاد بعض المخططين والمفكرين الإسرائيليين والأمريكيين.

ولو تتبعنا نمط تفكير الإسرائيليين الأكثر اعتدالا، لوجدنا أن الحل حسب اعتقادهم ممكن على أساس تقسيم فلسطين التاريخية (على أساس حدود ١٩٦٧). ولكنه، وبسبب الأخطار الاستراتيجية، التي تواجه إسرائيل حسب اعتقادهم، وهي، الخطر الاسلامي والخطر القومي والخطر الاقتصادي الحربي، والخطر على الاستيطان، يجب أن يتمرحل. فإنهاء الاحتلال هو الأنسب حسب رأيهم، والانسحاب يثير الشكوك بالضعف، لذلك الفصل هو الحل في المرحلة الأولى لتفادي الأخطار الأربعة، والفصل يقوم على أساس حدود جدار الفصل، وإذا لم يحقق الانسحاب تخليا عن حق العودة من قبل الفلسطينيين فلن يكون انسحابا إلى حدود ١٩٦٧، لأن الخطر الأمني ما زال قائما، لذلك يجب ألا يتم الانسحاب الكامل ويجب ألا يحصل الفلسطينيون على دولة ذات سيادة. فالحل القائم على الانسحاب فيه "تضحية كبيرة"، برأيهم، ويحتاج إلى ثمن يدفعه الفلسطينيون والعالم.

مما سبق، فإننا نعتقد، أن ما هو مطروح من خلال المفاوضات الحالية التي تهدف إلى الوصول إلى تفاهمات، ليس أكثر من تعزيز موقف أسرائيل، وتحقيق انتصار وهمي للأمريكان المهزومين في العراق وأفغانستان، ولن يحقق للشعب الفلسطني أي انجاز. المطلوب منا أن نتعمق أكثر في سياسة الإسرائيليين التفاوضية، وأن لا نقدم لهم هدايا أثناء التفاوض تحقق لهم أهدافهم وتبعدنا عن تحقيق أهدافنا.

خلاصة

الإقرار بالتبادل من قبلنا هو إقرار للسياسات الإحلالية التوسعية في أرضنا على حساب شعبنا، ومساعدة إسرائيل على تطبيق سياسة الترانسفير السكاني والجغرافي بدون مقابل. إن شعبنا في الداخل لا يتشكى لأنه صامد في وطنه ولا يطالب بالخروج منه وهو يضحي ويناضل من أجل حقوق المشروعة. وأهلنا في قرى اللطرون الثلاثة ما زالوا صامدين على موقفهم وحقهم في العودة إلى قراهم لإعادة إعمارها، وهم يعتبرون ما حدث في هذه القرى جريمة حرب يجب أن يحاسب المجرمون عليها.

إن الحل النهائي ليس له آفاق قريبة، ويجب أن يقوم على انسحاب إسرائيل من كل شبر احتلته سنة ١٩٦٧ بدون تقديم أية جوائز لهم على ما ارتكبوه من جرائم ضد شعبنا ووطننا.

إن التخلي عن حقوق شعبنا الثابتة والواضحة والمعترف بها انسانيا ودوليا وشرعيا وقانونيا ليس انجازا، بل هو تدمير لقضيتنا.

---

* أحمد أبو غوش هو باحث إقتصادي ورئيس جمعية أهالي عمواس.

الانقسام الفلسطيني وأثره على حقوق اللاجئين الفلسطينيين

بقلم: تيسير نصر الله* وأنور حمام *

منذ ما يقارب السنتين، والحالة الفلسطينية تعيش صراعا محموما على السلطة. توّج هذا الصراع بالحسم العسكري والسيطرة على قطاع غزة، ووصف هذا الحسم أو الانقلاب بـ "الدموي" من قبل حركة فتح، و "الاضطراري" من قبل حركة حماس، وما نتج عنه من انقسام في بنية النظام السياسي الفلسطيني، وانقسام في الجغرافيا والهوية والمرجعيات والرؤى والمواقف والتوقعات والتصورات.

لقد جاء الانقلاب – السيطرة في ذروة إحياء أبناء الشعب الفلسطيني الذكرى التاسعة والخمسين للنكبة، والذكرى الأربعين لاحتلال الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ليعطي إشارة سيئة الدلالة في هكذا توقيت، بل ليتم الحديث عن نكبة جديدة بدأت معالمها تنجلي، ولكن هذه النكبة كانت على يد الإخوة أنفسهم.

الإطار العام للانقسام

منذ "أوسلو" والمجتمع الفلسطيني يعيش ثنائية حادة واستقطابا محموما، بين توجهين وفصيلين وفهمين ومنطلقين ورؤيتين. هذه الثنائية الاستقطابية شكّلت عائقا حقيقيا أمام أي محاولة لقراءة تحليلية للواقع، من خلال استبعادها لفصائل وقوى وشرائح ورؤى أخرى كانت ولا تزال فاعلة في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الفلسطيني، وهذه الثنائية المعبّر عنها بمقولات متعددة "كنهج التسوية – نهج المقاومة"، و"السلطة – المعارضة"، و"الاسلامي – العلماني"، و"فتح – حماس"، و"الفساد – الاصلاح"، و"الاستسلام– الممانعة"، "العقلاني والمتنور– الغيبي والظلامي"، و"رايات خضراء – رايات صفراء"، دفعت هذه الثنائيات نحو صراع حاد وانقسام ومحاولات إقصاء وتشويه ورفض للآخر، وانعكس ذلك سلباً على ازدواجية الخطاب السياسي الفلسطيني، والتمثيل، والمنافسات من أجل إثبات قدرة كل طرف على ضرب الطرف الآخر. وهذا ما يعزز نظرية أن "أوسلو كاتفاق" عززت مفهوم الانقسام والتصادم الداخلي (الذي يأخذ مستويات مختلفة بين التيارين) لإثبات المكانة والقوة والنفوذ داخل المجتمع عبر محاولة كل طرف تأكيد حضوره الجماهيري في الشوارع، أكثر منه " صراعا على برامج"، وتجلّى هذا الاستقطاب الثنائي في صراع محموم لإثبات تمثيل كل طرف لأكبر قطاعات المجتمع عبر انتخابات مجالس الطلبة والنقابات والجمعيات والمؤسسات والاتحادات الشعبية، وصولا إلى صراع طال كل المقدسات "بالتخوين والتكفير والإقصاء والاستبعاد". هذه الثنائية ساهمت على نحو سلبي بخلق منافسة، واستقطاب، وتعميق الفجوات، وتوتير الأجواء، والريبة وعدم الثقة وغياب مفاهيم التسامح، وشيوع التحريض والنزعة الإقصائية وتجريد الآخر من الشرعيات وخصوصا الشرعية الوطنية التي تمنح عادة من جملة مصادر، أهمها التاريخ النضالي والتضحيات، ومدى الالتفاف الجماهيري، واخذ شكل الانقسام في سيطرة كل طرف على جملة من المؤسسات التي تعمل بشكل فاعل على تعزيز توجهاته، على حساب الطرف الاخر. فحركة فتح خلقت جسما بيروقراطيا مهولا عبر تعيينات لا حصر لها للكوادر الفتحاوية في مؤسسات السلطة وأجهزتها الأمنية ومؤسسات منظمة التحرير ودوائرها، ولعبت الصحف والتلفزيون والراديو الرسميين دورا بارزا في الترويج لهذا القطب، وتعزيز مكانته " كحامي للمشروع الوطني الفلسطيني" وللقرار الوطني الفلسطيني المستقل. في حين أن حركة حماس سيطرت على شبكة واسعة من الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة، وسيطرت على مؤسسات "تتخذ أشكالا تعبوية دعوية محورها المسجد والمؤسسات والمنابر الاجتماعية المختلفة" وصحف وراديو محلي وتلفزيونات ومواقع الكترونية كلها كانت في خدمة التوجهات الهجومية على سلطة فتح باعتبارها سلطة فساد، وتنازل، وفشل في إدارة حياة الناس، وبدت حماس كتيار إسلامي أكثر تمسكا بالديمقراطية "باعتبارها الطريقة الوحيدة الممكنة للوصول للسلطة".

الأخطر في هذه الثنائية الاستقطابية هو تراجع مكانة التعددية السياسية، فبقصد او بدون قصد تم تهميش باقي التوجهات والقوى الأخرى. وهذه الثنائية احتكرت قرار السلطة والمعارضة في آن واحد. فقوى اليسار وجدت نفسها خارج اللعبة تماما، فمن جهة هي لا تشارك في قيادة النظام السياسي الرسمي أو السلطة، عدا بعض الارضاءات التي حصل عليها حزب الشعب والنضال الشعبي وفدا من تعيينات ووظائف على نحو محدود لم ترتقي لموقع التأثير في القرار السلطوي، وفي الوقت ذاته بقيت قوى اليسار المعارضة لاوسلو كالجبهتين الديمقراطية والشعبية لا تملكان زمام المبادرة بخصوص قرار المعارضة الفلسطينية الذي احتكرته حماس. إن هذه الوضعية أوجدت خللاً بنيويا في بنية الحقل السياسي الفلسطيني، الذي فرض انسدادا لا بد من التغلب عليه إذا ما أريد لحياة سياسية ديمقراطية حقيقية أن تتمخض عن مشاركة سياسية.

تراجع مكانة حق العودة

كان للانقلاب الذي قادته حماس تأثير مباشر وعميق على مجمل الخطاب الفلسطيني، ومنها ما يتعلق بقضية اللجوء والعودة. فلا أحد يتحدث اليوم إلا عن موضوعات الانقلاب والاعتداءات والاعتداءات المضادة، ولا يتم الاستماع إلا لحملات التشهير والفضائح والأكاذيب والتشويهات والافتراءات من هنا وهناك في محاولة يائسة لطمس الآخر الفلسطيني. لم يعد الاهتمام بحق العودة باديا للعيان، وكأن الحديث عن العودة أصبح جزءً من الترف الفكري في ظل هذه الأجواء الملبدة بالأحقاد الداخلية وطغيان الصراع الداخلي على الصراع مع الاحتلال.

ولعل من المؤشرات البارزة لتراجع مكانة حق العودة بسبب الانقسام والانقلاب ما نلمسه في هشاشة المشاركة الشعبية في مهرجانات النكبة التي تم تنظيمها في مختلف مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، بل أن هناك مناسبات تخص اللاجئين والمخيمات قد مرت مرور الكرام دون تذكرها كوعد بلفور ومذبحة صبرا وشاتيلا ومذبحة دير ياسين، ويوم اللاجئ والمخيم الفلسطينيين ويوم اللاجئ العالمي.

أثر الانقسام على حق العودة

منذ سنة ولغاية الآن، نعيش جملة من الأحداث التي تخص بشكل مباشر قضية اللاجئين وحركة العودة، ولكن الأحداث الفلسطينية الداخلية والدم الذي سفك كان ملفتا للانتباه أكثر من هذه الاحداث.

أولا: أحداث نهر البارد

دُمّر مخيم نهر البارد في لبنان على رؤوس أصحابه حجرا حجراً، وقتل من قتل وشُرّد من شُرّد. والمُحزن والمُفجع أن التواطؤ الفلسطيني (من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار) قد خيّم على المشهد برمته، وأعطى الشرعية للمهاجم كي يُهاجم وبالشراسة التي شهدناها، وروايات وحكايات تداولها اللاجئون حول حقيقة ما حدث ويحدث داخل المخيم، بين متحدث عن المؤامرة وأن ما حدث ما هو الا مقدمة لتصفية بقية المخيمات، وبين مُشرعن للإجراء باعتبار أن هنالك عصابة كانت ستزعزع استقرار البلد المضيف وتقيم دولة سنيّة في الشمال اللبناني، ومواقف فصائلية متصيدة للآخر الفصائلي الفلسطيني. والتصيد كان بالتعبيرات، أما العمق فكان الجميع موافق ومؤيد وشريك على نحو ما.

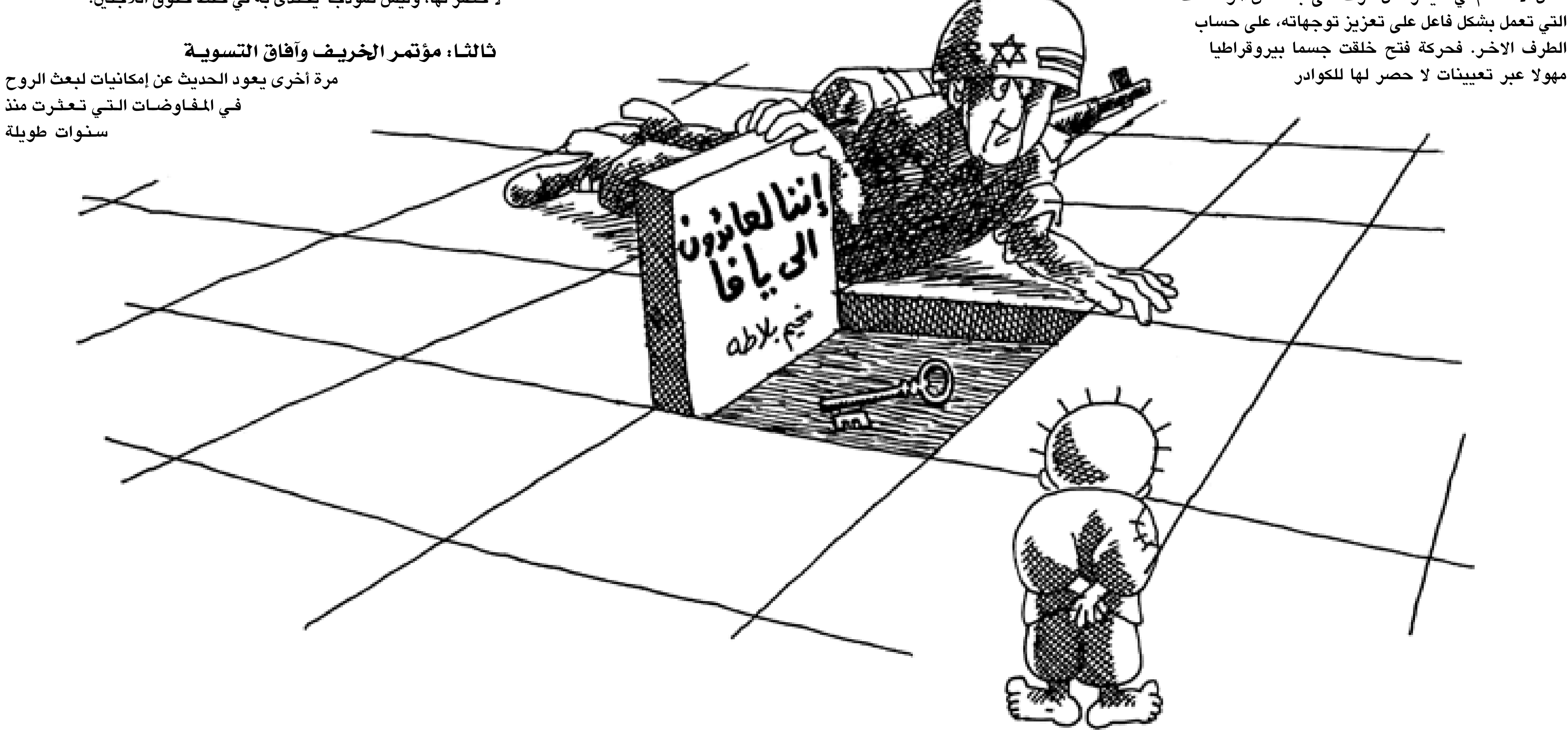
تدريجيا غاب ما يحدث داخل المخيم أمام ما كان يحدث على أرض غزة من اقتتال وخطف وتدمير واشتباكات وقضم للشرعيات والمكانه والهوية والانتماء، وأصبح نهر البارد قضية مؤجلة وهامشية في الوعي الفلسطيني الذي سيطر عليه الانقسام وتناقض الروايات والتحول التدريجي للصراع من صراع مع الاحتلال الى صراع محموم على سلطة هشة وغير موجودة الا في أذهان المتصارعين.

ثانيا: اللاجئون الفلسطينيون في العراق

منذ احتلال العراق وشعبنا الفلسطيني اللاجئ هناك يعاني كما لم يعاني أي لاجئ فلسطيني آخر. فهو مُحاصَر بالمليشيات الطائفية التي ضلت الطريق تعمل به قتلا وتشريدا. وبرزت مشكلة المخيمات الحدودية والنقاشات التي دارت وتدور حول ضرورة نقلهم الى بلد ثالث. هذه القضية الحيوية والحسّاسة لم يتم الاهتمام بها مطلقا بل تعرضت للإهمال الرهيب من المستويين الرسمي الفلسطيني والشعبي، ولم يتم النقاش المفترض حول هذه القضية وأبعاد النقل إلى بلد ثالث. وهنا لا أحد يناقش هذه المسائل بعمق من الناحية القانونية والحقوقية، رغم أن خروج اللاجئين الفلسطينيين من العراق أصبح ضرورة لا بد منها، كذلك الأمر حول نقلهم واختيارهم الحر. هناك محاولات لنقلهم للسودان رغم أن هناك اعتراضات واسعة كون السودان بلد لديه مشاكل لجوء لا حصر لها، وليس نموذجا يحتذى به في حفظ حقوق اللاجئين.

ثالثا: مؤتمر الخريف وآفاق التسوية

مرة أخرى يعود الحديث عن إمكانيات لبعث الروح في المفاوضات التي تعثرت منذ سنوات طويلة



www.najialai.net

والتي لم يعد أحد يأمل منها شيئا. والحديث عن مؤتمر الخريف وإمكانية طرح قضية خضعت هي أيضا للجدل والروايات المتناقضة والاستخدامات السيئة، فبين توجه يقول بأن المؤتمر سيشكل فرصة لفتح منافذ واmal للحل العادل على أساس الشرعية الدولية، وبين توجه يقول بأن ما حدث ويحدث عبارة عن مؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية وعلى رأسها قضية اللاجئين، وفي زحمة الانقسام ترجم الانقسام حول المؤتمر ولكن مرة أخرى دون معالجات حقيقية للقضايا المطروحة الى أجندات المؤتمر.

رابعا: الذكرى الستون للنكبة ورئاسة اللجنة العليا

من المفترض أن تكون الذكرى الستين للنكبة الفلسطينية حدثا هاما، وتحتاج الى تفكير إبداعي لإحيائها، وتحتاج الى رؤية توحد لا تفرق، وفعاليات تعطي إشارات هامة حول ما يمثله حق العودة لملايين اللاجئين المنتشرين فوق أرض فلسطين والشتات. هذه الذكرى تحتاج أيضا الى شعار وطني كبير تنضوي داخله كل المعاني والفعاليات والرسائل المقصود ارسالها في الذكرى الستين وخصوصا للداخل الفلسطيني ولجموع اللاجئين وللعالم العربي والكون بأسره.

لغاية الآن الإشارة الأكثر سوءً تمثلت بما تردد من تعيين ياسر عبد ربه رئيسا للجنة الوطنية العليا لاحياء ذكرى النكبة، والتي قوبلت باستنكار واسع وشديد من قبل فعاليات ومؤسسات ولجان اللاجئين، وهذا الأمر شكّل ويشكّل رهانا حقيقيا حول مدى قدرة قوى اللاجئين على فرض تصورهم الخاص واستعادة الرئاسة التي فرضت عنوة وبكل وقاحة ودون أي اعتبار لما يمثله عبد ربه ووثيقة جنيف من هبوط عن السقف الفلسطيني فيما يتعلق بحق العودة.

إن معارضة عبد ربه لا تعني على الإطلاق دعما لطرف على حساب طرف في الصراع الدائر والانقسام الحاصل على السلطة، ولكن هذه المعارضة يتم استخدامها على نحو سيئ عبر ترويج ان المنظمة التي يمثلها عبد ربه هي المتنازلة عن حق العودة وأن خصوم المنظمة (حماس) هي المتمسكة بحق العودة.

خامسا: تراجع السياسي لصالح الخدماتي

لا أحد منذ الانقسام الذي حدث فلسطينيا يتحدث عن وكالة الغوث وبرامجها، وبل الجديد الذي حصل ان العديد من اللجان الشعبية للمخيمات أصبحت ذات تخصصات خدماتية كتوزيع كوبونات التموين والملابس والتبرعات وتنفيذ المشاريع وبرامج الطوارئ، ونسيت أو تناست الهدف الاساسي الذي أقيمت من أجله وهو الاضطلاع بدور سياسي وتعبوي ولحماية مصالح سكان المخيمات أمام السلطات المحلية (المضيفة) وأمام وكالة الغوث.

سادسا: صورة المخيم كمرتع للجريمة

بدأت صورة المخيم تتقزم تدريجيا، فالمكانة الاجتماعية ورأس المال النضالي الذي كان معيارا رئيسيا في المراحل السابقة لم يعد كذلك. لقد تم الانتقال لمعايير جديدة ورأسمال جديد اقتصادي وظيفي، فمكانة الإنسان الاجتماعية لم تعد تتحدد في السلم الاجتماعي بعدد المرات التي دخل بها الإنسان السجن أو الإصابة أو الإبعاد أو الاستشهاد لأحد أفراد الأسرة، بل تم الاعتماد على متغيرات جديدة، كالدرجة الوظيفية في مؤسسات السلطة والتي تبنى على الموقع التنظيمي والشهادة الأكاديمية وشبكة العلاقات المصلحية الجديدة، ومدى الاقتراب من مراكز القوة والنفوذ. وفي الكثير من الأحيان الاعتماد على "الفهلوة"، وبدأ ينظر للمخيم (في هذه المرحلة) كمجموعة من الشباب الأقوياء وأصحاب هيبة بحكم تاريخهم النضالي، ولذا تم التركيز على استغلال هذه القوة ليصبحوا "كمستزلمين"، من قبل مراكز القوة داخل السلطة والفصائل التي هي خارج السلطة في آن، وأصبحوا في أحيان كثيرة اليد التي يبطش بها المسئول، أو التي يسعى لتجنبها وتحييدها بضمان تحالف مصلحي معها، إضافة إلى أن بعض شباب المخيمات بدءوا يدركون على نحو سيئ مكانتهم وهيبتهم، وهذا الإدراك قاد أعداد منهم لاستغلال هذه الهيبة وممارسة ادوار تسيء لصورتهم هم أنفسهم أولا ولصورة المخيم ثانياً. ومهما يكن فقد ظلت هذه المرحلة تحافظ نوعا ما على وجود حالة نضالية ولكن بدون فعاليه كبيرة، حيث شهدت هذه المرحلة تراجعا للأدوار التنظيمية داخل المخيمات (الفصائل كانت تحكم المخيمات)، وهذا التراجع يعود للتناقضات التي بدأت تظهر داخل البنى التنظيمية وخصوصا فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كالتناقضات بين العائدين والمقيمين، وتناقضات بين القمة والقاعدة، وبين النظرية والتطبيق، وتناقضات عدم القدرة على مواكبة التطورات السياسية والاجتماعية والكونية.

سابعا: وثيقة أحمد يوسف

أثارت الوثيقة التي وقّع عليها أحمد يوسف المستشار السياسي لرئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية حول صيغة التسوية التي ترضى بها حماس مع إسرائيل الكثير من ردود الفعل، وعدم الوضوح خاصة في الهدنة المجانية التي طرحتها، وكذلك في النص الغامض حول " صيانة مبدأ حق العودة" وعدم تحديد المكان الذي سيعود إليه اللاجئون، وعدم التطرق لمرجعيات حق العودة المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار ١٩٤، وأعتبر ذلك تراجعاً عن الموقف الرسمي الفلسطيني الذي يلقى إجماعاً وطنياً.

ثامنا: المتغيرات الاجتماعية في بنية المخيم

يمكن رصد جملة من التغيرات الاجتماعية التي طرأت على بنية المخيم وتأثيراتها والتي لم يتم النظر لها ومعالجتها لا أكاديميا ولا سياسيا ولا اجتماعيا بحكم طغيان الملف السياسي الذي سيطر عليه الانقسام:

أ. الهجرة الداخلية من المخيم: هناك فئتان من البشر تغادر المخيم للسكن خارجه كلما سنحت لها الظروف. الفئة الأولى وهي الحاصلة على رأس مال أكاديمي، أي شهادات أكاديمية عليا، والحاصلة على وظائف حكومية أو وظائف في مؤسسات خاصة، والفئة الثانية فهي فئة المالكين لرأس مال اقتصادي والذين تمكنوا من بناء بيوت خاصة خارج المخيم.

ب. الهجرة الداخلية الى المخيم: بدأت المخيمات تتعرض لغزو من فئات ليست لاجئة للسكن فيها. وهذه الفئات في معظمها تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة، بل من أفقر الفقراء، وعمال مياومة، وعمال خدمات، وهذا الأمر اثر على شكل العلاقات داخل المخيم.

ج. الإجراءات الإسرائيلية: قليلون هم الذين يدركون أنه وخلال انتفاضة الأقصى تم القضاء على جيل كامل داخل المخيمات، جيل تم اقتياده نحو القبور والسجون، فقد تم إفراغ المخيمات من الكم الأكبر من الجيل المؤمن بالمقاومة والتضحية، وهذا الإفراغ تم بالتصفيات والاغتيالات والاعتقالات ولا زالت هذه الإجراءات مستمرة.

د. الاكتظاظ السكاني: المخيم أصبح مكانا لا يتسع للمتواجدين بداخله، والمعادلة التقليدية هي التالي (بقعة أرض ثابتة وسكان متزايدون) والتمدد العمودي للمخيم أصبح يشكّل خطرا على المخيم حيث أن الكثير من البيوت داخل المخيمات لا تقام على أسس هندسية سليمة.

هـ. غياب العمل الجماهيري وطغيان العمل النخبوي: حتى مع بروز اللجان والجمعيات والمنتديات والمؤسسات الخاصة باللاجئين أو العاملة في أوساطهم، هذه اللجان تعمل ضمن برامج ومشاريع ممولة، ومع انتهاء التمويل ينتهي البرنامج أو المشروع، إضافة إلى أن هذه المشاريع يتم فيها انتقاء المشاركين بصورة تضمن الالتزام والانضباط والقدرة على متابعة البرنامج أو النشاط، الأمر الذي يجعل من أعمال هذه المؤسسات مقصورة على فئة دون غيرها، وهذا الأمر أضعف العمل الاجتماعي الطوعي داخل المخيمات والذي كان له ادوار مهمة في حياة المخيم تاريخيا، وكمحدد أساسي لصورة المخيم.

و. تراجع الأدوار التنظيمية الحقيقية لصالح العائلية والعشائرية: فالتنظيمات داخل المخيمات لم تعد تلعب نفس الأدوار الاجتماعية والنضالية والثقافية التي عادة ما ميزتها، وطغت على هذه التنظيمات الامتدادات العائلية، فالموقع التنظيمي أصبح محدد بجملة من المحددات العائلية ومدى امتلاك مصادر القوة.

---

* تيسير نصر الله هو عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو لجنة اللاجئين فيه. السيد نصر الله هو أحد مؤسسي مركز يافا الثقافي التابع للجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين وهو رئيس مجلس إدارته.

* أنور حمام هو كاتب وباحث في شوؤن اللاجئين، ومرشح لنيل شهادة الدكتوراة من جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. السيد حمام هو أيضا عضو مجلس إدارة بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. وله عدة إصدارات حول موضوعة اللاجئين الفلسطينيين.

قدمت هذه الورقة الى اللقاء السنوي الثامن للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، المنعقد في السويد – أوبسالا من ١ إلى ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

تتمة - اتفاقيات السلام حول العالم وحقوق اللاجئين: الدروس المُستفادة

بالعودة الآمنة بدون اية مخاطر او مضايقات او تهديد او اضطهاد. في الوقت ذاته، فان عملية العودة متاحة لكافة اللاجئين دون اي تمييز على اساس العرق او الدين او الآراء السياسية".

وإضافة إلى ما تقدم، فان العديد من الاتفاقيات قد نصت على توفير الضمانات الامنية والعفو للاجئين. فقد نصت اتفاقية السلام الموقعة بين الأطراف المتنازعة في طاجكستان، بالتزام الحكومة بعدم تقديم اللاجئين العائدين الى المحاكمة بسبب مشاركتهم في الصدامات السابقة او الحرب الاهلية التي كانت دائرة في ذلك البلد. اما اتفاقية السلام الرباعية الموقعة في عام ١٩٩٥ حول جورجيا، فقد نصت على "تمتع اللاجئين والمهجرين بالعودة الآمنة دون اي تهديد بالتعرض للاعتقال او السجن او اية اجراءات جنائية اخرى".

ولم تغفل الاتفاقيات الواردة حق استعادة الممتلكات للاجئين والمهجرين، بل ان العديد من هذه الاتفاقيات قد تطرقت اليه بشكل لا يقبل التأويل. ومن بين هذه الاتفاقيات، يلاحظ بشكل خاص اتفاقيات السلام في كل من البوسنة والهرسك، كوسوفو، كمبوديا، غواتيمالا، موزامبيق، بوروندي، كرواتيا، وجورجيا. فتنص اتفاقية السلام الموقعة بين أطراف النزاع في كوسوفو في العام ١٩٩٩، على سبيل المثال، على حق جميع اللاجئين والمهجرين باستعادة ممتلكاتهم التي صودرت منهم بما فيها العقارات، واعادة الاستفادة من هذه الممتلكات بالطريقة التي يرونها مناسبة. اما اتفاقية "اردوت" الكرواتية والموقعة في العام ١٩٩٥، فتنص على حق اللاجئين في استعادة ممتلكاتهم والحق في تلقي التعويض المناسب عن الممتلكات التي لا يمكن استعادتها نتيجة تعرضها للدمار والخراب وان هذا الحق متاح لجميع اللاجئين دون اي تمييز عرقي او ديني.

المعلومات الواجب تزويد اللاجئين بها

تنص غالبية الاتفاقيات التي تم تحليلها في هذه الدراسة على ضرورة ان تقوم الاطراف المعنية بتزويد اللاجئين بقدر كاف من المعلومات حول الاماكن المعروضة لهم لاختيار اقامتهم المستقبلية. واذا اخذنا اتفاقية السلام في بوروندي كمثال، نلاحظ انها تنص بوضوح على ضرورة اطلاق حملات التعريف والتوعية بين اللاجئين والمهجرين حول الاماكن المتاحة امامهم للعودة اليها وكذلك تنظيم زيارات لديارهم الاصلية من اجل التعرف على الاوضاع هناك قبل ان يقرروا المكان الذي سيعودون اليه. اما في جورجيا، فقد اتفقت جميع الاطراف على فتح الابواب امام اللاجئين من اجل الحصول على المعلومات الدقيقة والكافية عن الاماكن التي يحق لهم العودة اليها من اجل اعطائهم الفرصة لاختيار المكان المناسب.

وتشدد اتفاقيات السلام على ضرورة انشاء المؤسسات والهيئات المحلية او الدولية والتي تتولى تنسيق وتسهيل عملية عودة اللاجئين. ومن الامثلة على ذلك، اتفاقية السلام الشاملة حول طاجكستان، والتي وجهت من خلالها كافة الاطراف الدعوة الى الامم والمتحدة ومنظمة الامن والتعاون الاوروبية ومكتب مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، من اجل العمل على المساعدة على ضمان عودة اللاجئين والمهجرين والمساهمة في اعادة ترتيب اوضاعهم في الاماكن التي يختارون العودة اليها. اما في كمبوديا، فان الادارة الانتقالية التي عينتها الامم المتحدة قد لعبت دورا محوريا في تسهيل عملية عودة اللاجئين الى الاماكن التي اقتلعوا منها. وفي بوروندي، اتفقت جميع الاطراف المتناحرة على تشكيل هيئة وطنية عليا مهمتها تنظيم وتسهيل عودة اللاجئين واعادة دمجهم في الاماكن الجديدة التي يختارون الاقامة فيها على ان تعمل هذه الهيئة بالتعاون والتنسيق مع الهيئات الدولية والدول المعنية بالقضية.

على صعيد آخر، فقد نصت بعض الاتفاقيات التي تم استعراضها في هذه الدراسة على تشكيل الهيئات المنفصلة التي تتولى معالجة قضايا الملكية للاجئين والبت في اي نزاعات حول هذه القضايا. وقد تم تشكيل مثل هذه الهيئات في كل من البوسنة وجورجيا وبوروندي. وفي حالات اخرى، كما حصل في كوسوفو، قامت الامم المتحدة بانشاء هيئات خاصة تتولى مهمة التعامل مع الخلافات التي تبرز حول موضوع المساكن والممتلكات التي استعادها اللاجئون. وأخيرا، نشير الى انه في حالات معينة، في البوسنة وبوروندي على سبيل المثال، تم انشاء هيئات مختصة لتحديد قيمة التعويضات التي ستمنح للاجئين الذين لا يرغبون في العودة الى مساكنهم وممتلكاتهم ويختارون الاقامة في اماكن بديلة.

خاتمـة

تعتبر حقوق اللاجئين شرطا اساسيا من الشروط الضرورية لاستمرارية اي اتفاقية سلام. ومما لا شك فيه ان تجاهل هذه الحقوق يضيق آفاق تحقيق السلام والامن الشاملين والدائمين. ولا يمكن تحقيق السلام الا اذا تم تلبية رغبة اللاجئين والمهجرين بالعودة الى ديارهم الاصلية.

ومن الصعب القبول بفكرة تجاهل حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة واستعادة ممتلكاتهم كما هو الحال في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية خاصة وان جميع اتفاقيات السلام التي انهت الصراعات الكبيرة في العالم قد اقرت واعترفت بحقوق اللاجئين وبالتالي لا يمكن القبول باعتبار الحالة الفلسطينية استثناء لهذه القاعدة.

ويعتبر الاعتراف بهذه الحقوق هو الاساس للديمقراطية واحترام حقوق الانسان الاساسية والحريات. ان اية اتفاقية لا تعترف بحقوق اللاجئين وخاصة حق العودة الاختياري قد تقود الى تجاهل حقوق المهجرين واللاجئين وبالتالي لا يمكن ضمان عدم تكرار المشكلة مستقبلا.

صيغ هذا المقال بتصرف كملخص لنشرة مركز بديل غير الدورية التي صدرت في كانون اول من عام ٢٠٠٣، وحملت عنوان: "اتفاقيات السلام واللاجئين: الدروس المستفادة". يمكنك الاطلاع على النشرة كاملة باللغتين العربية والانكليزية، عبر زيارة موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.badil.org .

برنامج مركز بديل لتنمية الناشئة في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين

رسائل قصيرة يُوجهها أطفال فلسطين إلى القيادة الفلسطينية

سيروا على خطى أبو عمار

إلى رئيس وأعضاء الوفد الفلسطيني المشاركين بلقاء السلام المزمع عقده بشهر تشرين الثاني من هذا العام.
السادة المحترمين.
تحية وبعد،

بالأصالة عن نفسي، أنا الطالب محمد نور الدين هندي والنيابة عن زملائي الكرام مجموعة تنمية وتدريب الناشئة في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين في مركز بديل وبالتعاون مع مركز شباب عقبة جبر الاجتماعي، نوصيكم بطاعة الله وعدم مخالفة أمره، وبالسير على خطى زعيمنا الراحل الرمز القائد أبو عمار رحمة الله حيث أبى وتحت الكثير من الضغوط أن يتنازل عن حبة واحدة من ثرى هذا الوطن الغالي على قلوب المسلمين كافة.

أيها السادة الكرام،

وانتم هناك وراء الجدران، تذكروا أن أبناءكم أبناء المخيمات تعاني الأمرين من ذلك الجدار الفاصل بيننا وبين أحلامنا، وتعاني الذل والمرار وراء تلك الحواجز العسكرية الظالمة القاهرة. وتذكروا تلك المروحيات وتلك الطائرات بدون طيار وما تخلفه من قتل أطفال ونساء وشيوخ تذكروا تلك الجرافات التي تقتلع الأشجار والبيوت من جذور جذورها. أيها السادة، لن نطيل عليكم. نقول لكم تذكروا وانتم هناك وانتم في أي مكان أن حق العودة مقدس وقانوني وممكن.

وأخيرا، نتمنى أن تنقلوا للعالم صورة صادقة وصريحة وبدون تقصير او تنازل عن مرارة ما عانينا ونعاني من ذلك الجدار الفصل العنصري وذلك الاحتلال ونذكركم بأن هنالك الكثير الكثير من القرارات الدولية الداعمة لحق العودة وتقرير المصير والعيش الكريم والانسحاب الإسرائيلي العودة والتعويض وغيره.

محمد نور الدين الهندي، مخيم عقبة جبر

رسالة من أطفال المخيمات

من أطفال مخيمات العودة إلى القادة والرؤساء
نقول لكم من ينكر لحقنا بالعودة، ننكر حقه بالوجود
السادة الرؤساء،

نحن أطفال المخيم المنغرسين في أزقة، وشوارع وحارات مخيمات اللجوء والمعاناة والحرمان.

منذ تلك اللحظات السوداء، لحظات النكبة، نكبة آباءنا وأجدادنا، ونحن محرومون من أبسط حقوقنا في الحرية والحياة الكريمة بسبب الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على صدورنا.

أصحاب الرئاسة المجتمعون في قمة الخريف، أنابوس،

نحن الأطفال، لا نطلب الكثير ولا المستحيل، نحن نطلب أبسط حقوقنا، حقنا بالعودة والتعويض، عما اقترفته أيديهم من مجازر، وقتل، وتدمير، وتنكيل، وتشريد.

ونطالب أن نعيش كباقي أطفال العالم بحرية وهدوء وأمن وأمان بدون خوف ولا قلق أو اعتقالات وتدمير. إنه مطلب ليس بالكبير. هو ليس إلا أن تكون قضيتنا، قضية اللجوء الفلسطيني هي أولى القضايا التي لا تقبل القسمة ولا الطرح ولا تسقط بالتقادم.

إننا إذ نطلقها صرخة فلسطينية من قلب المخيم الذي ما زال يعاني منذ ذلك العام المشؤوم عام ١٩٤٨ إلى يومنا هذا، فإننا لن نتنازل عن حقنا بالعودة والتعويض إذ أن هذا الحق ،حق مقدس لكل إنسان مهجر من وطنه.

ربما لا تصل هذه الكلمات الى مسامعكم، لكنها نبضات كل طفل فلسطيني مؤمن بحقه وعدالة قضيته. إننا إذ نتوجه إليكم بكلماتنا هذه، فكلنا أمل أن تصل إلى قلوبكم وعقولكم، فلا شرق أوسط، جديد، ولا عالم متمدن، بدون عودة الحقوق الينا لأنه لا حق بدون أمن، ولا سلام بدون عدالة .

وأخيرا، فإننا بإسم كل أطفال فلسطين نبرقها لكم " من ينكر حقنا بالعودة ننكر حقه بالوجود".
والسلام عيكم ورحمة الله وبركاته.

عبد الرحمن نضال سوالمة وأسيد عبد الكريم نعجة، مخيم الفارعة

في حال لم تستطيعوا تحقيق حق العودة..

نحن أبناء الشعب الفلسطيني نعاني الأمرين من الاحتلال والقتل والتشريد منذ ٦٠ عاما، وأننا في القرن ٢١ لا يوجد شعب على وجه الكرة الأرضية لم تحل مشكلته، إلا مشكلتنا والسبب هو الدول الأوروبية راعية المفاوضات والولايات المتحدة الداعمة لدولة إسرائيل والأمم المتحدة والتي لها ميزان تكيل بمكيالين. ونؤكد على ما يلي: المفاوضات السلمية السابقة بدء من مدريد واتفاق أوسلو وخارطة الطريق كل هذه الاتفاقيات تجاهلت حقوقنا بالعودة إلى ديارنا ومدننا. وان هذه المفاوضات وهذا المؤتمر المنوي عقده في الخريف القادم ما هو إلا مؤتمر علاقات عامة، وأن مفاوضات الحل النهائي هي أخطر مراحل المفاوضات لأن فيها حقوق لا يمكن التنازل عنها ولا يجوز لكم ولأي فرد في التفريط أو التنازل وعليه فإننا نؤكد لكم:

أولا: عدم التنازل عن حق العودة وتطبيق القرار ١٩٤ .
ثانيا: عدم القبول بمبدأ التعويض عن الأرض.
ثالثا: حق العودة حق فردي لا يجوز الاستفتاء عليه.
رابعا: إذا لم تستطيعوا تحقيق هذه المطالب اتركوها للأجيال القادمة وهم أولى بها.
مع الشكر والتقدير،

مجدي عبد الله الدعاجنة، مخيم الفوار

أنا من حيفا ويافا

أنا من حيفا، من يافا، من طين بلادي.

وضعونا في أرجوحة أحلامنا وأصبحنا شعباً مزقته قناعات زائفة بأزقة المخيم ووجدنا أنفسنا في نفس المكان. أنتركهم يرقصون فوق آلامنا ويترجمون مساحات جروحنا كما يريدون؟ نحن شعب مأهول بالشهداء وبمفاتيح العودة، فما زالت جدتي تزين بالمفتاح زنار ثوبها، وما زالت أمي تصنعه عقدا يتدلى على ثوبها المطرز.

نهاية فؤاد عطية قرعان، مخيم طولكرم

ماذا تريدون أن يسجل عنكم التاريخ؟

يا قادة، نحن أمانة في أعناقكم هل نسيتم حقنا؟ ماذا تريدون أن يسجل عنكم التاريخ؟ هل تريدون أن تكونوا معززين مكرمين؟ أم مجرد خائفين؟ إذا أخذ الصهاينة مكاننا في أراضينا فإلى أين نذهب؟ فهم يلاحقونا كالكابوس الذي لا نصحو منه. نريد الاستقلال والعيش بأمان. لقد تحملنا الكثير وتعرضنا لأساليب عديدة من التعذيب والتهجير والتشتت والتدمير والقتل، ولكن لن نستسلم ولن نلين فالحنين يترعرع في قلوبنا.

ياسمين فؤاد عطية، مخيم طولكرم

نُقسم بالله العظيم..

رسالة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية والوفود المفاوضة حول القضية الفلسطينية والحل النهائي والى مؤتمر الخريف.

باسمي وباسم أبناء اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات والذين هجروا من ٥٣١ قرية ومدينة ونسكن في الوطن والشتات، نحن الذين هجرنا بالقوة وقسراً في العام ١٩٤٨، وصودرت ممتلكاتنا وهدمت قرانا ومدننا وعشنا في الشتات طوال ٥٩ عاما من الفقر والحاجة وقلة الحيلة نقسم لكم بالله العلي العظيم ونعاهد الشهداء والجرحى والأسرى على أننا لن نتنازل عن حقنا في العودة إلى بيوتنا وقرانا ومدننا ولن نقبل أي تعويض مهما كان فرديا أو جماعيا، لأن حق العودة أقره القانون الإنساني والسياسي والشرائع الدولية، بالعودة إلى فلسطين كما ونؤكد لكم بأننا نرفض التوطين أو الدمج أو إعادة التأهيل خارج ديارنا كبديل عن حقنا في العودة . ونؤكد لكم إن حق العودة غير قابل للتفريط أو التعريف أو الاستفتاء أو المفاوضة وعليه لا يجوز لكم التفريط باي حق من حقوقنا ولن يرحم شعبنا من يفرط أو يتنازل وسوف يحاسبه كل أبناء شعبنا.

وفقكم الله لما فيه خير لنا في المحافظة على حقوقنا وأملنا إن تكونوا خير من حمل الأمانة.
مع المودة والمحبة

شذا محمد احمد أبو عجمية، مخيم الفوار

إسرائيل ما بدها سلام

أنا الطالب مؤيد محمد السمهوري من مخيم عقبة جبر في أريحا، وساتحدث في هذا الموضوع عن حق العودة للأراضي التي تم تهجيرنا منها بالقوة. فانا أطالب بحق العودة وأشدد عليه لأن حق العودة هو حق قانوني ومقدس ومن حق كل فلسطيني تم طرده من أرضه. ومن أجل ذلك، قامت كبار الدول في العالم بإصدار بعض القرارات ومن أهمها قرار ١٩٤ الذي نص على حق العودة الأراضي التي هُجرنا منها واستعادة الممتلكات والتعويضات، مع أن إسرائيل لم تستطيع معارضة هذا القانون ولكنها تحاول اللعب في بنوده. فإسرائيل الى اليوم تحاول ان تضلل العالم بحقوق الشعب الفلسطيني. إنني أقول للمفاوضين الفلسطينيين الذاهبين الى مؤتمر الخريف أن إسرائيل ما بدها سلام ولا بدها تعطينا إشي. ولو عندها تفكير بذلك لاعطتنا الضفة اللي هي فقط ٢٢ ٪ من فلسطين تبعتنا. فأرجوكم ثم أرجوكم أن لا تفرطوا بحقنا في العودة إلى ديارنا وديار أجدادنا وأرجو أن نأخذ منكم وعد بذلك.

مؤيد محمد السمهوري، مخيم عقبة جبر

رأي في مصداقية التصريحات الإعلامية فيما يتعلق بحقوق اللاجئين

بين الفينة والاخرى نسمع تصريحاً من المسؤولين الفلسطينيين عن الثوابت الفلسطينية. وعندما استفسرت عن فحوى ومضمون هذه الثوابت كان شعار التمسك بقضية اللاجئين، وحقهم بالعودة من أهم الثوابت.

وهنا أتساءل عن اللاجئين في دول اخرى وفي ظروف لانرضاها حتى لاعدائنا ولا يعلمها الا الله، عن هذه التصريحات هل يصدقوا أم انهم يتعلقون بالامال والتمنيات ومؤتمر الخريف الذي يتغنى به الجميع هل يكون بريق أمل لنا ولهم أم أنهم سلموا بالامر، وهل تجدي نفعا المناشدات والمسيرات والاعتصامات التي نقوم بها، وهنا أريد أن يضع المسؤولين والمتكلمون عن اللاجئين أنفسهم مكاننا ومكان هؤلاء المعذبين فهل سيدافعون عنا وعن قضيتنا بجدية واصرار وأمانة أم أنهم سيمرون مرور الكرام وينسوا معاناة اللاجئين مع مرور الايام مع أنهم فلسطينيون ودمنا واحد ولمصلحة من هذا الصمت وهل هي بداية النهاية للاجئين الفلسطينيين في جميع أرجاء العالم .

ميساء الجولاني

مركز الشباب الاجتماعي ..مخيم شعفاط



الائتلاف الفلسطيني لحق العودة يختتم أعمال لقاءه التنسيقي السنوي الثامن

أوبسالا- خاص.

اختتم الائتلاف الفلسطيني لحق العودة أعمال لقاءه التنسيقي السنوي الثامن في مدينة أوبسالا السويدية، أمس الأحد، ببيان ختامي صادر عن اللقاء، أكد فيه على حق العودة للاجئين الفلسطينيين كأساس لأية تسوية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وكان اللقاء السنوي الثامن للائتلاف الفلسطيني لحق العودة قد عقد باستضافة لجنة حق العودة في السويد، عضو الكونفدرالية الأوروبية لحق العودة ولجنة التضامن الفلسطينية السويدية وائتلاف السلام السويدي، وبحضور عشرات المندوبين عن أعضاء الائتلاف الفلسطيني لحق العودة من كل من فلسطين التاريخية، الأردن، سوريا، لبنان، الجزائر، العراق، سويسرا، فرنسا، النرويج، اليونان، ألمانيا، هولندا، الدانمارك، فنلندا، بريطانيا، تشيلي والسويد.

وكان اللقاء التنسيقي السنوي الثامن قد بدأ أعماله يوم الخميس، الأول من تشرين الثاني بزيارة ضريح الفولك برنادوت، مبعوث الأمم المتحدة الى فلسطين والذي اغتالته المنظمات الصهيونية نتيجة توصيته برفض تقسيم فلسطين، ووجوب السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم وذلك كعلاج أساسي لتهجيرهم عن أراضيهم خلال نكبة فلسطين، وكانت توصياته المقدمة الرئيسة لصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. ومن ثم تم افتتاح اللقاء بمشاركة ائتلاف السلام السويدي ولجنة التضامن السويدية - الفلسطينية والعديد من المناصرين للقضية الفلسطينية ووسائل إعلام أجنبية وعربية.



اللقاء التنسيقي السابع للائتلاف، اثينا ٢٠٠٦

وقدم منسقو الأقاليم في الائتلاف الفلسطيني لحق العودة تقاريرهم الى المشاركين الذين ناقشوا بدورهم دور الائتلاف وعمله على مدار العام السابق، متطرقين الى قرارات وتوصيات اللقاء السنوي السابع ومستعرضين لأهم الانجازات والتحديات للائتلاف الفلسطيني. بعد ذلك، قيم المشاركون الأمور الادارية والتنظيمية الخاصة بالائتلاف، ومستوى العلاقات الداخلية، والعضوية والاشتراكات والعضويات الجديدة للائتلاف.

على صعيد النقاش الاستراتيجي، ناقش المشاركون ورقة عمل مقدمة من مجموعتي عائدون سوريا ولبنان حملت عنوان "منظمة التحرير الفلسطينية إعادة بناء وتفعيل مؤسساتها لحماية حق العودة" وورقة مقدمة من لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومركز يافا الثقافي تحت عنوان "الانقسام الداخلي وأثره على حق العودة". كما ناقش المشاركون في الائتلاف الفلسطيني لحق العودة برنامج حملة احياء الذكرى الستين للنكبة للعام ٢٠٠٨، وحملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.

وتجدر الإشارة الى أن اللقاء التنسيقي الثامن للائتلاف الفلسطيني لحق العودة انعقد بالتزامن مع عقد اللقاء السنوي السادس لشبكة مركز بديل للدعم القانوني، وهي شبكة مكونة من خبراء قانونيين من مختلف أرجاء العالم تعمل على تدعيم خطاب حق العودة الحقوقي والقانوني، في سياقات البحث والتحشيد.

حمل عنوان "نحو بناء استراتيجية موحدة للمجتمع المدني الفلسطيني وتجاوز حالة التجزيئية"

مؤتمر المجتمع الأهلي الفلسطيني: مؤتمر أنابوليس يسعى إلى توظيف حالة التجزئة، ونطالب القيادة الفلسطينية بمقاطعته

ضمن سعي منظمات المجتمع الاهلي الفلسطيني لتجاوز حالة التجزيئية الفلسطينية القسرية وتعزيز الدور الوطني للجمعيات الفلسطينية في كافة اماكن تواجدها، عقد على مدار ثلاثة أيام (١٦-١٨ تشرين الأول ٢٠٠٧) في بلدة اغروس القبرصية مؤتمر تحت عنوان "نحو بناء استراتيجية موحدة للمجتمع المدني الفلسطيني وتجاوز حالة التجزيئية"، بمبادرة من اتحاد الجمعيات العربية (اتجاه) ومقرها في مدينة حيفا، وشارك فيه ٤٤ مشاركا ومشاركة يمثلون طيفا واسعا من شبكات وائتلافات العمل الاهلي الفلسطيني والجمعيات في كل من فلسطين والاردن ولبنان وسوريا والكويت إضافة إلى عدد من المؤسسات الدولية الشريكة المناصرة للحق الفلسطيني. في حين منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خروج وفد المنظمات الأهلية من غزة.

وقد ناقش المؤتمرون عددا من الموضوعات أهمها: الواقع الفلسطيني والمستجدات الفلسطينية والاقليمية والدولية بما فيها مؤتمر انابوليس، والاستراتيجية الفلسطينية الجماعية مقابل الحالة التجزيئية القسرية، والمساعي لاعادة بناء المرجعيات وتاكيد الثوابت الفلسطينية، واستراتيجية المرافعة الفلسطينية الجماعية واستراتيجيات الاعلام الفلسطيني، ومسائل التنسيق المحلي والدولي حول القضية الفلسطينية.

وخلص المشاركون في المؤتمر الى بلورة اسس تسهم في تعزيز النضال الفلسطيني التحرري الشامل ضمن كافة سياقاته: الاحتلال واللجوء ومحاربة الوجود الفلسطيني في مناطق الـ ٤٨. كما تمت بلورة مسودة هيكل تنظيمي جماعي وخطة عمل، وتشكيل لجنة متابعة من اجل تطبيق هذه الخطة وقيادة المسار المتفق عليه.

مؤتمر أنابوليس والوضع الفلسطيني

حذر المشاركون في معرض تطرقهم الى مؤتمر أنابوليس، وعبر البيان الختامي الصادر عن المؤتمر من عواقب المؤتمر، حيث نص البيان الختامي على ان هذا المؤتمر، "يسعى إلى توظيف حالة التجزئة والضعف الفلسطيني والعربي من أجل تمرير المخططات الاقليمية العدوانية للولايات المتحدة واسرائيل. وبالذات ضرب ايران وقوى المقاومة والممانعة في المنطقة. وفي هذا السياق نحمل القيادة الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية مسؤولية انخراطها في اية مخططات قد تؤدي الى تصفية حقوق الشعب الفلسطيني وخاصة حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة". ولفت البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الى أن مؤتمر أنابوليس الذي بادر اليه الرئيس الامريكي جورج بوش "يسعى الى صرف النظر عن الاحتلال والعدوان الاسرائيلي والى زج شعوب المنطقة ودولها في صراع داخلي بين ما يسمى محور الاعتدال ومحور التطرف، كما يسعى الى حرمان الشعوب من شرعية نضالها لنيل حقوقها ومن حقها الشرعي بمقاومة الاحتلال".

ودعا المؤتمرون في مؤتمر العمل الأهلي الفلسطيني القيادة الفلسطينية والأنظمة العربية الى الامتناع عن المشاركة في مؤتمر أنابوليس ومقاطعته. وأكد البيان الختامي الصادر عن المؤتمر على "وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة قضيته الوطنية ونطالب بان يعتمد اي اتفاق على القضايا التي تمس المصير الوطني كل الارادة الفلسطينية وتمثيل كل الشعب الفلسطيني في الوطن - الضفة والقطاع وفلسطينيي الـ٤٨ واللاجئين والشتات الفلسطيني".

الاستراتيجية الفلسطينية الجماعية

أكد المؤتمرون في مؤتمر المجتمع الأهلي الفلسطيني على أهمية دور المجتمع المدني الفلسطيني، باعتبارها طرفا شريكا في المسؤولية الوطنية تجاه حقوق الشعب الفلسطيني. وقد أشار البيان الختامي في هذا الصدد: "في غياب دور فاعل لمنظمة التحرير الفلسطينية كإطار مرجعي للشعب الفلسطيني تتضاعف مسؤوليتنا تجاه الدفع لخلق مثل هذه المرجعية وكذلك تجاه تنظيم انفسنا ومرجعياتنا كمجتمع اهلي من اجل حماية الشعب الفلسطيني وصون منجزاته الوطنية".

وعلى صعيد دور المجتمع الأهلي في بناء المرجعيات، فقد أكد المشاركون على المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق مؤسسات المجتمع الأهلي لاطلاق المبادرات الخلاقة الرامية الى توحيد مكونات القضية الفلسطينية والحفاظ على جوهرها كقضية تحرر وطني. وفي هذا السياق دعا المؤتمرون الى اعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل واصلاح مؤسساتها على اسس الثوابت الوطنية الفلسطينية الدمقراطية والتمثيل الشعبي، والى بناء إطار جامع دائم للمجتمع الاهلي الفلسطيني في كافة اماكن تواجده في الوطن والشتات.

استراتيجيات المرافعة والإعلام

على صعيد متصل، فقد أكد المشاركون في مؤتمر المجتمع الأهلي الفلسطيني على ثوابت المشروع الوطني الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير، من خلال اعتماد استراتيجيات وآليات عمل جاءت على النحو التالي:

أولا: تطوير خطابنا بمواجهة اسرائيل بحيث يشمل كل اطراف المؤسسة الاسرائيلية بجميع مركباتها ومؤسساتها الامنية والمدنية بما فيها القانونية والاكاديمية التي تسهم في شرعنة وتنفيذ الممارسات الاسرائيلية القمعية.

ثانيا: ايلاء أهمية قصوى لحملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضد اسرائيل ومؤسساتها وملاحقة المؤسسات الصهيونية في العالم.

ثالثا: الملاحقة والمحاسبة الجنائية والقانونية والضغط لسحب الامتيازات الضريبية والصفة القانونية الخيرية وغيرها من جمعيات صهيونية في كافة انحاء العالم ومنها المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي والتعامل معها قانونيا كمؤسسات كولونيالية عنصرية.

رابعا وأخيرا: تعزيز التفاعل مع حركات التضامن العالمي مع القضية الفلسطينية من جهة ومساندة القضايا العادلة لشعوب العالم من جهة اخرى.

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين

في السياق نفسه، أصدرت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين الفلسطينيين ومقرها في مدينة الناصرة، بيانا عبرت فيه عن موقفها من الجاري على الساحة الفلسطينية، وخصوصا فيما يتعلق بانعقاد مؤتمر أنابوليس، والاستعدادات الوطنية لاحياء الذكرى الستين للنكبة. وقد أعادت جمعية المهجرين التأكيد على أن "حق اللاجئين والمهجرين الطبيعي في العودة والتعويض بموجب قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرار ١٩٤ الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٨ بكل بنوده المتعلقة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، باعتباره حق قانوني فردي وجماعي غير قابل للتصرف ولا الإنابة، حق ثابتا لا يسري عليه التقادم". ودعت الجمعية القيادة الفلسطينية الى التمترس عند حق العودة باعتباره، "أحد أهم الثوابت الوطنية الفلسطينية"، وأكدت جمعية المهجرين الى أن "أي اتفاق يتنكر لحق العودة هو لاغ من أساسه".

لاجئو الداخل: الملف المَنسي

تحقيق: مُهند صلاحات* / خاص بـ "حق العودة"

عبر سنوات، وقضية اللاجئين الفلسطينيين تحتل الحيز الأكبر من اهتمام وسائل الإعلام والسياسيين المهتمين بالقضية الفلسطينية، سواء على مستوى التفاوض، أو على مستوى التعاطف الشعبي في داخل فلسطين وخارجها. إلا أن واحدة من الحلقات الهامة في دائرة اللجوء الفلسطيني لا تزال مُهمشة، سواء من الإعلام العربي تحديداً، أو المفاوض الفلسطيني، وهي قضية المهجرين بالداخل.

فالمهجرون في داخل الخط الاخضر، والذين يطلق عليهم "لاجئو الداخل"، يشكلون حوالي ٢٥ ٪ من مجموع الجماهير الفلسطينية الباقية داخل الخط الاخضر، و نحو ٥ ٪ من مجمل تعداد اللاجئين الفلسطينيين. بدأت مشكلة التهجير قبل النكبة بسنوات، ففي بعض الشهادات والتقارير تدل على أن عملية تهجير الفلسطينيين من مدنهم وقراهم وبيوتهم قد بدأت منذ العام ١٩٣٦، وبتواطئ بريطاني مع المنظمات الصهيونية التي شنت هجمات على القرى الفلسطينية قبل الهزيمة العربية التي أصطلح على تسميتها بالنكبة، وقبل إعلان قيام دولة إسرائيل بعد الجلاء البريطاني في ١٥ أيار ١٩٤٨.

يختلف لاجئو الداخل، عن بقية اللاجئين الفلسطينيين المُوّزعين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وفي أصقاع الأرض المختلفة، بأنهم هجّروا من بيوتهم وقراهم ومدنهم، لكنهم ظلوا يسكنون في الأراضي الفلسطينية التي قامت عليها إسرائيل في العام ١٩٤٨، ويحملون الجنسية الإسرائيلية التي فرضت عليهم قسراً كذلك، بينما يحظر عليهم العودة للمناطق التي هُجّروا منها بحجة قانون أملاك الغائبين الإسرائيلي والذي يسمى أيضا "قانون الحاضر الغائب"، وهو مجموعة أنظمة وقوانين أصدرتها إسرائيل، تهدف لإنكار الحضور الفلسطيني واعتباره غائباً بهدف وضع اليد على أملاكه؛ أرضه وبيته وأمواله في المصارف. ولم يشفع لهذا "الحاضر" حضوره الجسدي ومستنداته و(كواشينه) وسائر أوراقه الثبوتية التي يعود تاريخ بعضها منذ العصر العثماني. تُشير المعطيات الرقمية إلى أن اليهود بكل إمكاناتهم ومواردهم المالية العملاقة، لم يتمكنوا من تملك أكثر من ٧٪ من أرض فلسطين التاريخية، وهذا المعطى صحيح حتى عشية النكبة. ولذلك، ومن أجل السيطرة على الأرض، لجأت إسرائيل إلى سنِّ مختلف القوانين التي لم يعرف المنطق والعدالة والقيم ولا القوانين الدولية والإنسانية أبداً طريقاً إليها!

وللدلالة على غرابة قانون الحاضر غائب، أنه أثناء بحثه في العام ١٩٤٨ من قبل اللجنة الخاصة التي أقامتها الحكومة المؤقتة، استغرب وزير الأقليات وعضو لجنة أملاك الغائبين، بيخور شالوم شطريت، أن يتم اعتبار مواطنا يقيم في إسرائيل تحت الحكم الإسرائيلي "غائباً". واقترح شطريت أن لا يسري هذا القانون على من هو مواطن أو موجود تحت الحكم الإسرائيلي. وقد صادقت اللجنة الخاصة على اقتراح شطريت هذا لكونه يتسم ببعض المنطق. وعندما تحول هذا القرار إلى الحكومة، اعترض عليه وزير الخارجية في حينه، موشيه شاريت، وبرّر اعتراضه كالآتي: "عندما قُمنا باحتلال الناصرة وجدنا فيها أهالي معلول والمجيدل، فهل يعني ذلك أن لا نعتبرهم غائبين، ويتوجب علينا أن نعيد لهم أراضيهم؟". وأضاف شاريت: "مثلاً، غداً ستقوم إسرائيل باحتلال مدينة نابلس وهي ملأى باللاجئين الفلسطينيين من سائر القرى والمدن الفلسطينية، فهل سنعتبرهم حاضرين أيضاً ونعيد لهم أراضيهم؟"!!

زمنياً، يقسم لاجئو الداخل الى ثلاثة مجموعات. الأولى: وهم مواطنون فلسطينيون تم تهجيرهم قبل نكبة ٤٨، والثانية: لاجئون تم تهجيرهم أثناء نكبة ٤٨، والثالثة: وهم لاجئون تم تهجيرهم بعد نكبة ٤٨ ولا يزال تهجيرهم مستمراً حتى الآن. وقد استطاع جزء صغير منهم فقط استرجاع ارضه عبر طرق قانونية، إلا أن الجزء الأكبر لم يستطع استرجاع أي شيء قد صودر منه، وذلك مرده لعدم نزاهة المحكمة الإسرائيلية من ناحية، أو أن المحكمة أصدرت قرارها، إلا أن الشرطة العسكرية الإسرائيلية، أو الجيش تدخل لمنع تنفيذه.

بين القضاء وأنظمة الطوارئ

من بين الحالات التي انتزعت قرارا من "محكمة العدل العليا الاسرائيلية" ولم يسمح بتنفيذها، كان الحاج خليل خلف الله (أبو غازي) من قرية الغابسية المهجرة الواقعة في قضاء عكا. عن سقوط القرية، يتحدث الحاج أبو غازي: "تم تهجيرنا بالقوة منها، وكان عمري عندها ١٢ عاماً، إلا أننا رجعنا مرة أخرى للغابسية وبقينا فيها حتى سنة ١٩٥٠، إلا أن اليهود عادوا مرة أخرى في ذات العام لتهجيرنا مرة أخرى من قريتنا".

يتابع أبو غازي: "بعد ذلك كانت لدينا محاولات عديدة للعودة قوبلت بمحاولات عديدة للطرد من قبل الإسرائيليين، فلجأنا للمحكمة الإسرائيلية مدعمين شكوانا بأوراق الطابو التي نملكها بأراضينا وبيوتنا، وفي ٣٠ تشرين الثاني من سنة ١٩٥١ حصلنا على قرار من المحكمة بالعودة، إلا أن هذا القرار الذي حاولنا تنفيذه في ٨ كانون الأول من نفس السنة، حيث عاد الناس بشكل جماعي الى القرية تنفيذاً لقرار المحكمة، إلا أن الشرطة العسكرية هاجمتهم وطردتهم، وأعلمتهم أن المنطقة أصبحت منطقة عسكرية مغلقة بناء على قوانين الطوارئ البريطانية لسنة ١٩٤٥".

أنظمة الطوارئ هذه هي ذاتها التي كان اليهود يرفضونها بحجة أنها غير عادلة، لكن بعد جلاء البريطانيين عن فلسطين، قام المسؤولون الصهاينة بتطبيق ذات الأحكام الجائرة على العرب. ولم تزل الغابسية، شأنها شان غالبية القرى الفلسطينية المهجرة، تحت أيديهم حتى هذه اللحظة بسبب تحويلها الى منطقة عسكرية مغلقة.

السيد أبو أحمد حمدو (٩٠ عاماً) وهو مهجر من قرية المنشية الواقعة في قضاء عكا، ويسكن حاليا في قرية المكر المجاورة، فيروي أنه بعد سقوط مدينة عكا في العام ١٩٤٨، وتمركز الصهاينة فيها، فقد هاجم الأخيرون القرى والبلدات والخرب المجاورة للمدينة. فكانت قرية المنشية إحدى القرى التي تم مهاجمتها وتدميرها بالكامل، وتم تهجير سكانها منها بالقوة، حيث هُجّر أبو أحمد وعائلته الى قرية المكر التي يُقيم فيها حتى الآن مع أبنائه.

منذ أن تمت مصادرة أراضي أبي أحمد حتى هذه اللحظة لجأ للمحاكم الإسرائيلية مدعماً حقه في أرضه في قرية المنشية بالعديد من أوراق الطابو العثمانية التي يملكها. واستطاع أن يسترد عن طريق المحكمة جزءاً من أراضيه، ولا تزال العديد من القضايا المرفوعة أمام المحاكم حتى الآن لاستعادة بقية أراضيه، تلاقي مماطلة المحاكم والتنفيذ.

التهجير مستمر

السيد نوري العُقبي (أبو صلاح) من عشيرة العُقبي البدوية – من منطقة العراقيد في بئر السبع فقد تم تهجيره من بيته الذي وُلد فيه في منطقة العراقيد، حيث داهمت القوات الإسرائيلية المنطقة وأخلت السكان بالقوة، ومنهم السيد نوري، وأبلغتهم بقرار المحكمة الذي يقتضي بخروجهم من أرضهم لأسباب أمنية لمدة ستة شهور، إلا أن الشهور الستة قد انقضت ولم يُسمح لهم بالعودة لأراضيهم. فقرر السيد نوري بعد مضي أكثر من سنة ونصف أن يعود لبيته الذي هُجر منه، وقام ببناء خيمة هناك في ذات المكان، إلا أن الشرطة الإسرائيلية تدخلت وصادرت الخيمة.

ومنذ ١٤ نيسان ٢٠٠٠، أي تاريخ تهجيره من أرضه، أقام نوري خيمته في ذات المكان الذي تم تهجيره منه لأكثر من ١٥ عشر مرة، وفي كل مرة كالعادة تتدخل الشرطة لمصادرة الخيمة منه، والتي لم تثنيه عن إصراره على البقاء في أرضه، فقام بالإضافة لنصب الخيمة بإحضار سيارة نقل (فان) وإيقافها بالقرب من المكان، إلا أن السيارة لم تكن هي الأخرى بمنآى عن المصادرة مثل الخيمة، فقد تم مصادرة سيارتي (فان) منه كان يستخدمهما للسكن. لم يقف الأمر عند مصادرة أملاك نوري العقبي، فقد تعرض للضرب أكثر من مرة من قبل الشرطة الإسرائيلية، في إحداها تعرض لجرح بالغ في يده. ورغم كل ذلك يقول السيد نوري: "لا زلت مصمماً حتى هذه اللحظة على استرداد أرضي بكل الطرق الممكنة، ولن أغادرها".

يسكن السيد نوري حالياً في سيارته الشخصية قرب أرضه المصادرة، وبيته ومسقط رأسه. ويكتب السيد نوري عن رحلة العناء التي يعاني منها العرب في داخل إسرائيل من تهجير قسري بشكل دوري في عدة صحف منها جريدة "أخبار النقب"، حيث يكتب بها قصصاً عايشها أو حدثت له أو من حوله. وله كذلك كتاب صدر بثلاثة لغات هي (العربية، العبرية والإنجليزية) بعنوان "ننتظر العدل".

قصص كثيرة يمكن أن نسمعها من لسان المهجرين الذين يتم تجاهلهم من قبل المُفاوض الفلسطيني بحجة أنهم "مواطنين إسرائيليين"، فيما يتحجج الإعلام العربي بعدم قدرته على الوصول لهم لكونهم غير مدرجين على أجندة القضايا السياسية العالقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. والمنطق يرى أن التعامل مع هذه القضايا يجب أن يكون من خلال التعاطي معهم كقضية إنسانية أخلاقية أكثر من كونها قضية سياسية، توجب الوقوف عليها بشكل جذري ودولي، وخاصة وأن العديد من المنظمات الإسرائيلية، والشركات تقوم اليوم بحملة إعلامية ضخمة تشجع المستوطنين على السكن في المناطق التي هُجر منها أهلها بديلاً عن المستوطنات التي قد يتم إخلائها في حال تم التوصل إلى إتفاق سياسي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، على شاكلة الحملة التي تقوم على تشجيع المستوطنين على السكن بالنقب في بيوت مجهزة على أراض مصادرة من فلسطينيين بأسعار رمزية ومغرية، مما يعني أن الاستيطان لن يتم انهائه، بلّ استبدال مناطقه، وخاصة بعد تحديد مسار الجدار العازل.

يشار كذلك الى أن استمرار عمليات التهجير حتى هذه اللحظة تشير وبشكل واضح أن إسرائيل ماضية في عمليات الترانسفير للفلسطينيين في الداخل، خارقة بذلك كل القوانين الدولية والإنسانية التي تحظر على تهجير الإنسان من ارضه ومسكنه تحت اي حجة كانت، فكيف إن كان المبررات الإسرائيلية عنصرية بحتة؟

* مهند صلاحات هو كاتب وصحفي فلسطيني، حاصل على البكالريوس في الحقوق من جامعة جرش الأهلية في الأردن. صلاحات هو عضو تجمع الكتاب والأدباء الفلسطينيين، وله قيد النشر مجموعتان قصصيتان.

مصادرة ممتلكات اللاجئين في المحاكم الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٨

مهجرو "اللجون" متمسكون بحقوقهم

بقلم: ايزابيل همفريز*

تقع قرية "اللجون" المهجرة في أسفل مرج ابن عامر عند تقاطع الطرق القديمة؛ حيث يتقاطع الطريق بين حيفا ولبنان مع الطريق العام العابر من دمشق إلى القاهرة. ولقرية "اللجون" تاريخ طويل من حيث الأهمية السياسية؛ فعندما استولى العثمانيون على المنطقة من حكم المماليك في عام ١٥١٦؛ كانت بلدة "اللجون" إحدى الألوية الخمسة في فلسطين، وخلال فترة الانتداب البريطاني؛ لعب القرويون دورا هاما في الثورة الفلسطينية الكبرى ضد الاستعمار بين عامي ١٩٣٦ – ١٩٣٩، وهذا التراث في المقاومة يتم استذكاره بفخر في معركة القرويين القانونية الحالية من موقعهم كمهجرين داخليا على بعد ست كيلومترات أسفل الطريق.

فبعد احتلال البلدة على يد لواء "غولاني" الإسرائيلي في عام ١٩٤٨؛ بقي حوالي ٨٠ ٪ من سكانها البالغ عددهم حوالي ألف نسمة في مدينة أم الفحم المجاورة، في البداية كجزء من الضفة الغربية التي أصبحت تابعة للأردن، ثم انتقلت البلدة لتخضع للاحتلال الإسرائيلي بعد حوالي السنة على إثر اتفاق "رودس"؛ وبهذا أصبح أهالي "اللجون" مواطنون إسرائيليون، ولكنهم لا يستطيعون العودة إلى قريتهم حتى الآن.

في أعقاب نكبة العام ١٩٤٨؛ كانت مجموعات عديدة من الفلسطينيين المهجرين داخليا بجنسيتهم الإسرائيلية، قد عقدت الأمل بأن الدولة الإسرائيلية الجديدة ستسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم التي هجروا منها. وقد حاول العديد من المهجرين؛ من قرى مثل صفورية، الغابسية، كفر برعم وإقرث، متابعة قضايا أراضي قراهم عبر المحاكم الإسرائيلية، وبحلول أواسط الخمسينات من القرن الماضي، كانت معظم القضايا قد تم رفضها، أو أن قرارات المحاكم قد لقيت تجاهلا من قبل السلطات العسكرية؛ وهكذا شعر المهجرون بالإحباط من المتابعة عن طريق الملاحقة القانونية.

يتربع اليوم كيبوتس "مجيدو" على أراضي قرية "اللجون" التي دمرت معظم مبانيها؛ وعندما احتج رئيس بلدية أم الفحم السابق على قيام مستوطنو الكيبوتس باستخدام مسجد القرية كورشة للنجارة، قام كيبوتس "مجيدو" بإحاطة القرية بسواتر ترابية تمنع أي زائر محتمل للقرية من القيام بأية تصليحات، ولكن مقبرة القرية لا زالت موجودة، وقبر "يوسف الحمدان"، أحد شخصيات الثورة البارزين، لا زال واضحا للعيان؛ ولكن أهالي القرية لا يستطيعون دخولها في مجموعات كبيرة سواء للزيارة أو للقيام بأعمال الترميم، وبدلا عن ذلك استقروا على القيام بزيارات هادئة أثناء "الأعياد اليهودية" حيث يتوقع عدم وجود أفراد الكيبوتس في المكان.

والقضايا التي تتم متابعتها اليوم، عادة ما تتعلق بالتماسات من أجل الوصول إلى الأماكن المقدسة وحمايتها؛ ولكن بالنسبة لأهالي "اللجون"، فقد استمروا في الكفاح من اجل حقوقهم في قسم من أراضي القرية. ويقوم مركز "عدالة" / المركز القانوني للدفاع عن حقوق الأقلية العربية في إسرائيل؛ بدعم كفاح مجموعة من ٢٠٠ قروي من أهالي "اللجون" من أجل الطعن في قرار مصادرة ٢٠٠ دونم من أراضي القرية في عام ١٩٥٣.

وموضوع الحملة الحالية عبارة عن قطعة أرض مساحتها ٢٠٠ دونم تمت مصادرتها جنبا إلى جنب مع قطع أراضي أخرى بلغت في مجموعها ٣٤٠٠٠ دونم من قبل وزير المالية آنذاك (ولاحقا رئيس وزراء إسرائيل) ليفي إشكول بتاريخ ١٥ تشرين ثاني ١٩٥٣؛ وقد تم ذلك الإجراء استنادا إلى المادة الثانية من قانون استملاك الأراضي، الذي يمكن من المصادرة من أجل "احتياجات حيوية للاستيطان والتنمية". ويشير مركز "عدالة" إلى أن قطعة الأرض موضوع البحث مغطاة اليوم بغابة إسرائيلية وبمنشآت صناعية تملكها شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت". وبعد سنوات من النضال؛ رفضت المحكمة اللوائية في الناصرة الدعوى في آذار ٢٠٠٧، وقبلت حجة سلطة التطوير الإسرائيلية بأن الأرض يتم استخدامها لأغراض الاستيطان بالمعنى الواسع للكلمة، وردا على ذلك؛ توجه مركز "عدالة" بالتماس للمحكمة العليا، مدعيا بأن الأرض لم تستخدم قط لمثل هذا الغرض.

ويوضح محمد فايد، رئيس جمعية "اللجون" الثقافية، كيف أوصل القرويون القضية للمحكمة في العام ١٩٩٠، وذلك عندما أثير التساؤل حول الملكية القانونية لقسم آخر من أراضي القرية، وكيف قامت الحكومة الإسرائيلية بتوزيع صيغة نموذج لوثيقة على عائلات "اللجون" في أم الفحم، تطلب هذه الوثيقة من كل صاحب قسيمة في قطعة الأرض أن يقوم بالتوقيع على هذه الوثيقة وأن هذه القسيمة / القطعة المحددة من الأرض تعود له؛ وبناء على ذلك التوقيع، تستطيع الحكومة رسميا تقديم "تعويض" لذلك الشخص، وبالتالي الادعاء بأن هذه الأرض قد تم شراءها بشكل قانوني، وليس مصادرتها، وإذا رفض أهالي قرية "اللجون" التوقيع على تلك الصيغة / الوثيقة فإنهم ببساطة لن يحصلوا على تعويض، وأن الحكومة ستحتفظ بالأرض في كل الأحوال.

وفي إحدى الحالات التي قامت فيها إحدى الأسر الممتدة باتخاذ قرار بالتوقيع على الوثيقة وقبول التعويض مع أنه تم تخفيض قيمته، في حين أن عائلة أخرى رفضت قبول تلك الشروط ولم تحصل على شيء. وقد قرر الفايد، وهو لاجئ من الجيل الثاني، بأن على الأهالي متابعة هذه القضية بصورة جماعية، وقال أنه اكتشف العديد من الأشخاص الحريصين على عمل ذلك، وبأنهم يجمعون سجلاتهم التاريخية الخاصة بأملاكهم، ومصممون على مواجهة المزيد من استراتيجيات الحكومة التي تخدع القرويين فيما يخص حقوقهم باعتبارهم مواطنين إسرائيليين. وهكذا عندما ظهرت قضية القطعة الثانية من الأرض؛ كان القرويون جاهزون للنضال عبر المحاكم بصورة جماعية.

وفي نيسان ٢٠٠٧، استضافت قرية "اللجون" المسيرة السنوية لإحياء ذكرى النكبة، وهو حدث تجمع خلاله الآلاف من لاجئي "اللجون" مع آخرين من كل أنحاء البلاد لكي يسيروا عبر الحقول ويجتمعوا في موقع القرية. وكان هذا في مصلحة القضية المثارة في المحكمة؛ حيث أن الفايد وآخرين في اللجنة مصممون على غرس الدافعية للفعل لدى الجيل الشاب، وهو عمل ليس سهلا في مجتمع تلمس فيه بوضوح أثر الهيمنة والسيطرة الإسرائيلية على جميع مستويات الحياة؛ الاجتماعية، الثقافية والسياسية. وبينما تم توزيع كراسة خلال المسيرة، فإن الفايد يعمل على إصدار مطبوعة أطول عن تاريخ القرية. ولد محمد الفايد في العام ١٩٥٥، ولم يعش يوما واحدا في قرية اللجون؛ ولكن بحثه الدقيق في أوساط كبار السن من الأهالي، قد زوده حول أسماء الينابيع والآبار والمواقع وقام بتثبيتها على خارطة لأراضي القرية، وهي أسماء تمت إزالتها من الخرائط الإسرائيلية منذ فترة طويلة.

يعمل محمد الفايد أيضا على إيجاد موقع في مدينة أم الفحم من اجل تصميم نموذج للقرية القديمة كموقع للزيارات التعليمية، كما يوجد عدد من المتطوعين الذين يعملون على الحصول على تصريح من رئيس جمعية المعلمين المحلية؛ من اجل عقد حلقات أو تقديم محاضرات تثقيفية في مدارس أم الفحم. وكما في حالة كل اللاجئين الفلسطينيين؛ فإن هذه المجموعة تعي أن الأمل الأساسي للأهالي لا يتعلق بنتائج حالة محددة من النضال القانوني، بل في تثقيف الجيل الجديد من أجل النضال لتأمين حقوقهم الأساسية، ومن أجل الحق في الحصول على أراضي أسلافهم الذين جردوا منها بطريقة غير مشروعة.

* إيزابيل همفريز هي باحثة في شؤون المهجرين داخليا، ومرشحة لنيل شهادة الدكتوراة من جامعة سوري في لندن، وموضوع رسالتها حول المهجرين الفلسطينيين في اسرائيل.

القضيـة الغائبـة:

الأسـرى الفلسطينيـون والعـرب في حـرب ١٩٤٨

بقلم: عيسى قراقع*

ما دفعني إلى كتابة هذه المقالة، مجموعة من الأسباب التي استنتجتها من خلال مراجعة العديد من الدراسات المتعلقة بحرب ١٩٤٨ والنكبة التي وقعت على الفلسطينيين في أعقابها، وأولى هذه الأسباب هي عدم تطرق هذه الدراسات التاريخية إلى موضوع أسرى الحرب الفلسطينيين والعرب الذين اعتقلوا خلال سنوات الحرب ١٩٤٨-١٩٤٩ إلا بإشارات محدودة وعابرة وتكاد لا تُذكر.

أما السبب الثاني فهو المنحى الذي اتخذه الكتاب والباحثون الفلسطينيون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تأريخ قضية الأسرى ابتداءً من حرب حزيران ١٩٦٧ وعدم التطرق إلى مأساة الأسرى في حرب ١٩٤٨ مما جعل هناك فترة غائبة ومجهولة في تاريخ الحركة الأسيرة الفلسطينية وكأن ذلك يساهم في إعفاء دولة إسرائيل مما اقترفته من جرائم حرب وانتهاك فظيع لحقوق الأسرى خلال حرب ١٩٤٨ وما بعدها.

والسبب الثالث هو محاولة الرواية الإسرائيلية طرح خطاب تضليلي ومخادع في تفسيرها لأسباب الحرب والنكبة وتهجير الفلسطينيين لإعطاء شرعية سياسية ودينية وقومية لاحتلالها لأرض فلسطين وتشريد شعبها بالقوة والبطش والمذابح، وما دل على ذلك أن معظم الكتابات الإسرائيلية تجاهلت خلال تناولها لموضوع حرب ١٩٤٨ قضية حقوق الإنسان الفلسطيني بشكل عام وقضية الأسرى بشكل خاص.

لم يظهر بوضوح في الدراسات التي تؤرخ النكبة أي دور واضح للصليب الأحمر الدولي، وربما لا يوجد أي توثيق حول أسرى الحرب في هذه الفترة وحتى انه لم يكشف عن أية وثيقة أو بيانات صادرة عن الأمم المتحدة بهذا الشأن مما يعني أنه خلال حرب ١٩٤٨ جرت جرائم كثيرة واعتقل الآلاف واعدم المئات من الأسرى وفقد الكثيرون منهم في غمرة الحرب وظلت أسماؤهم مجهولة ولم يعرف مصيرهم حتى الآن.

لقد انتهت حرب ١٩٤٨ بعد أن استكملت إسرائيل سياسة التطهير العرقي للفلسطينيين بإقامة دولتها اليهودية على أنقاض الشعب الفلسطيني الذي طُرد بقوة الاحتلال من أراضيه ومنازله وشرد في بقاع الأرض لتظهر الحقائق الأولية أن عدد الأسرى الفلسطينيين والعرب الذين بقوا محتجزين في معسكرات الاحتلال ما يقارب ٩٠٠٠ معتقل فلسطيني وعربي وللأسف هذا الرقم كشف عنه بن غوريون في مذكراته مع أنني أعتقد أن العدد يزيد بكثير عما ذُكر (١).

والمصادر التي معظمها إسرائيلية أظهرت أن الأسرى قد احتجزوا في خمسة معسكرات اعتقال من بينها عتليت وصرفند وفي سجون ورثها الاحتلال الإسرائيلي عن الانتداب البريطاني وكثيراً ما أقيمت معسكرات اعتقال مؤقتة في القرى العربية التي تم طرد السكان منها واحتلالها مثل قرية أم خالد (نتانيا).

وكشفت اتفاقية رودوس المتعلقة بتوقيع اتفاقية الهدنة الثانية في تشرين الثاني ١٩٤٨ تحت إشراف الأمم المتحدة عن وجود أسرى حرب محتجزين لدى الإسرائيليين حسب المادة العاشرة من الاتفاقية التي دعت إلى تبادل الأسرى (٢). ولم تذكر الدراسات بوضوح عن عمليات تبادل للأسرى الا ما أشار إليه موشي ديان في مذكراته معترفاً أن عدد الأسرى العرب يفوق بنسبة تتراوح بين ١٠ مرات و ١٠٠ مرة عدد الأسرى اليهود لدى العرب.

وحسب ديان، فإن عدداً من الأسرى اليهود لدى الأردن قد أطلق سراحهم قبل اتفاقية رودوس وعددهم ٦٧٠ إسرائيليا لدوافع إنسانية من الملك عبد الله ولم يذكر أن أسرى فلسطين وعرب قد أطلق سراحهم بالمقابل (٣).

وجدير بالذكر أن الحديث عن وجود أسرى قد بدأ بعد النكبة وقيام ما يُسمى دولة إسرائيل واعتراف الأمم المتحدة بها، في حين أن مأساة الأسرى الحقيقية كانت خلال سنوات الحرب حيث كانت العصابات والميليشيات الصهيونية وعلى رأسها الهاغاناة هي التي تقود المعارك وكانت مجردة من أي بُعد رسمي وأخلاقي وأنساني في تعاملها مع الأسير الفلسطيني وهي عصابات إرهابية كان هدفها القتل والتدمير والطرد وكانت تعتبر أن أي عربي هو مشبوه يستحق الموت. إضافة إلى ذلك، فإن هذه المليشيات الإرهابية التي قادت معارك إسرائيل ضد العرب لم تكن تفكر في بناء سجون ومعسكرات للاعتقال وكانت متحللة من أي التزام رسمي وقانوني اتجاه حقوق الأسرى والمدنيين حتى أن الحكومة البريطانية كانت تعتبرها منظمات إرهابية خارجة عن القانون (٤). وكان واضحاً أن معظم الأسرى الذين احتجزتهم الميليشيات الصهيونية هم من السكان المدنيين الذين اقتلعوا وشردوا من قراهم أو ألقي القبض عليهم أثناء محاولتهم العودة إلى منازلهم.

لم يكن هناك سياسة للاعتقال في حرب ١٩٤٨ من قبل الإسرائيليين، بل كانت عملية التخلص من الأسرى وإعدامهم هي السياسة القائمة بشكل أساسي، وهذا ما كشفت عنه العديد من الحقائق الموثّقة عن إعدامات جماعية للسكان المدنيين بعد إلقاء القبض عليهم.

ويبدو أن العدد الكبير من السكان المشردين والهائمين والهاربين من المجازر والذين ألقي القبض عليهم كان وراء لجوء القادة الإسرائيليين فيما بعد إلى بناء معسكرات اعتقال واحتجاز قائمة على أساس أن إطلاق سراح أي أسير أو التخلص منه يحتاج إلى مصادقة من ضابط استخبارات أي أن هذه المعسكرات استخدمت لإتمام عمليات فرز للأسرى وقد جرت إعدامات سريعة نفذت بدون محاكمات حيث كان ضباط الاستخبارات المشرفون عليها يطاردون الناس باستمرار منذ لحظة وصولهم إلى معسكرات الاعتقال (٥). وكان يشرف على هذه المعسكرات أعضاء من عصابات "الأرغون" و "شيترن" و "الهاغاناة" مما يوضح طبيعة المعاملة القاسية والسيئة التي كان يتلقاها الأسرى في هذه السجون. وقد وصف ضابط في الجيش الإسرائيلي ما شاهده في أحد معسكرات الاعتقال في تلك الفترة بأنه كان سلوكاً بربريا ووحشيا.

تثبت الوقائع أن المنهجية التي حكمت سلوك العصابات الصهيونية المسلحة عند إلقاءها القبض على الأسرى سواء كانوا مدنيين أم عسكريين هو فرزهم وتصنيفهم ما بين طرد أو الإعدام أو الاعتقال وهذا ما جرى لسكان قرية دير ياسين في نيسان ١٩٤٨ عندما قامت هذه العصابات بجمع سكان القرية في مكان واحد وقتلوهم بدم بارد وانتهكوا حرمة أجسادهم.

وعندما احتلت قرية "غور أبو شوشة" (قضاء صفد) من قبل العصابات الصهيونية قامت بعملية فرز السكان القرويين حيث أرسل الشبان ما بين سن العاشرة وسن الثلاثين إلى معسكرات الاعتقال أما الباقي منهم فقد تم طردهم إلى لبنان (٦). وهذا ما جرى أيضا لقرية عين الزيتون (قضاء صفد) عندما أحضر رجال الهاجاناة مُخبراً مغطى الرأس أخذ يتمعن في الرجال المصفوفين في ساحة القرية وتم التعرف على الأشخاص الذين كانت أسماؤهم مكتوبة



المصدر: www.palestineremembered.com

في القائمة المعدة سلفاً ومن ثم أخذ الرجال الذين تم اختيارهم إلى مكان آخر وأعدموا (٧)، وما جرى في عين الزيتون جرى في الطنطورة والدوايمة وغيرها.

وقد أُستغل الأسرى الفلسطينيون في أعمال سُخرة من القيادة العسكرية الإسرائيلية وأنشئت لهذا الغرض ثلاثة معسكرات وقد استخدم الأسرى في أي عمل من شأنه أن يقوي الاقتصاد الإسرائيلي وقدرات الجيش.

وحسب روايات شهود فأن العمل في هذه المعسكرات كان إجباريا قسم منه كان في مقالع الأحجار وحمل الأحجار الثقيلة وقسم آخر كان في بعض الصناعات التي يعود منتوجها للجيش الإسرائيلي (٨).

وتشير الحقائق والوقائع أن العصابات الصهيونية قامت بعمليات اغتصاب للنساء الفلسطينيات والاعتداء عليهن بعد إلقاء القبض عليهن وغالباً ما يتم قتل النساء بعد اغتصابهن، وتحدث شهود عيانٍ عن الطريقة القاسية والمهينة التي كانت النساء يجردن بها من مصاغهن ومضايقتهن جسدياً بعد اعتقالهن (٩).

إن ما جرى في حرب ١٩٤٨ من معاملة قاسية للأسرى والسكان المدنيين تعتبر جرائم حرب وانتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني، وللأسف فإن مُجرمي هذه الحرب ظلوا طلقاء وبعضهم تقلد مناصب عليا وقاد دولة إسرائيل فيما بعد. وقد عبّر الأدب والثقافة العبرية عن النزعة العسكرتارية الانتقامية وتجريد الصفة الإنسانية عن كل ما هو عربي والتي سادت في صفوف الجيش الإسرائيلي وعصاباته خلال حرب ١٩٤٨ والطريقة الوحشية التي عومل بها الأسرى العرب. والوصف العسكري الأكثر وضوحاً في الأدب، فهو سلوك "تورد فينغيت" في أدب الأطفال في كتاب "يوسي غليت" "الصديق من أبو حمام" حيث جاء فيه: "في هذه المرة لن يُعفى عن الأسرى اقتلوهم جميعاً... في ذلك اليوم لم يهتم فينغيت بالقبض على أسرى فكل من حاول الهروب وكل من شوهد يطلق النار أو يحمل السلاح أطلق عليه النار وقتل" (١٠).

يمثل الشاعر والكاتب الإسرائيلي "حاييم غوري" جيل حرب الـ ٤٨ إلى جانب كتاب آخرون يصفون في كتبهم أحداث الحرب وأجواءها وفيها فيروس نزعة الإنسانية الوحشية العسكرية التي تحدث في الحرب. ففي كتاب "حتى طلوع الفجر" الذي صدر عام ١٩٥٠ نقرأ عبارات تُعبر عن احتقارٍ للأسرى وللعرب بقوله "خرج الثلاثة لضرب المصريين فبقي على أسرى وبقايا عدو أكواماً أكواما". وأشار الكاتب أنه وقعت خلال الحرب أعمال سرقة ونهب أملاك غائبين وإصابة أبرياء وقتل أسرى حرب (١١). أما الكاتب "يزهار سميلنسكي" في كتابه "الأسير" فيصف عملية تحقيق جرت مع أسير عربي وقع في قبضة الإسرائيليين في الحرب بقوله:

"لم أعرف كيف انطلقت ركلة قدم سريعة ومن مسافة قريبة، نزلت على الرجل الذي كنا نحقق معه، كان معصوب العينين، فصرخ مذهولاً ثم سقط على الطاولة... اذا أردت أن تسمع الحقيقة فاضرب اضرب فربما هناك حقائق لم يقلها... إضافة إلى ذلك فان الأغيار معتادون على الضرب" (١٢).

ويتحدث الكاتب ببنيامين تموز عن معاملة الأسرى في قصته "مسابقة في السباحة" وفيها وصف لحوار المحققين الذين قاموا بعملية إعدام أحد الأسرى الفلسطينيين أو العرب الذين ألقي القبض عليهم واسمه عبد الكريم:

"وهل من الممكن أن يفيدنا بمعلومات مهمة؟ سأل.

قلت: رُبما...

قال: لكن دعني أصفي معه حساباً قديماً. وفي تلك اللحظة سمعت طلقة عبر البيارة توقف قلبي عن الخفقان... عرفت أن عبد الكريم قد قتل..." (١٣).

ويطرح الكاتب "أ.ب. "يهوشواع" في كتابه "إزاء الغابات" مشكلة اللاجئين والقرى العربية المهدومة ومعاملة الأسرى اللا إنسانية الناجمة عن الحرب والعسكرة فيصف عمليات التعذيب خلال التحقيقات مع الأسرى بقوله:

"يصل الرجل مع ابنته يرافقهما شرطيان يجلسان على حجر ويبدآن التحقيق لمدة ساعات وترتفع الشمس وسط السماء... أنه جائع وظمآن... المحققون يأكلون شطائر كبيرة دون أن يقدموا له لقمة واحدة... في ساعات الظهر يتبدل المحققون ويأتي اثنان يبدآن كل شيء من جديد... في الساعة الثالثة انكسر بين أيديهم مثل عودٍ طري" (١٤).

تحدث كثير من الكتاب الإسرائيليين عن عمليات النهب والسرقة التي قامت بها العصابات الصهيونية للقرى والمدن، ووصل الأمر إلى سرقة الأسرى بعد قتلهم وإعدامهم. ففي كتابه "المعركة"، يصف "ياريف بين أهرون" حرب سيناء وسلوك الجنود مع الأسرى بقوله: "أنني أخلع من فم ضابط مصري أسنان الذهب التي لا فائدة منها... عند المصريين فقط الضباط لهم أسنان ذهب" (١٥).

خلاصة:

هذه الصفحات المتواضعة لا تكفي لإعطاء أسرى الحرب الفلسطينيين والعرب الذين اسروا خلال حرب ١٩٤٨ حقهم، ولكنها قد تكون مقدمة لفتح هذا الملف المنسي والغائب للإطلال على جرائم ضد الإنسانية ارتكبت بحق الأسرى الفلسطينيين والعرب والسكان المدنيين حيث خالفت إسرائيل وضباطها وعصاباتها ميثاق جنيف والقوانين الدولية. لقد أطلقوا النار وأعدموا أسرى، وعذبوهم بطريقة وحشية، وأجروا اعتقالات جماعية وفردية بلا سبب منهم الأطفال والكبار والشيوخ والنساء واحتجز الأسرى في معسكرات تفتقر لأدنى الشروط الانسانية، واغتصبت النساء وسرقت الممتلكات ونهبت المدن والقرى والناس بدون وجه حق، وما جرى في حرب ١٩٤٨ للأسرى لا زال يجري الآن ويتكرر من معاملة قاسية للأسرى وامتهان لكرامتهم وحقوقهم الإنسانية.

لم تكن النكبة فقط هي تعبير عن حرب جرت وأدت الى طرد وتهجير واحلال اليهود المهاجرين مكان الفلسطينيين بل كانت تطهيراً عرقياً ممنهجا انتهكت خلاله حقوق الإنسان الفلسطيني بأسوأ وأبشع الأشكال. إن معاملة الأسرى القاسية وإذلالهم وتصفيتهم قد طمست عمداً من الرواية التاريخية لإخفاء حقائق الجرائم التي حدثت بحقهم في محاولة لإنقاذ المُجرمين من المحاسبة الدولية. وبناء على ذلك فإن حق العودة للاجئين الفلسطينيين لا يعني فقط أن يعودوا الى منازلهم التي طردوا منها بل إعادة حقهم الإنساني الذي سلب منهم والكشف عن المئات من الجرائم والمذابح والانتهاكات الخطيرة التي تعرض لها الناس والأسرى ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم.

ان الضحايا يحتاجون الى لحظة عدالة يتطلعون خلالها في عيون الجلادين.

---

* الكاتب عيسى قراقع هو عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، ومقرر لجنة الأسرى فيه، لقراقع عدد من المؤلفات الأدبية والبحثية، التي تدور أساسا حول قضية الأسرى الفلسطينيين".

المراجع:

(١) مذكرات بن غوريون، دار القدس، ١٩٧٩، ص ٨٢٩.
(٢) عبد الله التل، كارثة فلسطين، ١٩٩٩، ص ٦٢٢.
(٣) مذكرات موشي ديان، دار القدس، ١٩٧٩، ص١١٨.
(٤) غولدا مائير، حياتي، دار القدس، ١٩٧٩، ص١٤٨.
(٥) ايلان بابيه، التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص ١٧٨-١٧٩.
(٦) نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص ١٧٨-١٧٩.
(٧) المصدر السابق.
(٨) ايلان بابيه، المصدر السابق، ص ٢٢٩.
(٩) سلمان ناطور، ذاكرة، مؤسسة بديل، ٢٠٠٦ ص ٩٢-٩٣.
(١٠) دان ياهف، ما أروع هذه الحرب، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ١٩٨٧، ص٣٦.
(١١) المصدر السابق، ص ٧١.
(١٢) المصدر السابق، ص ٧٤.
(١٣) المصدر السابق، ص ٨٤.
(١٤) المصدر السابق، ص ٨٩.
(١٥) المصدر السابق، ص ٩٤.

نحو التواصل مع أطفال لاجئي الشتات وترسيخ الحقوق

برنامج مركز بديل لتنمية الناشئة في مجال حقوق اللاجئين

المشاركة في مخيم عائدون الصيفي في سوريا

في إطار برنامج تنمية وتدريب الناشئة في مجال حقوق اللاجئين الذي ينفذه مركز بديل بالتعاون مع عدد من المؤسسات العاملة في ميدان الدفاع عن حق العودة وتنمية الناشئة، شارك وفد شبابي يمثل مركز بديل والمؤسسات الشريكة في فعاليات مخيم عائدون الصيفي الخامس للشباب، والذي نظمته مجموعة عائدون في سوريا على أراضي المدينة التعليمية لأبناء شهداء ومجاهدي فلسطين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. حيث ضم الوفد احد عشر فتىً وفتاة من مخيمات الضفة الغربية تتراوح أعمارهم ما بين ١٧-١٨ عام بالإضافة إلى أربع مشرفين.

وكان وفد بديل قد غادر متوجهاً إلى سوريا في نهاية شهر آب حيث كان في استقبالهم هناك فتية وفتيات من اللاجئين الفلسطينيين وعدد من ممثلي المؤسسات التي تعمل في ميدان اللاجئين والدفاع عن حق العودة.

يذكر أن فعاليات مخيم عائدون الصيفي تضمنت مجموعة من الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية وورش العمل والمحاضرات والنقاش حول حركة العودة ونشاتها، ومنظمة التحرير وضرورة حمايتها والحفاظ عليها كضمانة لحماية حق العودة، بالإضافة لنقاشات حول طبيعة الدولة الفلسطينية المنتظرة وخيار الدولتين أو الدولة الواحدة ثنائية القومية، فضلاً عن جملة من الأنشطة الرياضية والفنية ، وزيارة مخيم اليرموك اكبر التجمعات الفلسطينية في سوريا. وقد استمرت فعاليات المخيم لمدة ستة أيام بمشاركة ٨٠ فتىً وفتاة من المخيمات الفلسطينية في سوريا، ولبنان، والأردن، والضفة الغربية.

وهدف المخيم إلى ترسيخ مبدأ الحوار بين الشباب بمختلف انتماءاتهم الأيديولوجية والفكرية، وتعزيز الوعي الوطني لديهم والتمسك بهويتهم الوطنية، وكذلك تعزيز مفهوم وثقافة حق العودة كأحد الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، إضافة لإتاحة الفرصة لإقامة الصلات وتبادل الخبرات بين الشباب.

وتاتي المشاركة في هذا المخيم في سياق التعاون المشترك ما بين كل من مركز بديل في بيت لحم ومجموعة عائدون في سوريا، ضمن إطار الائتلاف الفلسطيني لحق العودة وفي إطار برنامج تنمية وتدريب الناشئة في مجال حقوق اللاجئين والذي ينفذه مركز بديل بالتعاون مع عدد من المؤسسات العاملة في ميدان الدفاع عن حق العودة.

وأكد حسن فرج منسق برنامج تنمية وتدريب الناشئة في مركز بديل والذي رافق الوفد إلى سوريا أن المشاركة في مخيم عائدون الصيفي في سوريا يصب في خدمة الأهداف العامة لبرنامج تنمية وتدريب الناشئة الذي ينفذه مركز بديل بالتعاون مع المؤسسات الفاعلة في ميدان الدفاع عن حقوق اللاجئين بهدف توفير فرصة للأجيال الشابة للتعرف على حقوقهم عن كثب وتمكينهم من امتلاك المعلومة والقدرة الذاتية في الدفاع عن حقوقهم كلاجئين وكفلسطينيين على أساس مواثيق القانون الدولي والثوابت الدولية وحقوقهم كافراد وكمجموع.

وفي حفل اختتام المخيم الصيفي والذي تخلله عدد من العروض الفنية ألقت الفتاة سجى الخطيب من مخيم بلاطة كلمة الوفود المشاركة في المخيم الصيفي، حيث أكدت فيها على أن قضية اللاجئين تشكل جوهر القضية الفلسطينية، وان حق العودة إلى الديار حق مقدس ولا يسقط بالتقادم، مشيرة إلى أن من يعتقد أن بموت الكبار سوف ينسى الصغار حقهم بالعودة هو مخطئ، مؤكدة في الوقت نفسه على أن الأجيال لن تنسى حقها بالعودة ولن تتنازل عن هذا الحق مهما طال الزمان، كما دعت الفصائل الفلسطينية وفعاليات المجتمع المدني لتوحيد الجهود من اجل الوقوف أمام المخاطر التي تتهدد قضية اللاجئين وحقهم بالعودة محذرة من ما قد يسفر عنه المؤتمر الدولي الذي دعت الولايات المتحدة إلى عقده في الخريف والذي ستضع أجندته وزيرة الخارجية الأمريكية. وفي نهاية كلمتها قدمت سجى شكر المشاركين لإدارة المخيم والقائمين عليه.

وبدوره أشار فارس الأطرش احد المشرفين الذين رافقوا الوفد أن هذا المخيم شكل فرصة جيدة للتعرف على ظروف اللاجئين الفلسطينيين في تجمعات اللجوء في الأردن ولبنان وسوريا والتواصل معهم ووضعهم بصورة الأوضاع التي نعيشها هنا تحت الاحتلال الإسرائيلي، كما شكلت المشاركة فرصة للحديث في هموم الشباب الفلسطيني والصعوبات التي تواجهه في تجمعات اللجوء المختلفة. وأشاد الأطرش بمجموعة عائدون لمبادرتها في تنظيم هذا المخيم.

أما أسيل زقوت ١٧ عاماً من مركز أطفال الدوحة وإحدى المشاركات في المخيم الصيفي فقد تحدثت عن تجربتها بالقول، بالنسبة لي كانت تجربة رائعة أن التقي للمرة الأولى مع أطفال فلسطينيين من الشتات خاصة من مخيم اليرموك ومن صبرا وشاتيلا ونهر البارد وان نقسم معاً قسم العودة وبتراب فلسطين أن نبقى أوفياء للوطن ولقضية اللجوء، فقد كانت أيام المخيم من أجمل الأيام التي عشتها في حياتي، وكم حزنا ونحن نحزم أمتعتنا للمغادرة ونودع أصدقائنا الجدد، حيث لم نستطيع حبس دموعنا ونحن نتبادل الهدايا والعناوين مع الأصدقاء والصديقات وغادرنا على أمل اللقاء قريباً على ارض الوطن.



©بديل

ورشة عمل حول حقوق اللاجئين والحلول المطروحة

عقدت في مركز بديل في الخامس من أيلول الماضي ورشة عمل حول حقوق اللاجئين والحلول المطروحة وذلك في إطار برنامج تنمية وتدريب الناشئة في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وقد شارك في ورشة العمل إضافة لطاقم بديل عشر مدربين يمثلون المؤسسات الشريكة في برنامج تنمية وتدريب الناشئة من الضفة الغربية ومن داخل الخط الأخضر والتي تعمل في ميدان الدفاع عن حق العودة وتنمية الناشئة.

ويأتي عقد تلك الورشة ضمن الجهود التي تبذل من قبل مركز بديل والمؤسسات الفاعلة في ميدان الدفاع عن حق العودة من اجل تعزيز وتنمية قدرات الطاقم القائم على تدريب الناشئة وتثقيفهم في قضية اللجوء وحق العودة وتعزيز معرفتهم بما تطرحه القوانين والمواثيق الدولية والعالمية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية اللاجئين.

وتناولت ورشة العمل أربعة محاور للنقاش فقد تناول المحور الأول اللاجئون وحق العودة في القانون الدولي، حيث تناول النقاش حق العودة في قانون حقوق الإنسان الدولي وفي القانون الإنساني وفي قانون اللاجئين، بالإضافة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، باعتبارها تقدم علاجاً قانونياً محدداً وقائماً على الحقوق والقانون الدولي لاستعادة هذه الحقوق. وتناول المشاركون بالنقاش دور القوانين الدولية في حماية حق اللاجئين بالعودة كحق طبيعي فردي وجماعي وشامل لا يتجزأ، والأسس القانونية التي من شانها أن تكون الأداة التي يمكن الارتكاز إليها والكفيلة بعودتهم إلى الديار. كذلك تم تناول وضعية المهجرين بسبب جدار الفصل العنصري وفقاً للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الخاص بجدار الفصل العنصري، والذي نص بشكل واضح على عدم قانونية هذا الجدار باعتبار أن إقامته على الأراضي الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم يعتبر عملا عنصرياً يتعارض مع القوانين والأعراف الدولية والإنسانية.

أما المحور الثاني فقد تناول المسؤولية الدولية عن حماية اللاجئين، والمفهوم القانوني لهذه الحماية والحالات التي يتم فيها اللجوء للحماية الدولية وأشكال ومستويات التدخل الدولي لتقديم هذه الحماية والقنوات التي من خلالها يتم تطبيقها، وفي هذا السياق تم تناول التاريخ الطويل من المحاولات الفلسطينية من اجل تأمين حماية دولية للشعب الفلسطيني والتي لم تفلح حتى الآن بسبب تأثير النفوذ الأمريكي والإسرائيلي على مجلس الأمن. كما تم التركيز على القرار ١٩٤ باعتباره من القرارات الهامة بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين وما يتضمنه القرار من حقوق وما هي آليات التطبيق لهذا القرار.

أما المحور الثالث فقد ركز على المفاوضات السياسية واتفاقيات السلام والآليات التي تسير فيها المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وكيف أن تلك المفاوضات لا تقوم على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية ولا تقوم أيضاً على أساس الحقوق ما يفسر الفشل المتكرر لتلك المفاوضات ويؤكد انها لن تنجح في إنهاء الصراع طالما استمرت بالخضوع للاعتبارات السياسية بدلاً من الحقوق وطالما بقيت إسرائيل متنكرة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وتواصل انتهاكها وتنكرها المعلن لحقوق الشعب الفلسطيني. في نفس الإطار تم تناول المواقف الإسرائيلية من قضية اللاجئين الفلسطينيين وكيف تبلورت تلك المواقف الرافضة لحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم منذ قيام دولة إسرائيل حتى يومنا هذا.

أما المحور الرابع والأخير من محاور ورشة العمل فقد تناول تقيماً لبرنامج تنمية وتدريب الناشئة والذي ينفذه بديل بالتعاون والشراكة مع عدد من المؤسسات العاملة في ميدان الدفاع عن حقوق اللاجئين وتنمية الناشئة حيث تم التأكيد على أهمية هذا البرنامج وضرورة توسيع دائرة الاستهداف لتشمل فئات إضافية من الأجيال الناشئة. وفي هذا السياق أكد المشاركون في الورشة على ضرورة تكثيف الدورات التي تعقد للمشرفين والقائمين على أنشطة وفعاليات البرنامج من اجل تمكينهم من اكتساب مهارات وخبرات جديدة، كذلك تم الاتفاق على الاستعانة بخبرات المؤسسات العاملة مع الناشئة لاختيار أفضل الطرق والوسائل لإيصال المعلومة وترسيخها لدى هذا الجيل، أيضاً تمت مناقشة الآليات المناسبة لتوسيع هامش المشاركة والمبادرة لدى الأطفال في البرنامج، وتم التأكيد على مبدأ المشاركة والشراكة في العمل في كافة مراحله من تخطيط وتنفيذ ومراقبة وتقييم.



أهالي قرية ديرابان يحيون الذكرى التاسعة والخمسين لنكبة قريتهم

خريطة ديرابان تُزيَّن بأسماء أهلها: قسماً، إننا عائدون

بيت لحم: بديل. بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين لنكبة قرية ديرابان المُهجرة والقرى المجاورة لها، واستعدادا للذكرى الستين لنكبة فلسطين، نظّم أبناء وأهالي قرية ديرابان بتاريخ ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٧ مهرجاناً لإحياء هذه الذكرى، وذلك في قاعة مركز الفينيق في مخيم الدهيشة، وبحضور المئات من أهالي القرية الذين حضروا من مناطق مختلفة وممثلين عن القوى والأحزاب والأطر الوطنية.

وقد تضمنت فعاليات المهرجان فقرات عدة من بينها فقرة لتوقيع أهالي قرية ديرابان على خريطة قريتهم،حيث قام المئات من أهالي القرية الذين توافدوا إلى موقع المهرجان بالتوقيع على خارطة لقرية ديربان بما يرمز إلى تأكيدهم على التمسك بالهوية العربية للقرية ورفضهم لمحاولات الطمس والتهويد التي تمارسها سلطات الاحتلال منذ احتلالها للقرية. كما ألقى المشاركون في المهرجان قسم العودة تأكيداً على تمسكهم بحق العودة إلى ديارهم وقريتهم، وللتأكيد على أنهم لن يقبلوا بأي حل لا يضمن لهم العودة إلى قريتهم واستعادتهم لممتلكاتهم كاملة غير منقوصة وبأن هذا الحق هو ملك للأجيال القادمة ولا يملك أحد حق التصرف فيه. اشتمل المهرجان أيضا على فقرات من الزجل والدبكة الشعبية الفلسطينية، وعلى معرض للتراث ومعرض لصور قرية ديرابان والقرى الفلسطينية المدمرة إضافة لفقرات فنية وثقافية متعددة تناولت اللجوء والتهجير وحق العودة.

وبحسب ما أفاده السيد ناجي عودة، ورئيس جمعية ديرابان ومُنسق المهرجان، لجريدة "حق العودة"، فإن الهدف من تنظيم هذا المهرجان هو التأكيد على تمسك اللاجئين الفلسطينيين ومن ضمنهم أهالي قرية ديرابان بحقهم في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم. ويضيف عودة: "يأتي هذا المهرجان في إطار الجهد الجماعي لتفعيل قضية حق العودة على بساط البحث المحلي والعربي والدولي، ولترسيخ هذا الحق في أذهان الأجيال. ولن نقبل بأي محاولات للمساومة على هذا الحق أو التخلي عنه في أية مفاوضات". ويتابع عودة: "إننا نطالب القيادة الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الفلسطينية بتصليب موقفها وخطابها السياسي انسجاماً مع هذا الموقف الذي أكدته وثيقة الوفاق الوطني".

وفي هذا الصدد، شدد عودة: "بالرغم من مرور ما يقرب من ٦٠ عام على تشريد الشعب الفلسطيني من دياره، ووقوف المجتمع الدولي عاجزاً عن تنفيذ قراراته وخاصة القرار ١٩٤ القاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم، إلا أننا نؤكد تمسكنا بحق العودة خياراً نهائياً وثابتاً. فحق اللاجئين بالعودة هو حق طبيعي قانوني وسياسي إلى جانب كونه حقاً تاريخياً تثبته وتؤكده الوقائع التاريخية الدامغة، كما أنه حق جماعي وفردي لا تجوز فيه الإنابة ولا يسقط بالاحتلال أو بالتقادم وهذا ما يجري تأكيده بالتصويت سنوياً في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار ١٩٤، هذا القرار الذي يملك قوة الإلزام كونه من القرارات ذات الصلة بقضايا الانتداب".

وتعهد عودة تحويل إحياء هذه المناسبة الى نهج سنوي إلى أن يتم إحقاق حق العودة لكل اللاجئين إلى ديارهم، مشيراً إلى أنه سيتم إدخال فعاليات إضافية في السنوات القادمة ومن المُخطط أن تستمر لعدة أيام إحياء لهذه الذكرى.

ومن الجدير بالذكر، أن قرية ديرابان والعديد من القرى الفلسطينية قد سقطت في مثل هذه الأيام من العام ١٩٤٨ بعد مهاجمتها من قبل القوات الصهيونية وفق خطة مُمنهجة ومعدة سلفاً تهدف إلى تهجير سكان تلك القرى وتدمير منازلهم، حيث أسفرت تلك الهجمات عن تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين وتدمير بيوتهم ومصادرة ممتلكاتهم، وتحويلهم إلى لاجئين لتصبح قضية اللاجئين مكوناً رئيسياً من مكونات القضية الفلسطينية التي لا حل لها دون الاعتراف بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم.



©بديل

"يوم ترشيحا": مسيرة شموع تُنير درب عودة الأهل

بيت لحم: "بديل". يحرص أبناء قرية ترشيحا منذ سنوات على إحياء "يوم ترشيحا" في ذكرى سقوطها، وذلك من خلال مسيرة شموع صامتة تجوب شوارع القرية وأحيائها. ويمثل "يوم ترشيحا" الذي يتم إحيائه في ٢٨ تشرين الأول من كل عام رداً منهم على محاولات الطمس والتهويد التي تمارسها السلطات الاسرائيلية، ويشكل فرصة لتعزيز الهوية العربية الفلسطينية للقرية وأهلها.

وبمبادرة من لجنة إحياء يوم ترشيحا وحركة شباب ترشيحا، أحيا أهالي ترشيحا هذا العام الذكرى التاسعة والخمسين لسقوط قريتهم وذلك في ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٧ حيث نظمت مسيرة الشموع التقليدية التي جابت شوارع القرية وأحيائها بمشاركة المئات من أبناء ترشيحا والقرى والمدن المجاورة، ورفع المشاركون في المسيرة الشعارات الوطنية، لتنتهي المسيرة بمهرجان ألقيت فيه كلمات من لكل من لجنة إحياء يوم ترشيحا وجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين. وقد ركز المتحدثون في كلماتهم على حق عودة اللاجئين إلى ديارهم داعين في نفس الوقت القيادة الفلسطينية إلى عدم المساومة والى التمسك بحق العودة، مؤكدين رفضهم لمخططات التوطين والتفويض وبأن أي اتفاق يتنكر لحق العودة هو باطل ولاغٍ من أساسه.

وأكد المشاركونَ في المهرجان رفضهم لفكرة التبادل السكاني التي تتداولها بعض الأوساط الاسرائيلية.

ومن الجدير بالذكر، أن العديد من برقيات التضامن قد وصلت الى المهرجان من مؤسسات وأطر وطنية برز من بينها برقية من لاجئي ترشيحا في مخيم برج البراجنة وبرقيات من مخيمات اللاجئين الأخرى في لبنان وسوريا.

وقد اشتمل المهرجان بالإضافة الى الكلمات، على فقرات فنية وأغاني وطنية ملتزمة، كما تم عرض فيلم وثائقي حول القرى المهجرة، ومعرض لشجرات عائلات ترشيحا، ومعرض صور القرى المهجرة ومعرض للوثائق القديمة من ترشيحا.

ويؤكد القائمون على إحياء يوم ترشيحا في حديث خاص مع جريدة "حق العودة"، أن عدد من المؤسسات والجهات المعنية بقضية اللاجئين والمهجرين والعودة قد قامت بأنشطة وفعاليات في عدد من الدول العربية دعماً ليوم ترشيحا. فمن ترشيحا إلى مخيم برج البراجنة في لبنان حيث يقيم معظم مهجري ترشيحا، إلى مخيم النيرب جنوبي حلب أحيا أبناء هذه القرية، الباقين في قريتهم والمهجرين عنها هذه المناسبة التي يتم إحياءها كترسيخ لحق العودة وثقافة العودة في أذهان الأجيال، وبمثابة دعوة لتفعيل قضية اللاجئين، وتغذية الأجيال الشابة بالمعرفة والمعلومات عن ترشيحا والقرى الفلسطينية المهجرة والمدمرة، كما يرسخ ويعمق الذاكرة الوطنية لشباب وأهالي ترشيحا ويدفعهم للانخراط في الهم الوطني العام.

وبموجب البيان الذي صدر عن اللجنة المنظمة ليوم ترشيحا، فإن هذه المناسبة: "هي يوم للهوية والكيان. يوم وطني لكل الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم. يوم يرمز لنكبة فلسطين الكبرى، ويوم نعلن من خلاله للعالم بأن فلسطين لن تكون إلا لأهلها، فيوم ترشيحا يمثل نقطة تحول من اجل إحقاق السلام العادل القائم على الحقوق بدءا بحق العودة".

يُذكر أن ترشيحا هي إحدى قرى الجليل الغربي، التي تعرضت في الثامن والعشرين من تشرين أول عام ١٩٤٨ لعدة غارات نفذتها الطائرات الإسرائيلية على القرية لتخلف العديد من الشهداء والجرحى بعد أن دمرت البيوت على رؤوس أصحابها. وقد أعقب الغارات قصفاً مكثفاً بالمدفعية على مدى يومين بهدف تهجير أهل القرية ومع ذلك بقيت ترشيحا عصية وصمد أهلها.

ومن الجدير ذكره، أن أهالي قرية ترشيحا يزيد تعدادهم اليوم عن الخمسين ألفا، يقيم الجزء الأكبر منهم في سوريا ولبنان وغيرها من مناطق اللجوء والشتات، في حين أن الباقين في القرية يصل تعدادهم إلى نحو ٤٥٠٠ نسمة يناضلون من أجل بقاء ترشيحا عربية وتطويرها والعمل من اجل الانفصال عن بلدية معلوت الاسرائيلية لتأكيد كيانهم وهويتهم.

المصدر: جمعية المهجرين داخل الخط الأخضر

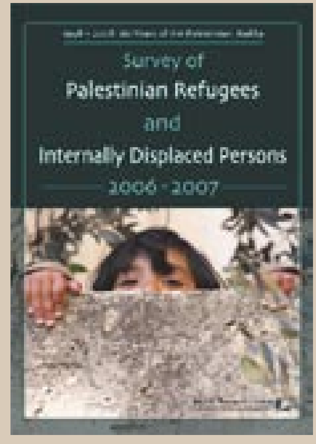


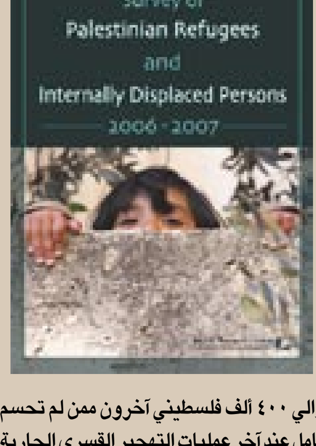


صدر حديثاً عن بديل

المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

اللاجئون والمُهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧





عدد الصفحات: ٢٠٤
اللغة: الانكليزيه
الحجم: ٢١*٣٠سم
تاريخ الصدور: آب ٢٠٠٧

اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون – المسح الشامل هو إصدار سنوي يصدره مركز بديل للوقوف على آخر المستجدات والتطورات في قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من مختلف الجوانب. كما يسعى المسح الشامل إلى معالجة نقص المعلومات او المعلومات الخاطئة حول اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين ولمواجهة الجدليات والحجج السياسية التي توحي بإمكانية معالجة قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين خارج اطار القانون الدولي والممارسات التي تم تطبيقها على جميع قضايا اللجوء في العالم. وبموجب الاحصائيات الوارد في المسح الشامل، فقد تم قدرت أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العام ٢٠٠٦ بنحو ٧ ملايين لاجئ و٤٥٠ ألف مهجر فلسطيني يشكلون ما نسبته ٧٠٪ من مجموع الفلسطينيين حول العالم (١٠.١ مليون). كما تواجد حوالي ٤٠٠ ألف فلسطيني آخرون ممن لم تحسم وضعيتهم القانونية بعد، غير أنهم أقرب إلى أن يكونوا لاجئين. ووقف المسح الشامل عند آخر عمليات التهجير القسري الجارية بحق الفلسطينيين، في الاراضي الفلسطينية المحتلة وداخل اسرائيل وكذلك في بعض الدول المضيفه ولا سيما في العراق ولبنان. حيث تشير التقديرات الى أن عمليات التهجير التي وقعت بحق الفلسطينيين في العام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، جاءت نتيجة الحرب الاسرائيلية على لبنان (١٦ ألف لاجئ هجروا من مخيماتهم)، والأحداث التي رافقت اقتحام وتدمير مخيم نهر البارد في لبنان (٣١ ألف لاجئ هجروا من المخيم)، وحملات الإعدام الجارية في العراق المحتل بحق اللاجئين الفلسطينيين (ما يزيد عن ١٥ ألف لاجئ هجروا من بيوتهم). تلك الأحداث الأخيرة تظهر بشكل جلي حجم غياب الحماية المطلوبة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين وتبرز مدى الحاجة إيجاد حل دائم مبني على الحقوق لقضيتهم. كما يتطرق المسح الشامل الى الجوانب السياسية والقانونية لقضية اللاجئين خصوصا في سياق التحضيرات الجارية لمؤتمر الخريف، حيث من المرجح أن لا يتطرق المؤتمر الى الأسباب الجذرية للصراع؛ مما سيؤدي الى إدامة الظروف التي ادت الى ارتكاب مجازر وتشريد الفلسطينيين قسراً.

الأطفال الفلسطينيون اللاجئون: الحماية الدولية والحلول الدائمة

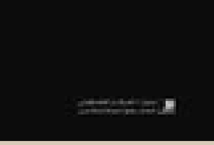
أوراق عمل يقدمها مركز بديل للنقاش، الورقة رقم ١٠.

الصفحات: ٥٤
اللغة: الانكليزيه والعربية
الحجم: ١٥*٢١سم
تاريخ الصدور: آب ٢٠٠٧

تقسم ورقة العمل رقم ١٠ إلى خمسة فصول تشمل: مراجعة للمبادئ العامة التي تحكم عمليات الحماية والمساعدة المقدمة للاجئين الأطفال؛ تقييم للوضعية الحالية للاجئين الفلسطينيين الأطفال في ظل معاهدة حقوق الطفل؛ مراجعة للمبادئ الحاكمة للحلول الدائمة؛ تقييم لأنشطة الأونـروا ذات الصلة بشريحة الأطفال؛ وكذلك على مجموعة من التوصيات. ويشكل الأطفال ما يقارب ال٤٠٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين. وتعاني هذه الشريحة يومياً نتيجة غياب الحماية لحقوقهم الإنسانية الأساسية ومحرومون من إيجاد حل عادل ودائم لقضيتهم، وتحديداً استعادتهم لحقوقهم وعودتهم إلى ديارهم الأصلية. فيما يتعلق بالأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على سبيل المثال، تشير التقارير والبيانات الصادر عن منظمات حقوق الإنسان وهيئات ولجان الأمم المتحدة إلى قلقها البالغ حول السياسات الإسرائيلية الممارسة مثل هدم المنازل وتدمير المدارس والبنى التحتية، الحد من حرية الحركة والتنقل، والتي تشكل بمجملها انتهاكاً صارخاً لحقوق الطفل الفلسطيني في العيش وممارسة حقه في الصحة والتعليم. ولا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لإثارة عدد من القضايا الخاصة بهذه الشريحة المجتمعية الهشة. وقد التزمت حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحت قرار جمعيتها العامة رقم S-٢٧/٢، بتاريخ تشرين الأول ٢٠٠٢، بعنوان: "عالم يتسع لجميع الأطفال") بـ: "ضمان أن يتم إدراج جميع القضايا ذات العلاقة بحقوق الأطفال وحمايتهم على جدول أعمال اية عمليات لصنع السلام، وكذلك ضمان إنجازها في اتفاقات السلام....؛ وإدراج الأطفال، حيثما أمكن ذلك، في تلك العمليات". وبعد مضي حوالي ٦٠ عاماً مضت على النكبة وتشريد الفلسطينيين من ديارهم، يجب إدراك أهمية ربط أنشطة الحماية والمساعدة التي تقوم بها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الأهلية والحكومات والجهات الممولة لشريحة اللاجئين الأطفال بأنشطة الدفاع عن حقوقهم وكذلك ربطها بعملية البحث عن حل عادل ودائم لقضية اللاجئين بشكل عام.

لاجئو عام ١٩٤٨ الفلسطينيون وحق العودة الفردي

دراسة تحليلية في القانون الدولي

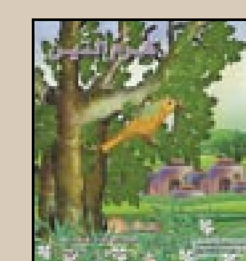
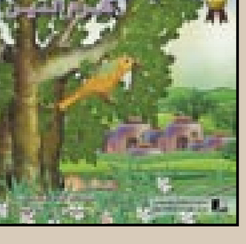


الصفحات: ٨٤
اللغة: الانكليزيه والعربية
الحجم: ١٧*٢٤سم
تاريخ الصدور: أيلول ٢٠٠٧

صدرت هذه الدراسة عن مركز بديل لأول مرة في العام ٢٠٠١. وأعيدت طباعتها في العام ٢٠٠٧، وذلك للطلب المتزايد عليها، وهي الدراسة متوفرة باللغتين العربية والإنجليزية. وتضم الدراسة مراجعة للخطوط الرئيسة لحق العودة الفردي، ومنها قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وحق العودة في القانون العرفي لعام ١٩٤٨. ومن خلال فصل "حق العودة في قانون الجنسية" تم التطرق الى القانون الدولي الذي يحد من حرية التصرف الداخلية للدول في تنظيم وضع الجنسية لديها، وقانون توارث الدول، ونوع السيادة الوطنية المخولة للشعب الفلسطيني باعتباره "الدولة السلف" في قضية توارث الدول هذه، وقاعدة "إعادة الدخول" المقرة في قانون الجنسية، وتحريم التجريد (الجماعي) من الجنسية، ومنها تجريد إسرائيل لاجئي ١٩٤٨ الفلسطينيين ضمنا من الجنسية من خلال قانونها الخاص بالجنسية لعام ١٩٥٢. وضمن فصل "حق العودة في القانون الانساني"، فقد تم تحليل حق العودة "العام" في القانون الإنساني، وحق العودة في القانون الإنساني في حالات الطرد الجبري "الجماعي". كما شملت الدراسة على فصول أخرى هي "حق العودة في قانون حقوق الإنسان"، و "ممارسة الدول (رأي عام قانوني) في تطبيق حق العودة للاجئين".

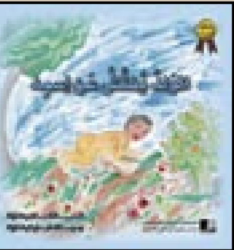
مجموعة قصص للأطفال

ثلاث قصص للأطفال.
في إطار جائزة العودة للعام ٢٠٠٧.
اللغة: العربية
حجم كل مطبوعة: ٢٣*٢٣سم
تاريخ الصدور: تشرين الأول ٢٠٠٧

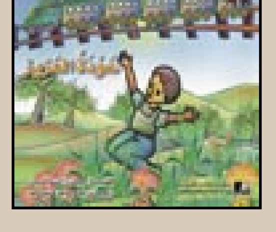



كرم التين
قصة: مليحة مسلماني
رسومات: يوسف كتلو





الولد يفتش عن إسمه
قصة: أحلام بشارات
رسومات: نهاية بشارات



عودة العزيز
قصة: مجدي الشوملي
رسومات: يوسف كتلو

للمزيد من التفاصيل، أو الحصول عن نسخ من هذه المطبوعات

يرجى الاتصال على مركز بديل

هاتف: ٠٠٩٧٢٢٢٧٧٧٠٨٦ ، تلفاكس: ٠٠٩٧٢٢٢٧٤٧٣٤٦
بريد ألكتروني: admin@badil.org
أو من خلال موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.badil.org

(حق العودة)
دورية تصدر كل شهرين عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
رئيس مجلس الإدارة: أحمد محيسن
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
محمد جرادات
نهـاد بقـاعي

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٢٧٤٧٣٤٦-٠٢ ، هاتف ٢٧٧٧٠٨٦-٠٢
بريد الكتروني: camp@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org